جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

تغير الإدارات الأمريكية وأثره على الاستراتيجية الأمنية تجاه إيران 1979–2016م

مع التركيز على إدارة باراك أوباما 2009–2016م

إعداد الطالب: صدام بن خدة

إشراف الأستاذ: قاسم حجاج

أعضاء لجنة المناقشة

د.حسين بهاز	رئيسا
د.قاسم حجاج	مشرفا ومقررا
أ.علي بوحامد	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم: 2018/6/11م

السنة الجامعية: 2018/2017م

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

شعبة: العلوم السياسية

تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية

تغير الإدارات الأمريكية وأثره على الاستراتيجية الأمنية تجاه إيران 1979–2016م

مع التركيز على إدارة باراك أوباما 2009–2016م

إعداد الطالب: صدام بن خدة

إشراف الأستاذ: قاسم حجاج

أعضاء لجنة المناقشة

د.حسين بهاز	رئيسا
د.قاسم حجاج	مشرفا ومقررا
أ.علي بوحامد	مناقشا

نوقشت وأجيزت يوم: 2018/06/11م

السنة الجامعية: 2018/2017م

الإهداء

إلى من تعجز الكلمات على ذكر مآثرهما وتضحيتهما من أجل أن يرياني أتخطى درجات العلم وسلم النجاح، فمهما اتسع المقال فلن أوفيهما حقهما مهما قلت فيهما، وسأبقى أدين لهما بكل نجاحاتي في هذه الحياة، أمي وأبي الغاليين أدام الله وجودكما؛

وإلى إخوتي وعائلتي الإعزاء ركائز وأعمدة بيتنا الصغير حفظهم الله ورعاهم وأنار دربهم؛

إلى التي بذكرها تحلو الحياة ويطيب المقام، والتي كانت خير عون وسند طوال مراحل إعداد هذا الجهد البحثي؛

إلى الذين كبرت معهم وتعلمت معهم وتقاسمت معهم الأحزان قبل الأفراح إلى أبناء عمومتي وأخص بالذكر إدريس وعبد الباسط وسامي وأيوب ويونس؛

إلى كل أصدقائي وأحبائي وخلاني: عماد الدين، جلال، هشام، عبد القادر، فارس، جلول، محمد السايح، بوكي، علاء الدين، عبد الحميد، أحمد، مروان، أنس.

وإلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد، وكل من سقط من قلمي سهواً.

صدام.

شكر وعرفان

قيد شكر النعم يقول الله عز وجل **(فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ) سورة البقرة الآية 152**. بداية أشكر الله عز وجل الذي منحني القوة الصبر لبلوغ هذه المرحلة الهامة؛

بعد شكر رب العباد يقتضي الواجب من باب الإعتراف بالجميل التوجه بخالص الشكر والعرفان والاحترام والتقدير والتبجيل للأستاذ الدكتور قاسم حجاج على أولاً قبوله الإشراف على هذه المذكرة، ثم على مجهوداته الكبيرة ونصائحة الجليلة وتعليماته السديدة التي كان لها الأثر الكبير والملموس في إتمام هذا الجهد البحثي رغم كل المسؤوليات الملقاة على عاتقه، وإني لا أقر وأعترف أني استفدت بالغ الاستفادة منه كإنسان قبل أن يكون أستاذا، حفظكم الله أستاذي الكريم لأسرتك الصغيرة وأسرة العلوم السياسية جمعاء، وأدام الله عليك الصحة والعافية؛

الدكتورة زموري ليندة أمي الثانية كل التّبجيل والتّوقير لك يا من غرستي فينا معنى الجد والثقة والحماس والصبر في سبيل استقاء العلوم والمعارف؛

وشكري موصول من أعماق القلب إلى كافة الدكاترة والاساتذة نخبة الوطن وأكفأ الكوادر العلمية بأن نهلت من فيض علمهم جزاهم الله عني خير الجزاء لكم مني جميعاً محبتي الأكيدة، وكل الطاقم الإداري لقسم العلوم السياسية بجامعة قاصدي مرباح؛

وإلى كل من جمعني بهم قسم واحد ومدرج واحد وإلى كل طلبة العلوم السياسية عامة وتخصص دراسات أمنية واستراتيجية خاصة.

ملخص:

تناولت هذه الدراسة تغير الإدارات الأمريكية وأثره على الاستراتيجية الأمنية تجاه إيران منذ 1979م مع التركيز على دراسة حالة إدارة باراك أوباما التي أدارت دفة الحكم خلال أعوام 2009-2016 ؛

- إذ انطلقت الدراسة من الإشكالية الرئيسة التي كان فحواها: **ما هو محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل الإدارات الديمقراطية والجمهورية الأمريكية المتعاقبة منذ 1979، إلى نهاية عهد إدارة الرئيس باراك أوباما 2009–2016؟**

وجاءت الفرضية الرئيسة للإجابة عن الإشكالية الرئيسة وعامة التساؤلات المطروحة في هذا الحيز البحثي كالآتي: **بإعتبار إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما(2009–2016) من الحزب الديمقراطي فقد تأثر محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران خلال 1979 إلى 2016، بالمرجعية الفكرية الاستراتيجية المميزة للحزبين الرئيسين المتعاقبين على حكم أمريكا منذ 1979 إلى 2016**

وبالإعتماد على أربعة مناهج كلاسيكية وتقنية بحثية لإجابة على السؤال الرئيس وإثبات مدى صحة الفرضية الرئيس وهي: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج المقارن ومنهج دراسة الحالة وتقنية تحليل المضمون.

حيث تمت هيكلة الدراسة في فصلين، تناول الفصل الأول: السياق التاريخي لتبلور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران للإدارات الديمقراطية والجمهورية منذ عام 1979م إلى غاية 2009م، وتناول أهم الاستراتيجيات المتبعة من كل إدارة ومنطلقاتها وغاياتها تجاه إيران ومنظور الإدارات الديمقراطية والجمهورية للتهديدات الأمنية الإيرانية.

في حين خصص الفصل الثاني لدراسة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة باراك أوباما كدراسة حالة خلال الفترة من 2009 إلى 2016، من حيث تناول سياق صعود باراك أوباما إلى الحكم وتشخيصه للوضع الموروث من سلفه جورج بوش الإبن، وكذا التطرق لمكونات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة باراك أوباما تجاه إيران، وتقييم هذه الاستراتيجية من حيث نقاط القوة والنجاح، ونقاط الضعف والإخفاق.

وخلصت الدراسة إلى التعرف على الفروق الجوهرية التي اتسمت بها الاستراتيجية الأمنية الأمريكية للإدارات الديمقراطية والجمهورية الأمريكية تجاه إيران، وتوصلنا أيضاً إلى نتيجة مفادها أن الوسائل والأساليب مختلفة غير أن الأهداف واحدة وهي نقطة التقاء بين الحزبين الديمقراطي

والجمهوري، وانتهت الدراسة إلى التأكيد على تأثر محتوى وتجسيد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة باراك أوباما بالمرجعية الفكرية للحزب الديمقراطي، وانتهاج وسائل لم تكن معهودة في ظل حكم الإدارات السابقة تصدت بها للتهديدات الأمنية الإيرانية من المنظور الاستراتيجي الأمريكي.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمنية-الحزب الديمقراطي-الحزب الجمهوري-إيران- الإدارة الأمريكية.

Abstract

This study dealt with the change of the American administrations and its impact on the security strategy towards Iran since 1979 with a focus on the case study of the administration of Barack Obama, which drove The helm of governance during the years 2009-2016;

The study started from the main problem, which was: What is the content of the US security strategy towards Iran under successive democratic and republican administrations since 1979, to the end of the administration of President Barack Obama 2009-2016?;

The main premise to answer the problem and the general questions raised in this research space is as follows: Given the administration of US President Barack Obama (2009-2016) from the Democratic Party, the content of the US security strategy towards Iran during 1979 to 2016 was influenced by the distinctive strategic intellectual reference of the two main successive parties to American rule from 1979 to 2016. Based on four classical methods, and one research technic, to validate the hypothesis of the problematique: Descriptive, comparative, case study methods, and content analysis technic .

The first chapter deals with the historical context of the American security strategy towards Iran for democratic and republican administrations from 1979 to 2009, and tackling the most important strategies adopted by each administration, its aims and objectives towards Iran, and the perspective of the democratic and republican administrations on the Iranian security threats.

While the second chapter devoted to the study of the American security strategy towards Iran under the administration of Barack Obama as a case study, in terms of dealing with the context of the rise of Barack Obama to the ruling and devoted to the inherited status of his predecessor George W. Bush, as well as to address the components of the US security strategy to Barack Obama administration towards Iran, This strategy is in terms of strengths and successes, weaknesses and failures.

The study concluded by identifying the fundamental differences that characterized the American security strategy of the American Democratic and Republican administrations towards Iran. We also concluded that the means and methods are different, but the objectives are the point of convergence between the two parties. The United States towards Iran under the administration of Barack Obama intellectual reference to the Democratic Party, and the adoption of methods were not accustomed under the rule of the previous administrations addressed to the Iranian security threats.

key words: Security Strategy - Democratic Party - Republican Party - Iran – The American Administration.

مقدّمــة

1) مقدمة:

صاحب صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة رئيسية ذات تأثير كبير على مجمل التفاعلات الدولية الحاصلة في النسق الدولي منذ منتصف القرن العشرين –الذي يعد قرن السيطرة الأمريكية بإمتياز– صعود قوى أخرى معادية ومنافسة، وبالتحديد الإتحاد السوفياتي؛ حيث أدى هذا الصراع إلى تقاسم القوتين العظميين مناطق النفوذ والمناطق الإستراتيجية ذات الميزة الحيوية والأهمية من النواحي الجيوستراتيجية والجيوسياسية وجيواقتصادية في العالم، وبالأخص منطقة الشرق الأوسط ؛ التي تعد منطقة تكتسي أهمية بالغة نظراً لتمتعها بقيمة جيوستراتيجية وتوفرها على مقومات القوة والموارد الهائلة مهدت لأن تكون موضع تنافس شديد بين القوتين العظميين على هذه المنطقة.

ومنذئذ وإلى اليوم، عملت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على البيت الأبيض في تكوين استراتيجيات بهدف ضمان تدفق الموارد الحيوية وحماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؛ والذي بلغ ذروته بعد التراجع البريطاني والفرنسي من منطقة الشرق الأوسط، ما أحدث فراغا استراتيجياً سعت الولايات المتحدة الأمريكية على سده تعزيزا لمصالحها الاستراتيجية وأهمها لجم وكبح ما سمي بـ"الخطر الشيوعي" في منطقة الشرق الأوسط.

وفي ذلك الاتجاه، تبنت الإدارات الأمريكية المتعاقبة استراتيجية تشكيل الأحلاف وتَمْتِين التعاون الثنائي مع دول منطقة الشرق الأوسط، بُغية حماية ورعاية مصالحها وتأمين وجودها؛ وكانت دولة إيران في عهد حكم الشاه محمد رضا بهلوي ضِمْن هذه الإستراتيجية، مع المملكة العربية السعودية ؛ ضمن ما عُرف بـ "استراتيجية العمودين المتساندين" التي صاغها الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون 1969–1973م بهدف تشكيل نظام أمني إقليمي أكثر استقراراً وأكثر ملاءمة لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أدى قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م بقيادة مصطفى بن أحمد الموسوي الخُميني وإسقاط نظام الشاه محمد رضا بهلوي حليف الولايات المتحدة الأمريكية الأهم في الشرق الأوسط، إلى حدوث منعرج كبير وحاسم في العلاقات بين البلدين تمخضت عنه عديد التداعيات منها خروج إيران من دائرة حلفاء واشنطن في المنطقة، وتنامي حدة العداء عقب الأحداث التي تلت الثورة الإيرانية كأزمة الرهائن الدبلوماسيين الأمريكيين في إيران ؛ وكذلك تبني النظام الإيراني الجديد توجهات معادية للغرب ورافضة للهيمنة الغربية ولإسرائيل – أحد أعمدة الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط– ورغبة إيران الإسلامية المعادية في مواصلة مشروع الشاه لتملك التقنية النووية، مما أوصل صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى قناعة تامة بتحول إيران إلى دولة معادية تشكل تهديداً حقيقياً للمصالح الأمريكية وتسير ضمن ما أسمته عدة إدارات أمريكية بـ"محور الشر"

المعادي للقيم والتوجهات المصلحية الاستراتيجية الأمريكية؛ بعدما كانت الحليف الاستراتيجي وشُرطي الخليج الذي يرعى المصالح الأمريكية إبان فترة حكم الشاه محمد رضا بهلوي.

ولما كان التحول الجذري في العلاقة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية قد حدث في عهد الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر Jimmy Carter (1977-1980م)، أي إبان حكم الديمقراطيين، فقد ظلت الذاكرة التاريخية تسجل تلك الانتكاسة في العلاقات البينية على عاتق الديمقراطيين، ثم توالى حكم إدارة رونالد ريغان Ronald Reagan (1981-1988م) الجمهورية، وبعدها حكم إدارة جورج بوش الأبGeorge Bush the Father (1989-1992م) الجمهورية، ثم حكم إدارة بيل كلينتون Bill Clinton (1993-2000م) الديمقراطية، ثم حكم إدارة جورج بوش الإبن George Bush the Son (2001-2008م) الجمهورية، ثم أخيرا حكم إدارة باراك أوباما Barack Obama الديمقراطية (2009-2016م). وفي ظل حكم الإدارات الأمريكية المتعاقبة ديمقراطية(3 إدارات) وجمهورية(3 إدارات)، تواصلت حالة القطيعة والعداوة الاستراتيجية بين أمريكا وإيران، وإن اختلفت الجزئيات والتكتيكيات لاستراتيجية المعالجة الأمريكية للملفات الملغمة للعلاقة بينهما. ولما كان الاختلاف في تكتيكات التعاطي أمريكيا مع إيران الثورة الإسلامية، لذلك تعقبنا مدى اتفاق واختلاف إدارات الديمقراطيين والجمهوريين المتعاقبة على إدارة أمريكا في ذلك التعاطي، مركزين تحديدا على تجربة إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما في إدارة تلك العلاقة، التي تبلورت تباعا في سياقات أمريكية وإقليمية ودولية مميزة في استثنائيتها الاستراتيجية ؛ ولكن أهم ما يميز هذه العلاقة خلال تلك الفترة هو حصيلتها السياسية والاستراتيجية التي توجت بعقد اتفاق تاريخي حول الملف النووي الإيراني، إثر مفاوضات ماراطونية، ولكن إدارة الرئيس دونالد ترامب الجمهورية(2017-2020)، بدأت عهدتها بمحاولات إعادة النظر جديا في نتائج تلك العلاقة.

2) أهمية البحث :

تتمثل أهمية هذا البحث في تقصي الحقيقة والاستكشاف العلمي والمنهجي الشامل، فهو مرتبط بشكل أساسي بأحد أهم المواضيع بالنسبة للدول وكذلك أهم فروع علم العلاقات الدولية في الزمن المعاصر وهو فرع ومجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية. وعليه تكمن الأهمية العلمية والعملية للبحث في محاولة اكتشاف السياق التاريخي وطبيعة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية للإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة تجاه إيران منذ 1979م إلى غاية 2016م، مع التركيز على فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما أي الفترتين الرئاسيتين التي قضاهما في البيت الأبيض 2012/2009م، 2016/2013م، من خلال التعمق في المحتوى والفكر الاستراتيجي الأمريكي الموجه ضد إيران، وكذلك السعي منا لمتابعة أبرز التغيرات في التحولات الاستراتيجية التي قادها

أوباما وآليات عملها المرتضاة في صد وكبح التهديدات الأمنية التي باتت تشكلها إيران للولايات المتحدة والعمل على احتوائها وجعلها أكثر طواعية واستجابة لمطالب المجتمع الدولي، لاسيما في ظل البيئة المضطربة والتحولات العميقة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، بل والنسق الدولي منذ 2001، تاريخ تفجيرات 11 سبتمبر وخاصة منذ 2008، تاريخ بداية أزمة العولمة الاقتصادية النيولبرالية.

3) أهداف البحث:

تنقسم أهداف الدراسة إلى قسمين:

3-1)- الأهداف العملية:

- البحث في المتغيرات الرئيسية للدراسة ؛
- السعي لتغطية ما لوحظ موضوعياً من نقص في الدراسات السابقة ؛
- التعمق في الموضوع لمدة زمنية محددة ومختلفة عن الدراسات التي أُعدت سابقاً.

3-2)- الأهداف العلمية:

- التعرف على التحديات التي يفرضها الموقع الجيوسياسي لإيران على المصالح الأمنية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؛
- التعرف على الفروق الجوهرية في تعاطي الإدارات الديمقراطية والجمهورية الأمريكية مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية ؛
- التعرف على دور العوامل النفسية والإيديولوجية ومراكز التفكير والفريق الرئاسي في صياغة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية ؛
- التعرف على مدى التغير في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في فترة حكم الرئيس باراك أوباما؛
- معرفة مختلف الآليات المتبعة من الإدراة الديمقراطية الأمريكية في عهد أوباما في تجسيد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية؛
- معرفة نجاحات وإخفاقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية وتقييمها لإدارة باراك أوباما الديمقراطية 2009-2016م.

4) مبررات اختيار الموضوع :

يُعزى إختيرانا لموضوع بحثنا إلى مبررات موضوعية وذاتية ، نشرحها فيمايلي:

4-1)- المبررات الذاتية لإختيار موضوع البحث:

إن المبرر الذاتي لاختيار هذا الموضوع الثري هو الاهتمام الكبير، والمتابعة الدؤوبة للملفات الإيرانية والأمريكية خاصة والدراسات الأمنية الاستراتيجية بصفة عامة، حيث يتبوأ هذا الملف مكانة هامة على الساحة الدولية جعله الأكثر حضوراً وتداولاً على الساحات الدبلوماسية والاستراتيجية والاعلامية و الأكثر نقاشاً بين الباحثين والأكاديميين.

4-2)- المبررات الموضوعية لإختيار موضوع البحث:

تنبثق المبررات الموضوعية من اعتبار أن العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية. وتبني الإدارات المتعاقبة على الولايات المتحدة اللأمريكية لاستراتيجيات أمنية ضد إيران بهدف كبح جماحها التوسعية في المنطقة، والعمل على احتوائها وافشال كل جهودها في ضرب المصالح الأمريكية في المنطقة، قد أصبح يجلب اهتمام الكثير من الباحثين والكتاب، ضف إلى ذلك السعي وراء التعرف على أسباب ومكامن الأزمة السياسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وكذلك معرفة أبعاد وتأثيرات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية المنتهجة ضد إيران محلياً واقليمياً ودولياً. ومكامن قوة هذه الاستراتيجية وإدراك حجم المتغيرات والديناميكية المتسارعة التي تحدث في المنطقة ذات الصلة والأهمية الكبيرة بهذه القضية.

القيمة العلمية للموضوع بما يسمح بتعزيز امكانية التعمق والتوسع بالدراسة وإعطاء تحليلات أكبر لإستراتيجات الأمنية لإدارة الأمريكية في ظل حكم الرئيس باراك أوباما.

5) الدراسات السابقة:

تعد الاستعانة بالدراسات السابقة ومراجعتها من صميم البحث العلمي، فهي تساعد الباحث على الإلمام الشامل والكامل بكل حيثيات البحث المراد دراسته، وتقود الباحث إلى معرفة الأفكار والروئ التي تم طرحها مسبقاً، ومن خلالها يقوم الباحث بدراسة نقدية، أو تقيمية، أو تكملة جوانب النقص التي لم تتعرض لها في الدراسات السابقة، بالشكل الذي يساعد على سبر أغوار البحث، وعليه **نستعرض أهم الدراسات التي تناولت الموضوع:**

5-1)- رسالة دكتوراه للباحث **عبد الكريم باسماعيل** بعنوان **الاستراتيجية الأمريكية نحو العراق وإيران في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما** نوقشت عام 2016م في جامعة الجزائر 03 تحت إشراف الدكتورة زهرة تيغزة، هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل الاستراتيجية الأمريكية وتحولاتها تجاه كل من العراق وإيران في ظل فترة إدارة الرئيس باراك أوباما، ومدى تأثير هذا الأخير

في التحولات الاستراتيجية الأمريكية نحو العراق وإيران. ومنه حاجتنا إلى معرفة التحولات والمضامين الاستراتيجية الأمريكية تجاه ايران في عهد الرئيس باراك أوباما التي تناولتها الدراسة، لمعرفة أهداف ومنطلقات ووسائل الاستراتيجية الأمنية الأمريكية التي انتهجتها إدارة باراك أوباما حيال إيران في دراستنا هذه.

5-2)- رسالة دكتوراه للطالب **أحمد عبد الكاظم موسى** بعنوان **مكانة إيران الإقليمية في الاستراتيجية الأمريكية بعد العام 2003م** تحت إشراف الدكتور محمد كريم كاظم نوقشت عام 2015م بجامعة النهرين بالعراق، تناولت الدراسة التأثير الإيراني في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة وكذا تأثير موقع إيران في المنطقة الحيوية للشرق الأوسط على المصالح الأمريكية الاستراتيجية. وعليه نسعى إلى الاستفادة العلمية من هذه الدراسة بمعرفة مكانة إيران في الاستراتيجية الأمريكية، وما تشكله إيران من تهديد للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط بسبب موقعها الجغرافي من منظور الإدارات الديمقراطية والجمهورية، لنعمل من هذه المنطلقات على تحديد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في هذه الدراسة.

5-3)- دراسة للباحث **مازن أحمد صدقي العقيلي** بعنوان "**السياسة الخارجية الأمريكية بين التغير والإستمرارية في إدارتي الرئيس بوش الإبن الثانية والرئيس باراك أوباما الأولى 2012/2004م تجاه قضايا الشرق الأوسط** من بينها إيران وبرنامجها النووي، إصدار جامعة القاهرة 2016م، حيث تناولت الدراسة البعد الاستراتيجي للسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والأهداف الأمريكية في المنطقة. ورصدت الدراسة الثوابت والتغيرات وحددت الاختلاف بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط بين إدارتي جورج بوش الإبن وباراك أوباما ومن بينها معضلة الملف النووي الإيراني، وطرحت الدراسة العوامل المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضية الملف النووي الإيراني، وعليه تساعدنا هذه الدراسة في معرفة جوانب الاختلاف والاتفاق في السياسة الأمريكية بين إدارتي جورج بوش الإبن وباراك أوباما، وتناول المضامين الاستراتيجية الجديدة تجاه إيران لفترة حكم إدارة باراك أوباما.

5-4)- مؤلف جماعي ضمن مبادرة دعم الشباب الباحثين لتأليف كتب جماعية بعنوان **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية دراسة تحليلية للفترة الإنتقالية بين حكم أوباما وترامب** من إصدار المركز الديمقراطي العربي 2017. تناولت الدراسة تاريخ السياسة الأمريكية تجاه إيران، والتخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية الأمريكية وفق مبادئ ومناهج نظرية القوة الذكية، حيث تهدف إلى الإستفادة والتعرف على السياق التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران، لنعمل على تفكيك أطر العمل الاستراتيجي للإدارات الديمقراطية والجمهورية في هذه الدراسة، وبالتركيز على فترة حكم إدارة باراك أوباما الديمقراطية.

5-5)- تقرير **مايكل دوران** نشر في مجلة موزاييك الأمريكية بعنوان **استراتيجية أوباما السرية بشأن إيران نشر في 2015م**، حيث يستعرض التقرير أهم ملامح سياسة إدارة أوباما تجاه إيران طيلة فترة حكمه الرئاسية على البيت الأبيض، ويذكر التقرير بأن الرئيس باراك أوباما قد انتهج سياسة واحدة منذ استلامه السلطة سعت في مجملها إلى حل دبلوماسي مع إيران بشأن برنامجها النووي. ويفيدنا هذا التقرير في الكشف عن المضامين الإستراتيجية التي اتبعها باراك أوباما وإدارته تجاه إيران.

وعليه نلاحظ من خلال الدراسات والتقارير السابقة أنها لم تتناول أهم معالم وملامح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة منذ 1979 إلى نهاية فترة حكم إدارة الرئيس باراك أوباما بشكل محدد من 2009م إلى غاية 2016م، وأهم الآليات والوسائل التي انتهجتها هذه الأخيرة، وكذا المحتوى الجديد لاستراتيجيتها الأمنية تجاه إيران وأهم نجاحات واخفاقات هذه الاستراتيجية التي نسعى إلى تغطيتها في جميع حيثيات هذا البحث.

6) إشكالية البحث:

إن وجود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة سياسية واقتصادية وعسكرية رئيسة على الساحة الدولية قد عزز امتداد مصالحها الاستراتيجية في شتى بقاع العالم، وبالتحديد منطقة الشرق الأوسط التي تمثل لدى صناع القرار الأمريكي عصب المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، إن هذا الإمتداد الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط قد اصطدم بمصالح دول أخرى في المنطقة وعلى رأسها إيران، واصطدام المصالح بين الدول في قاموس العلاقات الدولية هو الصراع والتهديد المزدوج والقطيعة، وعلى هذا الأساس ترسم الإدارات الديمقراطية والجمهورية الامريكية مجمل استراتيجياتها الأمنية تجاه إيران بغية الحفاظ على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، واحتواء التهديد الذي تشكله ايران لمصالحها وحلفائها وشركائها في منطقة الشرق الأوسط.

6-1)- الإشكالية الرئيسية:

- **ما هو محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل الإدارات الديمقراطية والجمهورية الأمريكية المتعاقبة منذ 1979، إلى نهاية عهد إدارة الرئيس باراك أوباما 2009-2016؟**

6-2) يندرج ضمن هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1) ماهي الفروق الجوهرية المتعلقة بكيفية صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تجاه إيران بين الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة على حكم أمريكا منذ الثورة الإسلامية في إيران 1979م؟

2) ماهي فرص ومخاطر بيئة الأداء الاستراتيجي لإدارة باراك أوباما الديمقراطية تجاه ايران؟

3) ماهي آليات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد إدارة باراك أوباما؟

4) مامدى نجاح وإخفاق الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة باراك أوباما الديمقراطية؟

7) الفرضـية:

ومن خلال من طرحناه في الإشكالية العامة التي انطلقت منها الدراسة، نطرح الفرضية الرئيسية التالية:

- **بإعتبار إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما(2009–2016) من الحزب الديمقراطي فقد تأثر محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران خلال 1979 إلى 2016، بالمرجعية الفكرية الاستراتيجية المميزة للحزبين الرئيسين المتعاقبين على حكم أمريكا منذ 1979 إلى 2016.**

8) مناهـج الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على أربعة مناهج كلاسيكية أساسية وتقنية بحثية واحدة، هي:

1) **المنهج التاريخي:** يساعد المنهج التاريخي في تقصي الحقائق، وتحليل وسرد ورصد مختلف المسارات التي مرت بها العلاقات الأمريكية الإيرانية، وتحليل الاستراتيجيات الأمنية التي تبنتها الولايات المتحدة خلال فترات زمنية مختلفة، من خلال الوقوف عند عديد المحطات التاريخية ذات الصلة لرصد الاختلافات بين الإدارات الديمقراطية والجمهورية في التعامل مع إيران والتعرف على مسار تعاطي الإدارات الدمقراطية منذ كارتر إلى أوباما مع نفس الملف.

2) **المنهج الوصفي:** يعتبر المنهج الوصفي أحد أهم وأكثر المناهج استعمالا وشيوعا خاصة في حقل العلوم السياسية، حيث يسمح هذا المنهج بوصف الظاهرة أو المشكلة المدروسة بشكل دقيق وإعطاء كل التفاصيل والحيثيات ذات الصلة بالموضوع، ومنه حاجتنا إليه لوصف طبيعة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية للإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة تجاه إيران منذ 1979م إلى 2016 في أغلب فصول الدراسة.

3) **المنهج المقارن:** يعتبر المنهج المقارن أحد أهم المناهج العلمية المستخدمة في حقل دراسات السياسة والعلاقات الدولية والدراسات الأمنية والاستراتيجية، و هو المنهج الذي يقوم على تحديد أوجه التشابه والإختلاف لظاهرة إجتماعية معينة، حيث يستدعي بحثنا هذا المقارنة بين الإدارات الأمريكية الحاكمة في فترة زمنية محددة وإعطاء تصنيف مبسط

لأوجه الاختلاف والتشابه بينهما، وإيضاح استراتيجية كل إدارة تجاه إيران وكذا العمل على إبراز الاستراتيجية الإيرانية المضادة تجاه الاستراتيجية الأمنية الأمريكية.

4) **منهج دراسة الحالة** : يساعد منهج دراسة الحالة على جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة محل الدراسة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة، ومنه يساعدنا منهج دراسة الحالة على التعمق في درسة مرحلة حكم الرئيس باراك أوباما والاستراتيجات الأمنية التي تبنتها إدارته لمواجهة التهديدات الأمنية الإيرانية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

5) **تقنية تحليل المضمون:** تعد تقنية تحليل المضمون أحد أهم تقنيات أو أدوات البحث الاستقصائي التي تعتمد تجميع المعلومات من مصادرها، وتحليلها لفهم اتجاهات التفكير والسلوك لدى منتجي المضامين الاتصالية المختلفة، الواردة داخل الوثائق والتقارير والخطابات والملفات والأرشيف، بغية تمكين الباحث من سبر الدلائل والعلاقات بين الأفكار مما يمكنه أيضاً من تفسير وتحديد معنى الظاهرة كما هي، وتتصف هذه التقنية أيضاً بالموضوعية من خلال تحليل محتوى المستند أو الوثيقة كما هو وليس من خلال الاعتماد على التحليلات الشخصية، وعليه تساعدنا في تحليل الوثائق الرسمية الصادرة من الهيئات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية. المتعلقة بالإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة على رئاسة أمريكا خلال الفترة من 1979 – 2016م.

9) حدود الإشكالية:

- **الحدود المكانية:** تتحدد دراسة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بنطاق إقليمي ثابت هو منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وعلاقتها بالأمن القومي الأمريكي.
- **الحدود الزمانية:** سيتم تطبيق الدراسة على الفترة الممتدة (2016/1979م) فترة تعاقب ثلاث إدارات ديمقراطية وثلاث إدارات جمهورية ؛ مع التركيز على فترة 2016/2009، أي منذ تولي باراك أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية إلى غاية نهاية عهدته الرئاسية على البيت الأبيض.
- **الحدود الموضوعية:** تنطلق الدراسة من التحليل العلمي الشامل والموضوعي لمجموعة من الوثائق الرسمية الأمريكية المتضمنة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال الفترة الممتدة من 1979 إلى 2016، مع تركيز على مضامين

الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل حكم إدارة باراك أوباما الديمقراطية 2009/2016م.

10) الإطار النظري للبحث :

تعد كل من النظرية الواقعية ونظرية المجمع "المركب" الأمني الإقليمي الإطار التصوري والتحليلي الملائم والأنسب الذي يتيح معالجة الموضوع وفق التوجيه النظري، الذي يسهم في الفهم العلمي الشامل للدراسة والوقوف على أهم الحقائق معرفياً ومنهجياً؛

النظرية الواقعية Realistic Theory: رغم الجدل الفكري الدائم بشأن النظرية الواقعية في التحليل السياسي تبقى هذه النظرية حاضرة في حقلي التنظير والممارسة السياسية كأول نظرية تلج إلى مجال صنع السياسات الخارجية، وتقوم النظرية الواقعية على مفهوم القوة والأمن وتنظر إلى الدولة كفاعل رئيسي في المسرح الدولي[1]، فهي لاترى قوتها وأمنها محقق لأنها تعيش ضمن منظومة قائمة على الدفاع الذاتي تبحث فيه عن السيادة والهيبة والأهم من ذلك كله استقلالية قرارها، وترى الواقعية أن العالم مسرح لا مكان فيه للثقة بين وحداته كما يميل الواقعيون إلى التشكيك في مبدأ الإعتماد المتبادل بين الدول ولايؤمنون بأخلاقيات المدينة الفاضلة والقيم التعاونية بين الدول بل كيانات عقلانية تتصرف بشكل واعي لتأمين حياتها وإنماء وتعظيم مصالحها القومية، وأن السبيل الوحيد لضمان البقاء هو زيادة القوة؛

أدت الرؤية الفوضوية للعالم من قبل المدرسة الواقعية إلى ظهور ثلاثة تيارات داخل الواقعية هي الواقعية الكلاسيكية يقودها هانز مورجنثاو Morgenthau Hans ترى بأن الدول تحمل شيئاً من العدوانية والميل لإستخدام قوتها خاصة في المجال العسكري مما يؤدي إلى حالة الفوضى والشك؛ والواقعية الجديدة البنيوية ترى بأن المعضلة الأمنية هي منبع الفوضى في العلاقات الدولية نتيجة عدم وجود ضمانات تمنع الدول من التوسع والعدوان ويقود هذا الإتجاه كينيث والتز Kenneth Waltz، أما الإتجاه الثالث الواقعية النيوكلاسيكية فترى أن أنانية الدول وغياب القانون دولي والسلطة العالمية يعزز الفوضى الحروب التي لا مفر منها[2].

تُشير النظرية أيضاً إلى أهمية القوة والمصلحة في العلاقات الدولية، تقوم نظرية القوة على مسلمة مفادها أن القوة بمعناها الشامل تعني القدرة التامة على التأثير والتحكم في سلوك الآخرين، أو قدرة دولة معينة على حمل دولة أخرى على اتباع سلوك معين بغض النظر إن كانت تفعل هذا

---

[1] – عزام القصير وآخرون، **الواقعية في العلاقات الدولية**، تاريخ آخر تعديل : (غير موجود)، تاريخ الإطلاع: 2018/1/3، متاح على الرابط:

https://www.syr-res.com/article/6891.html

[2] – علي زياد العلي، **مرجع سابق**، ص ص 53، 55.

بملء إرادتها أو بدون إرادتها؛ إنها الغاية والوسيلة التي تعمل الدولة للوصول إليها في مجال العلاقات الدولية ورسم الإستراتيجيات الوطنية كما يرى ميكيافلي Nicolas Mikafili وهانز مورجنثاو[3] Morgenthau Hans، والقوة هي المعرفة والمعرفة هي القوة في نظر المفكر ميشال فوكو Michel Foucault التي تتيح للدول إمكانية التحكم وإخضاع الدول لصالح دول أخرى تمتلك كل مقومات القوة؛

يعتقد جوزيف ناي Joseph Nye[4] أن قياس القوة يخضع لمتغيرات عديدة رصدها التاريخ عبر محطات عديدة مثل دور عامل السكان، والمساحة والقوة العسكرية في تحديد قوة الدول في تلك الأزمنة ليشهد العالم ظهور متغير المعلوماتية والأداء التكنولوجي كمقياس لقوة الدولة في عصرنا الحالي؛ كما يقسم جوزيف ناي القوة إلى أنواع مختلفة كالقوة الصلبة "الخشنة"، والقوة الناعمة والقوة الذكية التي تجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة كآليات توظفها الدول لدفع الآخرين للقيام بما لايرغبون القيام به وفق استراتيجيات محددة.

نظرية المجمع "المركب" الأمني الإقليمي: تسعى نظرية المركب الأمني The Regional Security Complex Theory التي صاغها باري بوزان إلى التركيز على البعد الجغرافي للأمن، وأن الأمن الإقليمي ذا بناء اجتماعي يتولد من إدراك جموع الفاعلين للتهديدات والمخاطر انطلاقا من التقارب والترابط الإقليمي[5] يدفع هؤلاء الفاعلين إلى التنسيق الأمني الإقليمي فيما بينهم، وتتميز هذه النظرية بتكامل مستويات التحليل الثلاثة المحلي والإقليمي والدولي لتفسير أفضل للتفاعلات الأمنية والسياسية والإقتصادية لمنطقة إقليمية معينة وعليه فإن التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج كمجمع أمني فرعي sub-complex في تقسيم باري بوزان كانت وما زالت تتشكل من خلال التفاعل والتداخل بن ثلاثة قوى إقليمية رئيسية هي: المملكة العربية السعودية، والعراق، وإيران. كما أن المصالح المتداخلة بين هذه الدول من جهة، والدول العظمى (بريطانيا، والولايات المتحدة، وروسيا) من جهة أخرى، قد لعبت دوراً بارزاً في عملية تشكيل وإعادة تشكيل الهيكل الإقليمي لمنطقة الخليج العربي. وربما يكون المثال

---

[3]- علي زياد العلي، **القوة الأمريكية في النظام الدولي**، ط1، (مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص ص 47، 52). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://books.google.dz/books?id=dZOzDAAAQBAJ&pg=PP1&lpg=PP1&dq=]

[4]- وليد عبد الحي، **مراجعة كتاب جوزيف ناي (مستقبل القوة)**، تاريخ آخر تعديل: 2013/11/4، تاريخ الإطلاع: 2018/2/10، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124.html

[5]- فخر الدين سلطاني وآخرون، ترجمة: زين العابدين بولنان، **مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي**، مقال منشور على الرابط:
https://www.academia.edu/22227100/

الأوضح على ذلك محاولة الولايات المتحدة ملء الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه انسحاب الاسطول البريطاني من منطقة الخليج عام 1971، بعد ما يقرب من قرنين من الزمان على الهيمنة الأحادية لبريطانيا على المنطقة. حيث تبنّت الولايات المتحدة بدايةً استراتيجية توازن القوى عن بعد offshore balance of power، وذلك من خلال الاتكّاء بشكل أساسي على كل من السعودية وإيران، ضمن ما عرف حينها بسياسية الدعامة المزدوجة Twin Pillar[6].وعليه فإن أهمية هذه النظرية تكمن في إعطاء فهم شامل ومتكامل للبنية الأمنية الإقليمية التي يمتاز بها الشرق الأوسط الذي صنفه باري بوزان كمجمع أمني فرعي، كما تساعد هذه النظرية في تقييم القوة والعلاقة المتبادلة على المستوى الإقليمي والدولي بما فيها مستوى العلاقة الأمنية بين الولايات المتحدة وإيران في عهد الشاه وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية، وأيضاً في ظل تعاقب الإدارات الأمريكية الديمقراطية والجمهورية.

11) مصطلحات البحث:

يتضمن هذا البحث على مجموعة من المفاهيم العلمية والسياسية ذات العلاقة الكبيرة بموضوع البحث التي تعد الإطار المرجعي للباحث في التعامل مع مشكلة البحث، وعليه فقد عملنا على شرح هذه المفاهيم إجرائياً سعيا منا لإعطاء صورة أكثر وضوحاً لهذا الجهد البحثي.

1) الاستراتيجية (The strategy): في إطار الدولة فإن الاستراتجية تعني توظيف أدوات معينة للقوة لبلوغ الأهداف السياسية التي تنشدها الدولة، بالتعاون أو التنافس مع أطراف أخرى تسعى نحو أهدافها الخاصة، ويمكن أن تكون الأهداف متضاربة. فالسياسة والاستراتيجية والتخطيط جميعها خاضعة لطبيعة البيئة، وتتمتع الاستراتيجية بمزايا خاصة وتختلف عن السياسة والتخطيط في اتساع منظورها، وافتراضاتها ومقدماتها المنطقية لكنها تتضمن البنية والمعايير لوضع الخطط أكثر تفصيلاً للمديين الطويل والقصير[7].

2) الأمن (Security): يعرفه باري بوزان بأنه التعرض للخطر أو الشعور بالخطر اتجاه أمر أو حدث ما حول موضوع معين تجمع عليه مجموعة من الناس، ويرى باري بوزان في مفهوم الأمن أنه يجب كسر الرابط بين الجانب العسكري والأمني أي أن الأمن لا يجب

---

[6]- نبيل عودة، **ديناميكية المواجهة والتعاون في منطقة الخليج: سقوط الشاه وحرب الخليج الأولى**، تاريخ آخر تعديل: 2017/3/2م، تاريخ الإطلاع: 2018/1/14م، متاح على الرابط:

http://www.nusuh.org/48-

[7]- هاري آر يارغر، ترجمة: راجح محرز علي، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي**، ط1، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011، ص 37).

حصره في الجانب العسكري فقط من ناحية الشعور بالتهديد[8]، ويعني الأمن أيضاً استطاعت الدول والمجتمعات على صون كياناها المستقل وسلامة ترابها واستقلالية قراراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها "معادية"، والأمن يمكن فقط أن يكون نسبياً ولا يمكن أن يكون مطلقاً.

3) الصراع (Conflict): هو تنازع للإرادات ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه وفي تصوراتهم وأهدافهم وتطلعاتهم ومواردهم وامكاناتهم، مما يؤدي بهم إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها، ومع ذلك يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة[9].

4) القوة (Power): علاقة سلوكية ين طرفين يقوم أحدهما بالتأثير فى سلوك الطرف الآخر، في الإتجاهات التى تحقق أهدافه، أو بما يتفق مع رغباته، في وقت معين أو عبر فترة زمنية ممتدة، أو في مجال ما أو عدة مجالات ، استنادا على توافر قدرات تتيح له القيام بذلك.

5) توازن القوى (Balance of Power) هو توزيع القوى بشكل متساوٍ أو غير متساوٍ، وهي تدل عادة على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى، ومن الناحية الفرضية تعبر عن سياسة تساوي القوى، القائمة على افتراض عدم توازنها أمر خطير[10].

6) العقوبات الاقتصادية (Economic sanctions): هي إجراءات تعتمد على الوسائل الاقتصادية التي تتبناها الحكومات في صورة منفردة أو جماعية أو في إطار منظمات اقليمية أو دولية، ضد دول ذات سيادة تجاوزت حدود التزاماتها المقررة دولياً، وتكون هذه التجاوزات محصورة في ثلاث حالات هي: العدوان المسلح على دولة أخرى؛ تهديد الأمن والسلم الدوليين؛ خرق القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية[11].

---

[8]- قناة سياسة، **مدخل للدراسات الأمنية – باري بوزان**، تاريخ النشر: 2014/11/10، تاريخ الإطلاع: 2018/2/8، [ملف فيديو]، متاح على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=sFArvoPmJkY

[9]- محمد محمود منطاوي، **الحروب الأهلية و آليات التعامل معها وفق القانون الدولي**، ط1، (مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015، ص 51). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://books.google.dz/books?id=2WitDQAAQBAJ&pg=PA1&lpg=PA1&dq]

[10]- مارتن غريفتش وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، (الإمارات:مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 154). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/.pdf]

[11]- قاسم أبو دست، **سياسة العقوبات الإقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الإيرانية**، قاعدة بيانات المنهل، ص 5، متاح على الرابط:
https://platform.almanhal.com/Files/2/55973

12)خطة البحث:

استناداً إلى مدركات ومنطلقات الفرضية، وإلى الإشكالية المطروحة التي صيغت في إطار مجال البحث الأكاديمي، والتي تستهدف حل مشكلة البحث المدروسة اعتمدنا على خطة متكونة من فصلين موضحة كما يلي:

الفصل الأول يُعنى بدراسة توجهات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية إلى غاية نهاية عهد الرئيس الجمهوري جورج بوش الإبن عام 2008م فمن المهم جداً ضبط السياق التاريخي لتشكل الاستراتيجية الأمنية الأمريكية التي فيها اشتغلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والتعرف على منطلقاتها الفكرية وأهدافها الاستراتيجية وأدوات تعاملها مع إيران، انتهاء بإدارة باراك أوباما الديمقراطية وفيم اتفقت واختلفت عن الإدارات السابقة الديمقراطية والجمهورية، فالفصل الأول يتضمن مبحثين وكل مبحث يتخلله أربعة مطالب، حيث خصص كل مبحث لتناول الإدارات الديمقراطية والجمهورية التي تعاقبت على حكم في الولايات المتحدة الأمريكية من حيث استراتيجية كل إدارة ومنطلقاتها الاسترتيجية وغاياتها وأهدافها وتحديد مصادر التهديد الإيراني للمصالح الأمريكية من منظور كل إدارة، وذلك بالإستعانة بالمناهج العلمية الكلاسيكية: المنهج التاريخي والمقارن والوصفي، وتقنية تحليل المضمون.

أما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة باراك أوباما الديمقراطية 2009-2016م وهو محور اشكالية البحث ولب الموضوع، وعليه فقد حاولنا في المبحث الأول تناول سياق صعود باراك أوباما للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد العقيدة الاستراتيجية الأمنية لإدارة باراك أوباما تجاه إيران، وكذلك ما قامت به إدارة باراك أوباما من تشخيص للوضع الموروث عن إدارة جورج بوش الإبن الجمهورية 2001-2008م من حيث أداها الاستراتيجي. أما المبحث الثاني فقد تناول مكونات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة باراك أوباما الديمقراطية منطلقاتها الاستراتيجية وغاياتها الاستراتيجية وآليات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران، في حين خصص المبحث الثالث لإعطاء قراءة تقيمية وصفية لاستراتجية باراك أوباما الأمنية تجاه إيران من حيث نقاط قوتها ونجاحها ونقاط ضعفها وإخفاقها، وذلك بالإستعانة بالمناهج التالية: الوصفي والتاريخي ودراسة الحالة، وتقنية تحليل المضمون.

13)صعوبات البحث:

تعرض الباحث لمجموعة من العراقيل والصعوبات على المستوى النظري والتطبيقي في آن واحد، فالمشكلة الأساسية تمثلت في الحصول على المراجع التي تخدم الموضوع وبخاصة الكتب الورقية غير الإلكترونية المتوفرة بشكل محدود، إضافة إلى محدودية إتاحية الوثائق الرسمية الأمريكية في الشبكة العنكبوتية وعلى مواقع الهيئات الرسمية الأمريكية للفترة الممتدة من 1979 إلى2001م، بخلاف الفترة الممتدة من 2002 إلى 2016م أين أتيح لنا الحصول عليها، فاستقراء وتحليل المضامين الاستراتيجية للوثائق الرسمية الأمريكية خصوصاً فترة حكم إدارة باراك أوباما الصادرة باللغة الإنجليزية، استدعى بذل جهود مضاعفة في الترجمة والإستيعاب الشامل لمضامين هذه الوثائق وتفكيك ما حملت من مضامين استراتيجية تحديدا.

الفصل الأول: توجهات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة خلال 1979–2009م

مقدمة الفصل الأول:

تؤثر التغيرات الدولية التي تحصل من حين لأخر في بيئة النظام الدولي على استراتيجيات الدول السياسية والأمنية والإقتصادية، وتؤثر أيضاً على موازين القوى في النظام العالمي والنظم الإقليمية، وتحدد شكل وأسلوب سلوك الفاعليين الدوليين، وتدفع الدول إلى إعادة ضبط توجهاتها الإستراتيجية وأهدافها تجاه الوحدات الدولية الأخرى، وتقليص حجم التداعيات السلبية التي قد تحدثها هذه المتغيرات.

وفي هذا الإطار جاءت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران بعد الثورة الإسلامية التي أطاحت بنظام الشاه محمد رضا بهلوي الملكي غير الدستوري العلماني عام 1979م ومنذئذ تعاقب على حكم أمريكا ثلاث إدارات ديمقراطية وثلاث أخرى جمهورية 1979–2009م متأثرة بالتغير الراديكالي للنظام الحكم في إيران. وقد أحدث هذا التغير الكبير في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، تداعيات كبيرة على الوضع الجيوسياسي والجيواستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، وانتقلت ايران من أداء وظيفة الحليف والدعامة الاستراتيجية وشرطي الخليج إلى أداء وظيفة العدو المهدد للمصالح الأمريكية والغربية، وإلى أداء دور الفاعل الإقليمي السلبي الذي ما يفتأ يقوض منظومة الأمن والإستقرار في الشرق الأوسط، التي وضعت ترتيباتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ خروج بريطانيا من المنطقة في الستينيات.

نسعى من خلال الفصل الأول إلى ضبط السياق التاريخي للاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران والتوجهات الأمنية الاستراتيجية للإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة على الحكم من الفترة الممتدة من 1979م إلى غاية 2009م، وذلك بالإعتماد على المنهج التاريخي الأنسب لعرض مكونات هذه الاستراتيجية الأمنية بالإضافة إلى المنهج الوصفي، وشهد هذا الإطار الزمني تعاقب على حكم أمريكا إداراتين ديمقراطيتين ممثلة في: إدارة الرئيس جيمي كارتر على عهدة واحدة 1977–1981م وإدارة الرئيس بيل كلينتون على عهدتين 1993–2001م؛ في حين تعاقبت ثلاث إدارات جمهورية هي: إدارة رونالد ريغان على عهدتين 1981–1989م وإدارة الرئيس جورج بوش الأب على عهدة واحدة 1989–1993م وإدارة الرئيس جورج بوش الإبن على عهدتين 2001–2008م.

فقد قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين: فالمبحث الأول يعنى بدراسة إدارات الحزب الديمقراطي ومكونات استراتجياته الأمنية تجاه إيران، في حين يتناول المبحث الثاني إدارات الحزب الجمهوري ومكونات استراتجياته الأمنية تجاه إيران، بالإعتماد على المنهج المقارن و وتقنية تحليل

المضمون بغية إعطاء أكبر قدر من الوضوح والفهم لاستراتيجيات الإدارات الديمقراطية والجمهورية من حيث الإختلاف والتوافق في النهج الإستراتيجي الأمني تجاه إيران صياغة وتطبيقاً وتأثيراً، وكذلك معرفة السياق الدولي للولايات المتحدة الأمريكية في تلك الفترة التي نشأت فيه الاستراتيجيات الأمنية الأمريكية حيال إيران.

جدول رقم (1)

الأبعاد المعتمدة في تفكيك وتحليل مكونات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية منذ 1979م إلى غاية وصول إدارة باراك أوباما 2009/2016م

الأبعاد	
البعد السياسي	صون السيادة الأمريكية، وتكريس الهيمنة الأمريكية.
البعد الاستراتيجي الأمني	الحفاظ على أمن الولايات المتحدة الأمريكية من التهديدات الإيرانية، والمحافظة على أمن الخليج والشرق الأوسط.
البعد الاقتصادي	الحفاظ على المصالح الاقتصادية الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط من التهديدات الأمنية الإيرانية.
البعد الاجتماعي	توفير حاجيات المواطن الأمريكي الاقتصادية وحمايته في الداخل والخارج من كل أشكال التهديد الإيراني، وتحقيق الأمن المجتمعي جوهر الأمن القومي الأمريكي.
البعد الإيديولوجي	من خلال الاختلاف الإيديولوجي بين الحزب الديمقراطي والجمهوري في تحديد طبيعة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران، والوسائل الكفيلة بتحجيم تهديداتها الأمنية.
البعد الجيوبولتيكي	أي الموقع الجغرافي المميز للولايات المتحدة الأمريكية، وعلاقته بطبيعة النظام السياسي الأمريكي وتماسكه على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي يسهم في رسم استراتيجيات أمنية لتنمية القوة الأمريكية، وتحييد المخاطر الإيرانية

المصدر: إعداد الطالب.

المبحث الأول: السياق التاريخي للاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران للإدارات الديمقراطية قبل صعود إدارة أوباما

المطلب الأول: سياق ظهور الاستراتيجية الأمنية للإدارات الديمقراطية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما

شهدت إيران الشاه في منتصف السبعينيات حراكا إجتماعيا مناهضا لحكومة الشاه محمد رضا بهلوي، نتيجة الإختلالات التي شهدتها إيران على المستوى الاقتصادي والإجتماعي وتدني مستوى المعيشة، ونسب رهيبة لمعدلات التضخم والفقر، وتداعيات نظام استبدادي قمعي، مهدت هذه الأحداث لقيام ثورة شعبية بدايات 1979م، وأحدثت تغيرات كبيرة على الصعيد الإقليمي والدولي، خلطت حسابات الإدارة الأمريكية جذريا، مما دفعها إلى إعادة ترتيب الأولويات الأمنية في المنطقة، وقد تزامنت الأحداث الداخلية في إيران مع صعود الإدراة الديمقراطية في الولايات المتحدة بقيادة جيمي كارتر 1977–1980م، الذي أعرب في مناسبات عديدة لدى توليه الحكم على أهمية إيران كركيزة ودعامة استراتيجية A Strategic Pillar للولايات المتحدة وعامل فعال يوفر الأمن لمنطقة الخليج والشرق الأوسط بصفة عامة، وذلك لوقوع إيران في منطقة المجمع الأمني الإقليمي وفق نظرية باري بوزان The Regional Security Complex Theory فهي محور للتفاعل الأمني والسياسي ضمن ثلاثة قوى إقليمية رئيسية إيران السعودية والعراق وثلاثة قوى عظمى الولايات المتحدة الأمريكة وبريطانيا وروسيا[12]، وتعتبر إيران وفق المنظور الأمريكي لإدارة جيمي كارتر الديمقراطية وإدارة رتشارد نيكسون الجمهورية السابقتين، ضمن محتوى استراتيجية الدعامة المزدوج Twin Pillar رفقة المملكة العربية السعودية، مكنت هذه الاستراتيجية الولايات المتحدة من التأثير على النسق الأمني الإقليمي بما يضمن تحييد الخطر الشيوعي وصون المصالح الأمريكية في المنطقة.

[12]– نبيل عودة، **مرجع سابق**.

خريطة رقم (1)

المجمعات الأمنية الإقليمية كما عرفها باري بوزان

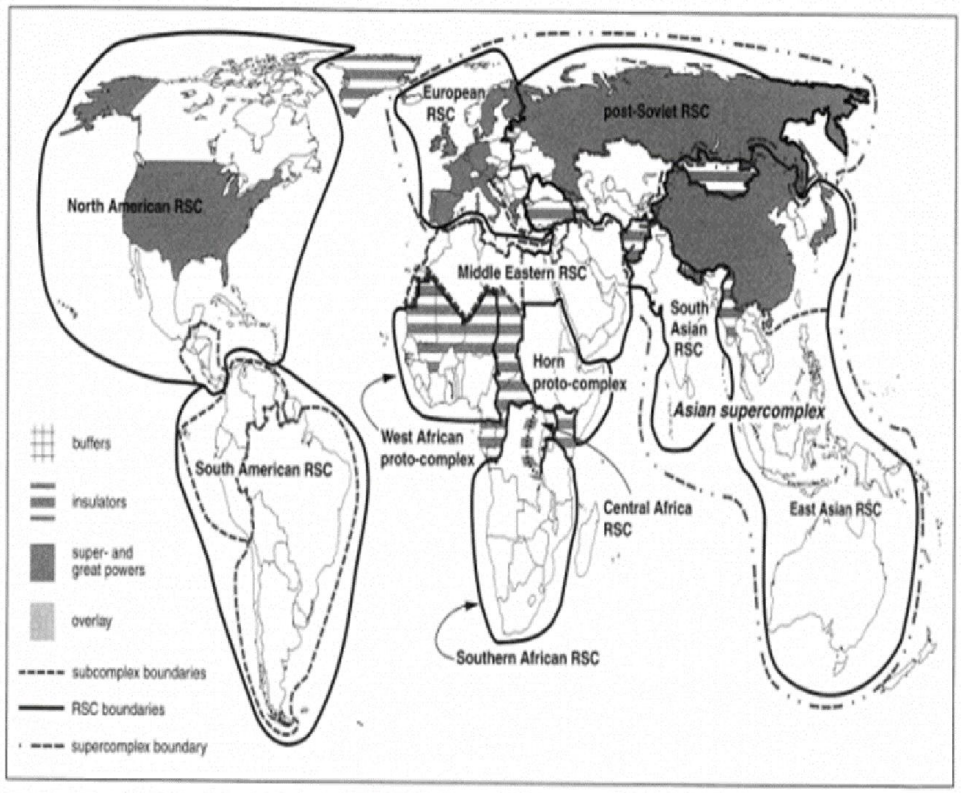

Map 2. Patterns of Regional Security Post-Cold War

المصدر: نبيل عودة، مرجع سابق.

1–1)– سياق ظهور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جيمي كارتر الديمقراطية تجاه إيران 1977–1980م:

مع صعود إدارة جيمي كارتر Jimmy Carter الديمقراطية إلى البيت الأبيض عام 1977م برزت التوجهات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، وعُدت إيران الشاه في صدارة الإهتمام الأمريكي نظراً للأهمية جيواستراتجية لإيران في منطقة الخليج عصب المصالح الحيوية الأمريكية، والعمود الذي تستند عليه في حماية خطوط تدفق النفط وأمن الخليج وضمن إستراتيجية توازن القوى balance of power التي صاغتها الولايات المتحدة في المنطقة، وفي هذا السياق يقول جيمي كارتر في مذكراته: "إن إيران تعد شديدة الأهمية من الناحية الاستراتيجية بالنسبة

للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها كما أن الشاه يعد صديقاً حميما وحليفاً موثوقاً، فضلاً عن ذلك فإنه من الأهمية بمكان بالنسبة للدول الغربية أن تستمر إيران كعامل فعال لاستتباب الأمن والاستقرار في منطقة الخليج."[13]، كما أعربت إدارة جيمي كارتر الديمقراطية عن إستعدادها لبيع إيران ما تحتاجه من الأسلحة والعتاد المتطور رغم التعليمات الصادرة في تلك الفترة القاضية بوضع قيود على صادرات الأسلحة الأمريكية المتطورة للدول الأجنبية.

ولما كان التحول السياسي في إيران ونجاح الثورة الإسلامية وسقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979م، أدركت الإدارة الأمريكية الديمقراطية لجيمي كارتر واقع هذا التغيير الذي طرأ على المشهد السياسي في إيران، وسقوط الحليف الإستراتيجي الأبرز لواشنطن، وتحولت فيه إيران من دعامة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، إلى عدو يهدد عُمق المصالح الأمريكية في المنطقة، غير أن هذا لم يمنع قيام تصور أمريكي يقول بأن تولي رجال الدين مقاليد الحكم في إيران سيحد من صعود الأحزاب اليسارية الموالية للإتحاد السوفياتي. وقد أكد هذا المعطى التواصل الأمريكي مع حكومة مهدي بارزكان المعينة من طرف آية الله الخميني في جوان 1979م، التي رأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الرجل الأمثل لخدمة المصالح الأمريكية في إيران بعد الشاه، غير أن هذا التوافق بين واشنطن ومهدي بارزكان أحدث توتر كبيرًا بين قادة الثورة الإيرانية وعلى وجه التحديد الخميني مع رئيس الحكومة مهدي بارزكان، نتيجة الدعوة التي قادها زعماء الثورة الإيرانية في الأوساط الجماهرية، مفادها أن ما وقع لإيران من البلاء والهوان، يعود إلى التدخل الأمريكي في إيران ودعمها لنظام الشاه ضد الارادة الشعبية للشعب الإيراني.

أقدم مجموعة من الطلاب الإيرانيين على اقتحام السفارة الأمريكية في طهران يوم 4 نوفمبر 1979م، وقاموا باحتجاز 52 رهينة من موظفي ودبلوماسي السفارة الأمريكية في طهران، بدعم من المرشد الأعلى آية الله الخميني رداً على استقبال واشنطن الشاه محمد رضا بهلوي، وقد شكل هذا الحدث الانعطافة الحقيقية في العلاقات بين البلدين، وفي هذا السياق يورد جيمي كارتر في مذكراته: "لم يكن من السهل التنبوء بما يريده المحتجون كان شعوري أنهم في الأصل لم يكونوا ينوون البقاء في السفارة ...لكنهم صمموا على الاستمرار فيما هم فيه بعد أن أيدهم الخميني وبعد

[13]– أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011**، ط1، (السودان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012، ص 249). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:

[https://archive.org/details/19792011PDFOptim

أن علموا بأن مبادرتهم لاقت الاستحسان في كل أنحاء إيران ..وهم لم يصوغوا أي مطلب محدد بل اكتفوا بأن كرروا ماكانوا يطالبون به منذ مايقارب العام وهو أن يعاد الشاه وثروته إلى إيران"[14].

على إثر هذه الأزمة، سعت إدارة جيمي كارتر الديمقراطية، إلى إحتواء الموقف وتحرير الرهائن المحتجزين عن طريق اتباع جملة من الاستراتيجيات منها[15]:

- **استراتيجية التفاوض**: قامت الإدارة الديمقراطية الأمريكية بتكليف مارتن كريستوفر مساعد وزير الخارجية في عهد إدارة جيمي كارتر للتفاوض مع طهران لأجل إيجاد مخرج سلمي للأزمة، وتفعيل كافة المقترحات، حيث طلبت الولايات المتحدة الوساطة الأممية وبعض الدول مثل الجزائر وتركيا للتدخل لدي الجانب الإيراني في سبيل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين، متبعة بذلك المنهج الدبلوماسي والعرف الدولي لحل الأزمة.
- **استراتيجية القوة الناعمة**: شكلت الإدارة الأمريكية الديمقراطية لجيمي كارتر خلية أزمة وعمل حول إيران، وفي ظل تعثر المفاوضات الأمريكية الإيرانية حول الرهائن الأمريكيين، هدد جيمي كارتر بعقوبات قاسية ضد إيران ما لم تستجب للمطالب الأمريكية المتمثلة في الإفراج عن طاقم السفارة الأمريكية، حيث فرضت الإدارة الأمريكية لجيمي كارتر حظراً اقتصادي على كامل المشتريات الأمريكية من النفط الإيراني وتجميد الأرصدة المالية الإيرانية في البنوك الأمريكية.
- **استراتيجية القوة الصلبة**: اندفعت الإدارة الأمريكية الديمقراطية لجيمي كارتر إلى استخدام القوة العسكرية كملاذ أخير، لأجل تحرير الرهائن الأمريكين نتيجة فشل الوسائل الدبلوماسية في حل الأزمة، وعلى إثر ذلك أعطى جيمي كارتر الضوء الأخضر للمسؤولين في الجيش الأمريكي في 24 أفريل 1980م بتوجيه قوة عسكرية خاصة لتحرير الرهائن الأمريكين سميت عملية مخلب النسر، غير أن هذه الخطوة باءت بالفشل وانتهت بكارثة في صحراء طبس الواقعة شرق إيران بسبب عطل فني في المحركات، وانعدام الكفاءة اللازمة للطاقم.

---

[14]- جيمي كارتر، **مذكرات البيت الأبيض**، (ترجمة: سناء شوقي حرب)،ط2، (لبنان: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013، ص125). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://docs.google.com/file/d/0Bw0JXzUnszw8SVI1WDFHMUR0VjA/view]

[15]- عليان محمود عليان، **العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين**، ط1، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017، صص 129، 130). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
http://democraticac.de/wp-content/uploads/2017/03/1.pdf]

1-2)- سياق ظهور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة بيل كلينتون الديمقراطية تجاه إيران 1993–2000م:

تولى بيل كلينتون Bill Clinton مسؤولية الرئاسة الأمريكية منذ بداية عام 1993م، حيث ورثت إدارته مجموعة من الملفات الصعبة والشائكة على الصعيد الداخلي والدولي، فيما اعتبرته فوضى صنعتها إدارة الرئيس جورج بوش الأب الجمهورية. وفي هذا السياق كانت نقطة الإنطلاق في صياغة استراتيجة الأمن القومي الأمريكي لإدارة بيل كلينتون بالتزامن مع صدور تقرير أعدته مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي تحت عنوان (نحو تغيير طريقنا Towards changing our way)[16]، حيث أثبت هذا التقرير تفوق الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجي في الشرق الأوسط مع وجود تهديدات أمنية قادمة من إيران والعراق تهدد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

صاغت الإدارة الديمقراطية الأمريكية لبيل كلينتون في فيفري 1995م استراتيجياتها للأمن القومي، واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية مصطلحي "الإنخراط والتوسع" كشعار لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي. وفي هذا الإطار اتبعت إدارة بيل كلينتون استراتيجية الإحتواء المزدوج مع إيران والعراق كخطوة مكملة لاستراتيجيات الحرب الباردة، حيث عكست هذه الاستراتيجية الأمنية السلوك الأمريكي الذي يهدف إلى حماية وصون المصالح الأمريكية وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الخليج والشرق الأوسط[17]، وضمان تدفق النفط بأسعار مستقرة، ومجابهة كل أشكال التطرف والإرهاب ودعم منظومة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

أقر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون مشروع قرار عرف بقانون داماتو(*) D'Amato Law في 5 أوت 1996م صادق عليه أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ بالاجماع، حيث نص هذا القانون على حظر استثمار الشركات الأمريكية في إيران وتجميد الأرصدة والأصول المالية

16- مالك محسن العيساوي، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الإستراتيجية الأمريكية**، ط1، (مصر: دار العربي للنشر والتوزيع، 2014، ص 126). نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[http://download1077.mediafire.com/57s25lq855xg/fm3vcd6kryqtx1m/.pdf

17- عادل البديوي، **الإدارك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادىء الجيوبوليتيكية، ط1**، (الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 296). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=kSIpDwAAQBAJ&pg=PA17IA326&lpg=PA17-IA326&dq

*- نسبة إلى السيناتور الجمهوري المتطرف **الفوتسي داماتو** وهو مشروع قانون قدمه، بحجة تجفيف مصادر دعم الإرهاب، وكان يستهدف بالأساس قطاع الطاقة في كل من إيران وليبيا.

الإيرانية ووقف اتفاقيات التوريد الثنائية مع إيران[18]، سعت الإدارة الديمقراطية الأمريكية إلى أن يؤدي نهجها الاستراتيجي إلى تغيير سلوك إيران، وجعلها أكثر اعتدالاً.

مع صعود التيار الإصلاحي إلى سدة الحكم في إيران عام 1997م بقيادة محمد خاتمي، شهدت العلاقات الأمريكية الإيرانية تطوراً ملحوظاً، اشتملت على رسائل واشارات حملت في مضمونها رغبة إيران في إحداث انفراجة في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث أدلى الرئيس محمد خاتمي حوار صحفي مع القناة الأمريكية CNN؛ ودعا الرئيس محمد خاتمي لحوار الحضارات في كلمة ألقاها أمام هيئة الأمم المتحدة عام 1998م[19]؛ وقيام طهران بتسهيل الإفراج عن رهائن غربيين محتجزين في لبنان، وصاحب هذه التحركات الإيرانية رد فعل أمريكي إيجابي تمثل في إعتذار وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عن مشاركة الولايات المتحدة في الإنقلاب على حكومة مصدق، ووصف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إيران بأنها صاحبة أعرق الحضارات الإنسانية.

إن المنظور الأمريكي الديمقراطي لاستراتيجية "الإحتواء المزدوج ضد طهران والعراق" قد أتت بثمارها نتيجة التحسن الجزئي للعلاقات الثنائية بين البلدين، وتغيرات ملموسة في السلوك الإيراني، غير أن الأداء الاستراتيجي الأمريكي اتسم بالحذر الشديد تجاه إيران ولم يمنع الإدارة الأمريكية من مواصلة اتباع سياسات التضيق على إيران، ودعم المعارضة الإيرانية في الداخل والخارج، والعمل على تجسيد كل الوسائل والآليات بغية تحقيق المصالح الأمريكية بأكبر قدر وأقل تورط ممكن.

تميزت التوجهات الاستراتيجية الأمنية للإدارة الديمقراطية الأمريكية لبيل كلينتون بوضع خطتها تماشياً مع التهديدات التي تشكلها إيران للولايات المتحدة، فقد اعتمدت إدارة كلينتون الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية، دون استبعاد خيار القوة العسكرية لمجابهة التحدي الإيراني.

المطلب الثاني: المنطلقات الاستراتيجية الأمنية للإدارات الديمقراطية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما

تأتي المنطلقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في حقبة الإدارة الديمقراطية لجيمي كارتر 1977-1980م وبيل كلينتون 1992-2000م في سياقات زمنية مختلفة، شهدت

[18]- أحمد نوري النعيمي، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً**، ط1، (الأردن: دار زهران، 2011، ص 465). نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books/about/html?id=QT8gvgAACAAJ&redir_esc=y]

[19]- أحمد نوري النعيمي، **المرجع نفسه**، ص 333.

فيها أحداث مفصلية وجوهرية أثرت في محتوى صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حيث رسخت الإدارات الديمقراطية لجيمي كارتر وبيل كلينتون ركائز تقوم على صد كل أشكال التهديد المباشر لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية، وعدم استبعاد أي خيار في سبيل تحقيق هذا المسعى.

2-1)- المنطلقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جيمي كارتر الديمقراطية تجاه إيران 1977–1980م:

عقب انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979م، وخروج إيران من مظلة حلفاء واشنطن في المنطقة، أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر عن مبدئه في جانفي 1980م، الذي عرف بمبدأ كارتر The principle of Carter حيث عبر فيه عن قلق إدارته من الخطر الشديد الذي يواجه الولايات المتحدة في منطقة الخليج. ويقوم هذا المبدأ على نشر قوت التدخل السريع Rapid Deployment Joint Task Force كاستعداد وقائي لمجابهة التحديات والتغيرات الأمنية الحاصلة في المنطقة. في إشارة واضحة لإيران الثورة وتوجهاتها المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا الصدد صرح جيمي كارتر "إن أي محاولة من جانب قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي سيعتبر إعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وسيتم صد مثل هذا الهجوم بأي وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية"[20].

شكل مبدأ الحضور المباشر في منطقة الخليج والشرق الأوسط، المنطلق الرئيسي في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جيمي كارتر تجاه إيران، حيث نشر الجيش الأمريكية قوات اضافية في المنطقة كاستعداد لمواجهة التحديات الأمنية التي بات يشكلها نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية للولايات المتحدة، وهذا ماتجسد من خلال عملية (مخلب النسر) في 24 نوفمبر 1980م لتحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية في طهران[21]، وكذا تعزيز وجود الأسطول

---

[20]- خالد حماد عياد، **أميركا وعملية السلام في الشرق الأوسط (1973–2013)**، (الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2017، صص 33، 34). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=Qw1SDwAAQBAJ&pg=PA2&lpg=PA2&dq=(1973-2013&source

[21]- بلهول نسيم، **إدارة الأزمة الإرهابية بعيون القوات الخاصة**، ط1، (الأردن: أمواج للنشر والتوزيع، 2014، ص 207). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://archive.org/details/idart_alazmah

الأمريكي في الخليج وشمال المحيط الهندي. بهدف ضمان تدفق خطوط النفط نحو الولايات المتحدة الأمريكية.

دأبت الإدارة الديمقراطية لجيمي كارتر على استعمال الضغوط السياسية والاقتصادية وحشد الرأي العام الدولي ضد إيران، كمنطلقات استراتيجية في معالجة الملف الإيراني، بغية دفع إيران إلى تغيير سياساتها المناهظة للولايات المتحدة الأمريكية، وجعلها أكثر استجابة لمطالب المجتمع الدولي.

2–2)– المنطلقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة بيل كلينتون الديمقراطية تجاه إيران 1992–2000م:

غداة وصول إدارة بيل كلينتون إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية في 20 جانفي 1993م، تجلت المنطلقات الرئيسية في تعامل الإدارة الديمقراطية لبيل كلينتون مع إيران، حيث صرح مارتن أنديك Martin Indyk (*) الناطق الرسمي بإسم إدارة بيل كلينتون بأن السياسات الأمريكية لإدارة بيل كلينتون سوف تختلف عن سابقاتها[22]، وذلك بالتخلي عن لعبة توازن القوى بين إيران والعراق التي لاطالما استخدمتها الإدارات السابقة، وأن هذه السياسات سوف تكون أكثر تشدد وصارمة. وذلك انطلاقاً من الرؤية الانتقادية لإدارة بيل كلينتون للسياسات الإيرانية المعادية، والتي نحددها في النقاط التالية:

1) رعاية الإرهاب؛
2) معارضة عملية السلام في الشرق الأوسط؛
3) تقويض استقرار الدول الصديقة؛
4) الحصول على الأسلحة الهجومية؛
5) تطوير أسلحة الدمار الشامل.

*– **مارتن إنديك** هو خبير في شؤون الشرق الأوسط، وسفير سابق للولايات المتحدة الأمريكية لدى إسرائيل. انضم إلى "مؤسسة بروكينجز" (Brookings Institution) في العاصمة الأمريكية، واشنطن، في أيلول/سبتمبر عام 2001، ويشغل حالياً منصب مدير مركز "سابان" للدراسات الشرق أوسطية، وهو أيضاً كبير الباحثين في برنامج دراسات السياسة الخارجية. قبل تعيينه سفيراً لدى إسرائيل، عمل مساعداً خاصاً للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون وكبير مديري شؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي الأمريكي (NSC). وأثناء عمله في مجلس الأمن القومي، عمل مستشاراً رئيسياً للرئيس الأمريكي حول القضايا العربية–الإسرائيلية، والعراق وإيران وجنوب آسيا. نقلاً عن: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

[22]–مالك محسن العيساوي، **مرجع سابق**، ص 131

اعتمدت إدارة بيل كلينتون استراتيجية الإحتواء المزدوج Dual containment كمقاربة أمنية تهدف إلى مواجهة المعضلة الأمنية التي أصبحت تشكلها إيران رفقة العراق في منطقة الخليج والشرق الأوسط بالنسبة للمصالح الحيوية الأمريكية[23]. وهذا الإدراك الاستراتيجي الأمريكي يأتي على خلفية البيئة الدولية والإقليمية التي نشأت في الشرق الأوسط، وجعلت صناع القرار في الإدارة الديمقراطية الأمريكية يدركون التهديدات المحتملة للمصالح الأمريكية بصفة خاصة والغربية بصفة عامة تنبثق من منطقة الخليج نفسها لا من خارجها، وفي ضوء ذلك صاغت إدارة بيل كلينتون الديمقراطية استراتيجية "الإحتواء المزدوج" لكبح التطلعات الإيرانية من ناحية، والعراقية من ناحية أخرى، وضمان أمن حليفتها إسرائيل وشركائها الخليجيين بما يمكنها من إقامة التوازنات الإقليمية التي تخدم المصالح والمقاصد الأمريكية، وذلك بالحضور المباشر في المنطقة الشرق أوسطية.

استخدمت إدارة بيل كلينتون الديمقراطية الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية كمنطلقات في التعامل الأمريكي مع إيران، ضمن الخطة الأمريكية في إحتواء التهديدات الأمنية الإيرانية، وذلك عبر سن مجموعة من الإجراءات العقابية، كان أبرزها تشريع داماتو في 5 أوت 1995م[24]، الذي أقر حزمة من العقوبات الاقتصادية تمثلت في تجميد الأصول المالية الإيرانية لدى البنوك الأمريكية؛ وحظر استيراد النفط الإيراني؛ ومنع عمليات التوريد للبضائع الأمريكية نحو إيران.

ارتكزت الاستراتيجية الأمنية لإدارة بيل كلينتون الديمقراطية تجاه إيران، على تفعيل دور القوات المسلحة كركيزة بالغة الأهمية لاستراتيجية الأمن القومي، وذلك عبر تعزيز الوجود العسكري في شمال المحيط الهندي ومنطقة الخليج، بما يساعد في ضمان الاستقرار الإقليمي، وبالتالي تحييد كل الأخطار المحدقة بخطوط تدفق النفط والمصالح الاقتصادية الأمريكية.

المطلب الثالث: غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية للإدارات الديمقراطية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما

يشكل الموقع الجيوبولتكي لإيران أهمية كبيرة في الاستراتيجة الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، وقد دأبت الإدارات الأمريكية المتعاقبة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتحول العالم إلى مرحلة الحرب الباردة بين القطبين الأمريكي والسوفياتي، في الاعتماد على إيران الشاه كخط أمامي في مجابهة خطر التغلغل الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، فإيران تقع ضمن الحدود الجنوبية

[23] – National security strategy of engagement and enlargement February 1995,**op.cit**, p 31.

[24] – أحمد النعيمي، **مرجع سابق**، ص 307.

للإتحاد السوفياتي، وهذا مادفع الإدارات الأمريكية على جعل إيران قاعدة مراقبة للتحركات السوفياتية في المنطقة، ومنطقة إحتواء للخطر الشيوعي في الشرق الأوسط كهدف استراتيجي للولايات المتحدة في تلك الحقبة.

3-1)- غايات واهداف الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جيمي كارتر الديمقراطية تجاه إيران 1977–1980م:

في ضوء خروج إيران من المعادلة الاستراتيجية كركيزة ودعامة في السياسة الأمريكية في منطقة الخليج، واكشاف المصالح الأمريكية أمام الإتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط، ومع بروز توجهات المؤسسة الدينية في إيران المعادية للمصالح الغربية والأمريكية، وضعت إدارة جيمي كارتر الديمقراطية 1980/1977م استراتيجية أمنية أطلقت عليها اسم "المصيدة" Wire Trap عام 1979م[25]، من أجل تحقيق جملة من الغايات والأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث نصت هذه الخطة على إخضاع مجموعة من الدول في مقدمتها إيران بالإضافة إلى العراق وسوريا وأفغانستان وباكستان ومصر إلى النفوذ الأمريكي، ويتم هذا الإخضاع بالسعي إلى إيجاد حكومات موالية للولايات المتحدة الأمريكية كغاية رئيسية تتفرع عنها مجموعة من الأهداف تنحصر في تأمين مصادر الطاقة والعمل على تنفيذ الأجندات الأمريكية في المنطقة.

تميزت منطقة الخليج والشرق الأوسط في عهد إدارة جيمي كارتر الديمقراطية، بجملة من التغيرات المحورية في النسق الأمني الإقليمي والدولي، التي تعتبر فيها إيران جزء لايتجزء من هذا النسق تؤثر وتتأثر، ونستعرض هذه المميزات على النحو التالي:

- ضعف المنظومة الحمائية في منطقة الخليج نتيجة الفراغ الأمني الذي خلفه الانسحاب البريطاني عام 1971م؛
- سقوط نظام الشاه محمد رضا بهلوي 1979م الذي مثل الدعامة الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وقيام نظام إسلامي معادي للسياسات الأمريكية؛
- انكشاف مرمى المصالح المصالح الأمريكية الحيوية في منطقة الخليج أمام الإتحاد السوفيتي، على إثر سقوط نظام الشاه 1979م الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

[25]- خالد إبراهيم، **الإستراتيجية الأمريكية والعراق**، شبكة البصرة، تاريخ آخر تعديل: 2005/3/7م، تاريخ الإطلاع: 2018/1/12م، متاح على الرابط:
http://articles.abolkhaseb.net/maqalat_mukhtara/arabic/0305/ibrahim_070305.htm

والانقلاب الشيوعي في كابول، والاجتياح السوفيتي لأفغانستان على بعد ساعة طيران من الخليج الغني بالنفط وشركاء أمريكا الخليجيين؛

- افتقار الأنظمة التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج للثقل السياسي والعسكري، بما يضمن تأمين حماية المصالح الأمريكية في المنطقة.

وانطلاقاً من هذه التغيرات التي طرأت على الوضع الأمني في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وباعتبار إيران ضمن هذه التفاعلات الأمنية، حددت إدارة جيمي كارتر الديمقراطية في استراتيجيتها الأمنية تجاه إيران، مجموعة من الغايات والأهداف، نقدمها على النحو التالي:

- إحتواء الإسلام الثوري الذي قام في إيران 1979م المناهض للولايات المتحدة الأمريكية والمهدد لمصالحها في الخليج والشرق الأوسط[26]؛
- تأمين مصادر الطاقة وخطوط تدفق النفط، عبر تعزيز الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج والشرق الأوسط؛
- العمل بمبدأ كارتر 1980م القاضي بارسال قوات الانتشار السريع Rapid Deployment Joint Task Force في منطقة الخليج والشرق الأوسط كخطوة هدفها تحييد الخطرين الإيراني والشيوعي معاً[27]؛
- دعم وتقوية الأنظمة الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج لمجابهة التحدي الإيراني في المنطقة؛
- تأجيج الصراع الإيراني العراقي ضمن استراتيجية الإنهاك المزدوج للقوتين الإيرانية والعراقية[28]؛
- تنمية قوة إسرائيل كقوة رادعة تمثل رمز الهيمنة والوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط؛

---

[26]– ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2012، ص 50). [نسخة إلكترونية: متاح على الرابط:
https://books.google.dz/books/about/.html?id=AJDFDgAAQBAJ&redir_esc=y]

[27]– محمد طالب حميد، **العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع**، (مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2016، ص 36). نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://books.google.dz/books?id=y3TlDAAAQBAJ&pg=PA2&lpg=PA2&dq]

[28]– فراس محمد أحمد الجحيشي، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، (العراق: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص 61). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://books.google.dz/books?id=RwekDgAAQBAJ&pg=PA235&lpg=PA235&dq]

- إقامة القواعد العسكرية في كل من قطر، عمان، مصر، الصومال، السعودية، البحرين، الإمارات، الكويت.

3-2)- غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة بيل كلينتون الديمقراطية تجاه إيران 1993–2000م:

صاغت إدارة بيل كلينتون الديمقراطية استراتيجية مبدأ الإنخراط والتوسع والتعاون في القضايا الدولية بما يتناسب مع المصلحة الأمريكية كشعار للاستراتيجية الأمنية الأمريكية. وتعزيز التعاون الأمريكي مع باقي الفاعليين الدوليين لمواجهة التحديات الأمنية فقد اشارت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي للإنخراط والتوسع الصادرة في فيفري 1995م "أنه رغم قوة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي غير أنها لا تستطيع مجابهة التحديات الأمنية العالمية لمفردها"[29]، وقد حددت هذه الاستراتيجية المخاطر الأمنية الآتية من الدول المارقة في نظر الإدارة الأمريكية، حيث أشارت إلى أن إيران الثورة[*] رفقة العراق وكوريا الشمالية تعد دولاً تهدد المصالح الأمريكية الحيوية، وفي هذا السياق أتى الإدراك الاستراتيجي لإدارة بيل كلينتون الديمقراطية ليحدد مجموعة من الغايات والأهداف التي تسعى إدارته إلى تحقيقها لمواجهة التحديات الأمنية الإيرانية.

حيث حدد بيل كلينتون في استراتيجية الأمن القومي الصادرة عام 1995م ثلاث أهداف رئيسية للاستراتيجية الأمريكية الشاملة هي:

1) حماية الأمن الأمريكي وتقويته ؛
2) تعزيز الرخاء الاقتصادي في الداخل ؛
3) نشر وتعزيز الديمقراطية في الخارج[30].

---

29 - National security strategy of engagement and enlargement February 1995,**op.cit**, p 8.

*- **إيران الثورة** مصطلح يشير في مدلوله إلى الثورة الإسلامية التي اندلعت في إيران عام 1979م من رحم المجتمع الإيراني فلم تكن مدعومة لا من المعسكر الشيوعي ولا المعسكر الغربي الرأسمالي، وحولت إيران من النظام الملكي إلى نظام إسلامي يقوم على نظرية الولي الفقيه التي تعبر عن الإطار العام للفكر السياسي الشيعي.

30- **National security strategy of engagement and enlargement February 1995**, Washington: The White House,p7, Available on the link: http://nssarchive.us/national-security-strategy-1995/

كما أعدت إدارة بيل كلينتون الديمقراطية استراتيجية الأمن القومي الأمريكية للقرن الجديد العام 2000م، حددت ثلاثة غايات استراتيجية أساسية تصبو إليها إدارة بيل كلينتون الديمقراطية:

1) ضمان الوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية، وحلفائها بكل الوسائل المتاحة؛[31]
2) تحقيق المصالح الإقتصادية الأمريكية، عبر حماية المنشأت والمناطق الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية؛
3) نشر مبادىء حقوق الإنسان والديمقراطية بين الدول.

إن الرؤية الأمريكية لإدارة بيل كلينتون الديمقراطية بنيت على تصور مفادة أن إيران تشكل خطراً شديدًا يهدد منطقة الخليج والشرق الأوسط، ويضاف إلى ذلك اعتبار إيران الثورة المعادلة الأعقد والأصعب في التصور الاستراتيجي لإدارة بيل كلينتون الديمقراطية، نظراً للتموقع الجيوبولتيكي والبيئة الإستراتيجية المعقدة لإيران، وكذلك انهيار العراق البلد الإقليمي الوحيد الموازن لإيران الذي حد من طموحاتها التوسعية الإقليمية سواء في عهد الشاه أو عهد الثورة الإسلامية[32].

وفي ضوء استراتيجية الإحتواء المزدوج التي صاغها مارتن أنديك Martin Indyk مساعد الرئيس بيل كلينتون لشؤون الشرق الأدنى في مجلس الأمن القومي الأمريكي، تحددت الغايات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران الثورة، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

- تقليص وتحجيم النفوذ الإيراني في النظام الإقليمي الخليجي؛
- تخصيص 20 مليون دولار كميزانية لدعم عملية سرية هدفها زعزعة النظام الإيراني وقلب نظام الحكم في إيران[33]؛
- ضمان التفوق الإسرائيلي في المنطقة كاستراتيجية لمواجهة التحديات الإيرانية؛
- الحيلولة دون وصول التكنولوجيا النووية لإيران، وأنظمة الصواريخ المتطورة؛

[31]– باهر مردان، **الاستراتيجية الامريكية :الاهداف والوسائل والمؤسسات**، (بكين، 2014م، ص 10)، متاح على الرابط: https://www.academia.edu/5860056/

[32]– أيمن يوسف، إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية: من الإحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد. **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد 5، العدد 1، العراق، 2008، ص 159. متاح على الرابط: http://www.aauj.edu/sites/default/files/Publications/.pdf

[33]– ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سابق**، ص 54.

- تقديم الدعم الأمريكي للحلفاء والأصدقا، بما يضمن تحقيق المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية؛
- حماية المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بتعزيز الوجود العسكري في الخليج والشرق الأوسط؛
- العمل على تخفيض الاعتمادات المالية المقدمة من المجتمع الدولي إلى إيران، وتجلى ذلك في رضوخ اليابان للضغوط الأمريكية في منعها إقراض إيران نصف مليار دولار العام 1995م؛
- عزل إيران عن البيئة الإقليمية والدولية وقطع تواصلها السياسي والاقتصادي مع العالم الخارجي، وذلك بإقناع القوى الفاعلة في العالم بعدم المتاجرة مع إيران فيما يخص مسائل السلاح والبترول والسلع والخدمات الأخرى وهي إجراءات نص عليها قانون داماتو.[34]

حاولت إدارة بيل كلينتون الديمقراطية من خلال هذه الاستراتيجية إلى تحقيق تغيير في السلوك الإيراني الخارجي وتحجيم تهديداتها الأمنية، مع الإبقاء على خيار النهج الدبلوماسي على طاولة الخيارات مع إيران الثورة.

المطلب الرابع: مصادر التهديد الأمني الإيراني للمصالح الأمريكية من منظور الإدارات الديمقراطية الأمريكية قبل صعود إدارة باراك أوباما

مثل قيام إيران الثورة الإسلامية الحدث الأبرز بداية عقد الثمانينات غير من خارطة الحلفاء والخصوم في البيئة الإقليمية والدولية، وأدى إلى تخبط وحيرة المسؤولين في الإدارة الديمقراطية لجيمي كارتر 1977–1980م وبيل كلينتون 1993–2000م، من حيث ربط المصلحة القومية الأمريكية بمتطلبات الأهداف الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط في ضوء تحول إيران من ركيزة استراتيجية تؤمن حماية المصالح الأمريكية في منطقة الخليج والشرق الأوسط، إلى مصدر يهدد الوجود الأمريكي في المنطقة، نتيجة النزعة الإيديولوجية المتطرفة للنظام الإيراني الجديد المعادي للسياسات الأمريكية وتوجهاته الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى[35].

ترتبط الرؤية الأمريكية لمسألة الأمن القومي الأمريكي بمفهوم المصالح الحيوية ارتباطاً وثيقاً، تفضي في نهاية الأمر إلى معرفة محتوى العقيدة الأمنية الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية

---

[34]– هويدا شوقي أبو العلا، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد 11سبتمبر 2001**، (مصر: دار المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 189). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://books.google.dz/books/about/.html?id=QWmzDAAAQBAJ&redir_esc=y]

[35]– ضاري سرحان الحمداني، **مرجع سابق**، ص 153.

للإدارات الديمقراطية المتعاقبة من 1979م إلى 2001م على البيت الأبيض. حيث قاد الإنقلاب الاستراتيجي الذي خلفه قيام الجمهورية الإسلامية في إيران المناوئ للسياسات الأمريكية إلى إعادة التفكير الاستراتيجي الأمريكي في تحديد مستويات المخاطر القادمة من إيران الثورة، واعتبار منطقة الخليج والشرق الأوسط ميدان عمليات الأكثر نشاطاً في العالم الحامل لمصادر التهديدات الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكة ومصالحها وبالتالي فإن إيران الثورة ضمن هذا الميدان وفق منظور الإدارات الديمقراطية المتعاقبة.

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية في ظل إدارتي جيمي كارتر 1977–1980م وبيل كلينتون 1993–2000م الديمقراطيتين خطورة الثورة الإسلامية عل المصالح الحيوية الأمريكية[36]، ويأتي هذا الإدراك بعد إقدام مجموعة من الطلاب الإيرانيين مدعومين من المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران غداة الثورة عام 1979م على إحتجاز قرابة 52 رهينة من البعثة الدبلوماسية الأمريكية داخل السفارة الأمريكية في طهران لمدة تفوق 444 يوم. رداً على دعم إدارة جيمي كارتر شاه إيران محمد رضا بهلوي ووقوفها ضد الثورة الإسلامية في إيران، وقد عمقت هذه الخطوة الإيرانية في أذهان صناع القرار الأمريكين سواء إدارة جيمي كارتر أو إدارة بيل كلينتون الخطور التي باتت تشكلها إيران على الولايات المتحدة الأمريكية.

تأتي الجهود الأمريكية لإدارة جيمي كارتر وبيل كلينتون الديمقراطيتين مركزة في التصدي للتهديدات المنبثقة من إيران الثورة، وبالرغم من اختلاف السياقات الزمنية لفترة حكم كل من جيمي كارتر، وبيل كلينتون. إلا أن الرؤية الأمنية لكلا الإدارتين في تعريف التهديدات الإيرانية لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية كانت متطابقة، وفي هذا السياق اعتبر زبيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzezinski مستشار الأمن القومي لإدارة جيمي كارتر الديمقراطية 1977–1980م طموحات إيران البعيدة المدى تحديات أمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وعامل مهدد للأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي والشرق والأوسط ويؤثر سلبا على المصالح الأمريكية في المنطقة .

عرفت الإدارات الديمقراطية الأمريكية المتعاقبة على حكم الولايات المتحدة الأمريكية منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران التهديدات الآتية من إيران الثورة، وتحددت في وصف السياسات الإيرانية بالمعادية والمحرضة ضد توجهات السياسة الأمريكية والمقوضة للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. وكذا الطموحات والسياسات التوسعية لإيران في منطقة الخليج

[36]– أيمن يوسف، **مرجع سابق**، ص 158.

العربي الموجهة ضد دول الخليج التي تُعد تحت المظلة الاستراتيجية الأمريكية ومنطقة نفوذ للولايات المتحدة. وتصنف الإدارات الديمقراطية المتعاقبة على الولايات المتحدة الأمريكية إيران الثورة الداعم الرئيسي للنشاطات الإرهابية المستهدفة للمصالح الأمريكية مثل منظمة حزب الله في لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية التي صُنفت منظمة إرهابية في فترة حكم جيمي كارتر الديمقراطية، ورفض إيران الثورة المطلق الاعتراف بحق وجود إسرائيل رمز الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ورفض مسار عملية السلام في الشرق الأوسط.

إن سعي إيران الثورة نحو التملك النووي وامتلاك قدرات عسكرية متطورة، في تصور الإدارات الديمقراطية يعكس مدى جدية تهديد البيئة الرادعة للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط التي أقامتها لسنوات عديدة في المنطقة، وهو ما يؤدي إلى تهديد عمق المصالح الأمريكية وشريان الإقتصاد الأمريكي ألا وهو منطقة الخليج والشرق الأوسط وأسيا الوسطى. وينذر بسقوط المظلة الحمائية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، واحباط كل الجهود الأمريكية في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل واضعاف حلفائها في المنطقة.

المبحث الثاني: السياق التاريخي للاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران للإدارات الجمهورية قبل صعود إدارة أباما

المطلب الأول: سياق ظهور الاستراتيجية الأمنية للإدارات الجمهورية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما

أدى فشل إدارة جيمي كارتر الديمقراطية في تحرير الرهائن الأمريكين المحتجزين في السفارة الأمريكية في طهران إلى إخفاق الحزب الديمقراطي في الوصول إلى الرئاسة الأمريكية بمرشحه جيمي كارتر أمام الحزب الجمهوري الذي خاض غمار الانتخابات الرئاسية الأمريكية بمرشحه اليميني المحافظ رونالد ريغان Ronald Reagan العام 1981م، فبعد دقائق من أداء رونالد ريغان اليمين الدستوري كرئيس الأربعون للولايات المتحدة الأمريكية عن الحزب الجمهوري، وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وإيران الثورة اتفاقية الجزائر في 19 جانفي 1981م. تم بموجبها الإفراج عن الرهائن الأمريكيين بوساطة جزائرية، عد هذا الحدث في الأوساط الأمريكية أولى انتصارات إدارة رونالد ريغان الجمهورية فيما يخص السياسة الخارجية الأمريكية التي تعهد فيها رونالد ريغان بالعمل على استعادة دور الولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم ودحر الأعداء والحفاظ على التفوق العسكري والتكنولوجي الأمريكي، حيث تشكل هذه النقاط المبادئ الرسمية للحزب الجمهوري فيما

يخص السياسة الخارجية وحماية الأمن القومي الأمريكي، وتعد أيضاً حدوداً استراتيجية سارت على نهجها الإدارات الجمهورية المتعاقبة (إدارة جورج بوش الأب والإبن).

1-1)- سياق ظهور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة رونالد ريغان الجمهورية تجاه إيران 1981–1988م:

عملت إدارة رونالد ريغان Ronald Reagan بعد صعودها إلى البيت الأبيض على رسم صورة ذهنية لدى الأمريكيين حول اخفاقات إدارة جيمي كارتر الديمقراطية في مجال السياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي، وأن صورة الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرضت للإذلال في عهد هذه الإدارة على خلفية احتجاز 52 رهينية أمريكية في السفارة الأمريكية في طهران، وعجز إدارة جيمي كارتر على تحريرهم. بالإضافة إلى خسارة الولايات المتحدة الأمريكية عديد المواقع الاستراتيجية في العالم على غرار إيران وقناة بنما ونيكاراغوا لصالح القوى الشيوعية المناهضة للولايات المتحدة الأمريكية.

تبلورت توجهات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في عهد إدارة رونالد ريغان الجمهورية 1981-1988م في ظل ما تميزت به الساحة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية من أحداث وتغيرات تركت تداعيات وأثاراً كبيرة على بنية النظام الدولي ونسقه الأمني، ومن أبرز هذه التغيرات التي شهدها النظام الدولي:

- اندلاع حرب الخليج الأولى في سبتمبر 1980م بين العراق وإيران؛
- الاجتياح السوفيتي لإفغانستان بداية الثمانينات لدعم الحكومة الأفغانية الموالية للسوفييت ضد الثوار المعارضين المدعومين من الولايات المتحدة الأمريكية؛
- الإفراج عن موظفي السفارة الأمريكية المتحتجزين في طهران 1980م بوساطة جزائرية[37]؛
- تزايد حدة الصراع والسباق نحو التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي؛
- صعود التيارات الشيوعية في بعض الدول كأنغولا ونيكاراغوا وإثيوبيا.

وانطلاقاً من هذه التغيرات التي طرأت البيئة الدولية برزت ملامح الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في عهد إدارة رونالد ريغان الجمهورية ضد القوى المعادية للولايات المتحدة الأمريكية،

[37]- المرصد الجزائري، **الدور الجزائري في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في ايران**، تاريخ آخر تعديل: 2017/1/20، تاريخ الإطلاع: 2018/2/14م، متاح على الرابط:

http://marsadz.com

وعلى رأسها إيران الثورة بما أصبحت تشكله من تهديد لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن إجمال مضامين التحولات الاستراتيجية لإدارة رونالد ريغان تجاه إيران في النقاط التالية:

1) – التحول من استراتيجية الإحتواء ضد القوى المناهضة والممانعة للسياسات الأمريكية (إيران – الإتحاد السوفيتي –كوبا..الخ) إلى استراتيجية القضاء عليها؛
2) – زيادة الإنفاق العسكري وإنتاج نظم نووية كانت إدارة جيمي كارتر الديمقراطية قد جمدتها في السابق، مما يعكس جدية إدارة رونالد ريغان في طرح الخيار العسكري لمواجهة الدول الممانعة للتوجهات الأمريكية؛
3) – بروز وتصاعد النزعة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية في قيادة العالم والتخلي عن المبادىء الليبرالية والدبلوماسية متعددة الأطراف في العلاقات الدولية. التي سبق وأن اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ مساهمتها في إنشاء منظمة الأمم المتحدة عام 1945م؛
4) – الإعتماد على مبدأ الانتشار السريع للقوات الأمريكية الذي طرحته إدارة جيمي كارتر في منطقة الشرق الأوسط، وتكثيف الوجود الأمريكي في المنطقة بهدف حماية المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة[38].

وعلى أساس هذه النقاط الاستراتيجية التي تميزت بها إدارة رونالد ريغان الجمهورية ترسمت استراتيجية الحضور المباشر للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج والشرق الأوسط لدرء المخاطر الإيرانية والقوى المعادية الأخرى، وهي استراتيجية انبثقت من النواة الأولية لجماعة المحافظين الجدد الذين أخذت توجهاتهم الفكرية والإيديولوجية بالتبلور في عهد رونالد ريغان التي تتطلع إلى إعادة هيكلة جيوسياسية للشرق الأوسط. وذلك بتفكيك بعض الدول الواقعة في هذا المنطقة لتحقيق الهيمنة السياسية والاقتصادية الامريكية، وكانت أولى حلقات هذا المشروع توريط العراق وإيران في حرب دامية دامت ثماني سنوات، هدفت إلى استنزاف وإنهاك القدرات الإيرانية والعراقية وتهشيم كل منهما قوة الأخرى بشكل يؤدي إلى إحداث فراغ في منطقة الخليج يفضي إلى أن تملأه الولايات المتحدة الأمريكية، وهو هدف أنجز عملياً مع بداية حملة عاصفة الصحراء التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية ضمن تحالف دولي لتحرير الكويت من العراق في 28 فيفري 1991م.

1–2)– سياق ظهور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جورج بوش الأب الجمهورية تجاه إيران 1989–1992م:

[38]– مالك محسن العيساوي، **مرجع سابق**، ص 71.

خلفت إدارة جورج بوش الأب George Bush the Father إدارة رونالد ريغان في حكم الولايات المتحدة الأمريكية بعد نجاحه في انتخابات 1988م. وقبلها كان جورج بوش الأب قد تدرج في عديد المناصب الهامة في إدارة رونالد ريغان كنائب للرئيس رونالد ريغان في فترة الثمانينات ومدير وكالة الإستخبارات المركزية CIA[39]، وسفير الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، مكنته منإكتساب الخبرة والدراية التامة في التعامل مع التحولات الدولية التي شهدتها فترة حكمه، فقد بشر جورج بوش الأب ببزوغ نظام دولي جديد تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة عن ضمان استقرار النظام الدولي الذي شهد أحدث بارزة خلال هذه الفترة أبرزها انسحاب الإتحاد السوفيتي من أفغانستان في 1989م، وتفكك الإتحاد السوفيتي في 25 ديسمبر 1991م، الأمر الذي قاد الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإنفراد بقيادة العالم في ظل نظام القطب الواحد.

عززت إدارة جورج بوش الأب الجمهورية وجودها العسكري في منطقة الخليج لضمان حماية منابع النفط وخطوط تدفقه للأسواق الغربية بالاضافة إلى حماية حلفاء واشنطن في المنطقة، فقد ركزت إدارة جورج بوش الأب الجمهورية جل تفكيرها الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة وزوال الخطر الشيوعي نحو منطقة الشرق الأوسط، لما يشكله هذا الإقليم من أهمية بالغة في الإدراك الاستراتيجي الأمريكي باعتبارها منطقة حيوية ذات أهمية جيواستراتيجية.

مثلت إيران والعراق متغيرين أساسيين في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جورج بوش الأب لعدة إعتبارات أهمها التوازن الإقليمي الذي حققته كل من إيران والعراق في منطقة الخليج وخروج كل من إيران والعراق بعد نهاية الحرب عام 1989م بخسائر مادية ومعنوية فادحة، صب هذا في مصلحة الإدارة الأمريكية وسياساتها في المنطقة، وفي هذا السياق دأبت الإدارة الجمهورية لجورج بوش الأب على ملء الفراغ الذي نجم عن قصور الدور الإيراني والعراقي في المنطقة بعد نهاية حرب الخليج الأولى.

وفي أعقاب الإجتياح العراقي لدولة الكويت في 2 أوت 1990م وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بحملة عاصفة الصحراء في 1991م لتحرير الكويت. تشكلت متغيرات إستراتيجية في المنطقة أثرت على العلاقات الأمريكية الإيرانية والتوازنات الإقليمية في الخليج، حيث تبنت إيران

[39]- نور الدين حشود، الإستراتيجية الأمنية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1992-2012، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 9، الجزائر، جوان 2013، ص 382. متاح على الرابط:
https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7309/1/D0924.pdf

موقف الحياد من أزمة الخليج الثانية[40]، بغية الحفاظ على مصالحها وتجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، غير أن التحرك الأمريكي ضد العراق صب في صالح إيران سياسياً وعسكرياً فمن الناحية السياسية خرجت إيران من عزلتها الإقليمية والدولية، أما الناحية العسكرية فقد احتلت إيران مكانة متقدمة على صعيد المنطقة وأصبح لها دور فاعل بعد تجحيم القدرات العسكرية العراقية.

وضعت التغيرات الجيواستراتيجية في منطقة الخليج الإدارة الجمهورية لجورج بوش الأب صعوبات في صياغة استراتيجية أمنية جديدة تجاه إيران، وذلك للتغيرات الجذرية في المناخ الأمني التي تميز به الشرق الأوسط، حيث لم يعد في مقدور العراق موازنة إيران، ومن هنا برز التحدي الإيراني لإدارة جورج بوش الأب والخوف من تعاظم الدور الإيراني في منطقة الخليج، وتصاعد امكانية تهديدها للمصالح الأمريكية في المنطقة، لأنها صنفت الدولة الأقوى إلى جانب إسرائيل بعد تحجيم القوة العسكرية العراقية في المنطقة.

1–3)– سياق ظهور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جورج بوش الإبن الجمهورية تجاه إيران 2001–2008م:

سارعت إدارة جورج بوش الإبن George Bush the Son بعد وصولها إلى السلطة في 20 جانفي 2001م في الكشف عن سياساتها واستراتجياتها الأمنية في التعامل مع التهديدات الأمنية القادمة من الدول الممانعة للسياسات الأمريكية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م. التي أحدثت نقلة نوعية في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية والسياسة الخارجية ككل وذلك بتبني سياسات أكثر حزماً، واستراتيجيات الضربات الوقائية Pre–emptive Strikes والتدخل أحادي الجانب كآليات لمجابهة التحديات الأمنية التي فرضتها تلك الفترة، وفي هذا السياق أكد وزير الدفاع الأمريكي لإدارة جورج بوش الإبن دونالد رامسفيلد Rumsfeld Donald في تقرير المراجعة الدفاعية بأن الولايات المتحدة الأمريكية قوة عالمية ذات مسؤوليات والتزامات تغطي العالم[41].

---

[40]– علي محافظة، **العرب والعالم المعاصر**، ط1، (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 454، 455). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://books.google.dz/books?id=rpn_CgAAQBAJ&pg=PA9&lpg=PA9&dq]

[41]– سيوم براون، ترجمة : فاضل جتكر، **وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**، ط1، (لبنان: شركة الحوار الثقافي، 2004، ص 62). نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://books.google.dz/books/about/.html?id=MvOcQgAACAAJ&redir_esc=y]

أدت أحداث 11 سبتمبر 2001م إلى إدراك الولايات المتحدة الأمريكية ضرورة صياغة استراتيجيات أمنية في منطقة الشرق الأوسط، لاحتوائها على منابع التهديد والخطر من دول صنفتها إدارة جورج بوش الإبن الجمهورية بدول محور الشر وهي إيران والعراق بالاضافة إلى كوريا الشمالية.

وفي هذا السياق تبنت إدارة جروج بوش الإبن استرتيجية أمنية في مجال مكافحة التهديدات التي تقوض الأمن القومي الأمريكي ومصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وعرفت هذه الاستراتيجية بـ "مذهب بوش The Bush Doctrine، أو "مذهب الضربة الاستباقية"، الذي يقوم على امكانية توجيه ضربات استباقية وقائية ضد الإرهاب أو الدول الراعية له، وردع الدول التي تسعى إلى تملك النووي والعمل على اسقاطها عند الضرورة، وقد أشارت وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الموقعة من الرئيس جورج بوش الإبن في 2002م إلى مايلي:

- أن أمريكا ستساعد الدول التي تكافح الإرهاب، وأن أمريكا ستحاسب الدول التي ترعى الإرهاب؛
- إن الخطر الأكبر الذي تواجهه أمريكا هو سعى بعض الدول والارهابيين في امتلاك أسلحة الدمار الشامل[42].

ومن خلال هذه النقاط التي أبرزتها هذه الوثيقة نستنتج أن الإدارة الأمريكية لجورج بوش الإبن قد وضعت الدول الساعية للتملك النووي والإرهاب على خط واحد في تهديدها لأمن ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وانطلاقاً من هذه الاستراتيجية شكل سعي إيران الحثيث إلى امتلاك قدرات نووية تهديداً مباشراً لمصالح الولايات المتحدة ومنازعاً إإستراتيجيات أمريكا وإخلالاً بموازين القوة في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الإطار صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس في كلمتها أمام الكونغرس الأمريكي بالقول "إن أحد أكبر التحديات في الشرق الأوسط هي سياسة النظام الإيراني في زعزعة الوضع في أكثر مناطق العالم هشاشة ...إن سياسة إيران الإقليمية تثير قلقاً كثيراً فهي مع شريكتها سوريا تزعزع استقرار لبنان والأراضي الفلسطينية وحتى جنوب العراق"[43].

---

[42]- **National Security Strategy of America**, **September 2002**, Washington: The White House,pp14,15, Available on the link: https://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf

[43]- محمد طالب حميد، **مرجع سابق**، ص 161.

المطلب الثاني: المنطلقات الاستراتيجية الأمنية للإدارات الجمهورية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما

ارتبطت فترة ولاية الإدارات الجمهورية المتعاقبة لرونالد ريغان وجورج بوش الأب وجورج بوش الإبن بعديد التغيرات على العلاقات الأمريكية الإيرانية، والمنطلقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في التعامل مع إيران لأن أكبر التحديات التي واجهت هذه الإدارات هو حماية مصالح أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، وباعتبار إيران فاعلاً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط ومن أقوى المنتجين للنفط عالميا، وبما أن النظام الإيراني ذو توجهات معادية للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. انبرت جهود الإدارات الجمهورية الأمريكية في تحييد المخاطر الإيرانية على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

2-1)- المنطلقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة رونالد ريغان الجمهورية تجاه إيران 1981–1988م:

انتهجت إدارة رونالد ريغان الجمهورية سياسات عقابية قائمة على الضغط والإحتواء كمنطلقات في إدارة الأزمة الإيرانية التي كانت مطروحة على جدول أعمال إدارته طيلة مدته الرئاسية على البيت الأبيض. حيث أكدت إدارة رونالد ريغان عن عدم استعدادها ترك منطقة الشرق الأوسط رهينة للتوجهات الإيديولوجية الإيرانية المناهظة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية[44]. وفي هذا الإطار سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز وجودها في المنطقة ودعم حلفاء واشنطن والعمل على تدويل عقوباتها الاقتصادية على إيران، وانتهاج سياسة أمريكية متواصلة تقوم على وضع العراقيل أمام إيران وتحجيم نفوذها وكل من يدورون في فلكها.

دفعت السياسة الأمريكية لإدارة رونالد ريغان في مواجهة التحدي الإيراني إلى التحالف مع دول اعتبرتها الإدارة الجمهورية في وقت سابق دول مارقة. وتمثل ذلك في دعم نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين في حربه مع إيران التي نشبت في 22 سبتمبر 1980م، من خلال الدعم الإستخباراتي والاقتصادي انطلاقاً من رؤية واشنطن العراق كسد منيع في وجه المد الثوري الإيراني لدول الجوار الحليفة لها.

---

[44]- راي تقية، **إيران الخفية: التناقض الذاتي والقوة في الجمهورية الإسلامية**، (ترجمة : أيهم الصباغ)، ط1، (السعودية: مكتبة العبيكان، 2010، ص 135). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://archive.org/details/iran_al-khafia]

كشفت مجلة لبنانية اسمها الشراع في عام 1986م عن قيام إدارة رونالد ريغان بيع أسلحة إلى إيران مقابل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين المحتجزين في لبنان من قبل منظمة حزب الله الموالية لإيران، وعرفت هذه القضية في الأوساط الإعلامية إيران كونترا Iran–Contra affair[45]، وتقوم تفاصيل هذه القضية على قيام الولايات المتحدة الأمريكية بارسال شحنات أسلحة لإيران عن طريق إسرائيل، وتمرير المال الإيراني لدعم ثوار كونترا ضد الحكومة الماركسية في نيكاراغوا.

وفي خضم الحرب العراقية الإيرانية توجه وفد أمريكي رفيع المستوى في جويلية 1986م يقوده مستشار الأمن القومي الأمريكي لإدارة رونالد ريغان روبرت ماكفرلين Robert McFarlane [46] إلى طهران حاملاً رغبة أمريكية في فتح قنوات إتصال، وإعادة العلاقات الأمريكية الإيرانية إلى الواجهة من جديد وإبعاد إيران عن النفوذ السوفيتي، وشددت الولايات المتحدة الأمريكية على العمل بمقاربة الدبلوماسية السرية والتعاون الحذر من أجل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين في لبنان، وعدم معارضة الثورة الإيرانية إلا ضمن حدود إيران، وأن عدم وجود موطىء قدم للإتحاد السوفيتي داخل إيران يشكل مصلحة استراتيجية حيوية ؛ بالإضافة إلى حماية حقول النفط واستمرار تدفقه للولايات المتحدة الأمريكية.

2–2)– المنطلقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جورج بوش الأب الجمهورية تجاه إيران 1989–1992م:

عقب صعود إدارة جروج بوش الأب إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية فرضت متغيرات دولية بالغة التأثير على الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران، بأسس ومنطلقات مختلفة حيث اضطلعت بالعمل على تحييد إيران عن الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج وذلك عبر التشاور مع دول الخليج، وتأتي هذه الترتيبات التي أقامتها واشنطن في سياق حملة عاصفة الصحراء Operation Desert Storm الهادفة لتحرير الكويت من الإحتلال العراقي العام 1991م. عبر استصدار القرار الدولي من مجلس الأمن تحت رقم 678[47] القاضي

---

[45]- Roland Matthews and others, **Iran–Contra Affair**, date of visit: 4/03/2018, Available on the link:
https://www.britannica.com/event/Iran-Contra-Affair#ref1244100

[46]_ محمد طالب حميد، **مرجع سابق**، ص 42.

[47]– عماد هادي علو الربيعي، **العراق و التحالف الغربي 1991 – 2003**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، ص 92). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=A4CsDQAAQBAJ&pg=PA273&lpg=PA273&dq

باستخدام القوة العسكرية ضد العراق ما لم تلفح الجهود الدبلوماسية في دفع العراق للانسحاب من الكويت.

رأت إدارة جورج بوش الأب أنه في ظل تقهقر قوة العراق بعد حرب الخليج الثانية البلد الوحيد في المنطقة الذي حقق التوازن الاستراتيجي مع إيران وصد الأطماع الإيرانية التوسعية نحو دول الجوار، ضرورة إقامة مظلة أمنية أمريكية في منطقة الخليج. وعدم تركها لقمة سائغة للتطلعات الإيرانية خاصة بعد عزم إيران على تعظيم قواتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية، وعليه فإن التغلغل الإيراني في المنطقة سيحد من النفوذ الأمريكي ويضع المصالح الأمريكية في مرمى الأهداف الإيرانية.

برزت الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي مهيمن على مفاصل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتي. طرحت إدارة جورج بوش الأب الجمهورية مفهوم النظام الدولي الجديد الذي يستند على الشرعية والديمقراطية[48]، وفي هذا السياق تبنت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تكييف الدول الكبرى والدول الإقليمية مع الواقع الدولي الجديد اتساقاً مع المصالح الأمريكية ومتطلبات حماية الأمن القومي الأمريكي، وبهذا عدت منطقة الشرق الأوسط في الفكر الإستراتيجي لإدارة جورج بوش الأب ضمن هذا المحور التي سعت فيه لمنع خضوع منطقة الخليج للنفوذ الإيراني وأي قوى اقليمية أو عالمية أخرى. كمنطلقات استراتيجية في التعامل مع التحدي الإيراني، ويتم ذلك بتبني سياسات تفضي إلى تكريس تبعية دول المنطقة إلى النفوذ والهيمنة الأمريكية، بالاضافة إلى الحؤول دون امتلاك إيران الرصيد السياسي والعسكري في المنطقة، الذي قد يؤدي في محصلة الأمر إلى تهديد المصالح الأمريكية وفق التخطيط الإستراتيجي لإدارة جورج بوش الأب.

2–3)– المنطلقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جورج بوش الإبن الجمهورية تجاه إيران 2001–2008م:

أدركت إدارة جورج بوش الإبن George Bush the Son بعد توليها مسؤولية الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، بأن السياسات والاستراتجيات المتبعة سابقاً حيال إيران القائمة على "استراتيجية الإحتواء المزدوج" لإدارة بيل كلينتون الديمقراطية قد أخفقت في وضع حد

[48]– عمار حميد ياسين، العلاقات الامريكية العراقية 1991 – 2001، **مجلة حولية المنتدى**، المجلد 1، العدد 7، العراق، 2011، ص 206. متاح على الرابط:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=78002

للسياسات الإيرانية المناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، التي ظلت تشكل عامل خطر وتهديد على المصالح الأمريكية لاسيما بعد إعلان إيران[49] عام 2002م عزمها على تطوير مفاعل نووي يعتمد على المصادر المحلية والقدرات الإيرانية الذاتية بهدف تخصيب اليورانيوم، وهو ما رأت فيه إدارة جورج بوش الإبن سابقة خطيرة قد تؤدي إلى امتلاك إيران التكنولوجيا النووية اللازمة لصناعة القنبلة النووية. مما يتمخض عنه اختلال في توازن القوى مع إسرائيل ومن خلفها والولايات المتحدة الأمريكة في منطقة الشرق الأوسط.

واستنادا لذلك اتبعت إدارة جورج بوش الإبن الجمهورية سياسات متشددة وإن اختلفت في مضامينها فقد أخذت نهجاً واحداً، فقد أُستمدت هذه السياسات من وثيقة مشروع القرن الأمريكي الجديد التي صاغتها مجموعة داخل التيار اليميني المحافظ عام 1998م. وهم وليام كريستول William Kristol، وريتشارد بيرل Richard Perle، وبول وولفويتز Paul Wolfowitz، إذ كان الهدف الاستراتيجي المسطر لهذا المشروع هو إعادة بناء دفاعات أمريكا وتحديد المخاطر الراهنة. وتتمثل في التهديدات القادمة من إيران وسوريا والعراق وحزب الله والفصائل الفلسطينية[50]، إن مضمون هذه الوثيقة أُعتمد كمنطلقات استراتيجية أمنية من قبل إدارة جورج بوش الإبن في التعامل مع الأخطار المحدقة بمصالح أمريكا التي تشكلها إيران والحركات المسلحة المنضوية تحت لوائها، والهدف منها هو ردع النظم المارقة وزيادة امكانية استخدام أحادي الجانب للقوات الأمريكية المنتشرة في مناطق متفرقة من العالم. واضعاف القوة المنافسة وإيران ضمن الدول المصنفة في خانة التهديدات الأمنية المحتملة في إطار الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

حيث يتبنى التيار اليميني المحافظ ثلاثة مبادئ رئيسية هي:

- الانتقال من الردع إلى الإستباق لمواجهة المخاطر الإرهابية؛
- الانتقال من استراتيجية الإحتواء إلى استراتيجية تغيير الأنظمة؛
- الإيمان بضرورة قيادة العالم، وتحمل مسؤولية استقرار وأمن العالم[51].

---

[49]- باحث للدراسات، **سباق إيران على الأعلوية الإقليمية: المضامين الإستراتيجية بالنسبة إلى الشرق الأوسط**، (لبنان: مركز باحث للدراسات، 2009، ص 36). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=jq5SDwAAQBAJ&pg=PA3&lpg=PA3&dq

[50]- عمار حميد ياسين، **مرجع سابق**، ص 212.

[51]- مالك محسن العيساوي، **مرجع سابق**، ص 173.

وضمن هذه المبادئ والإستراتيجيات التي أعدتها إدارة جورج بوش الإبن صيغت المضامين الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جورج بوش الإبن تجاه إيران التي سعت إلى تقويض النفوذ الإيراني في منطقة الخليج، وذلك عبر التواجد العسكري المباشر الذي طبقته الولايات المتحدة الأمريكية باحتلال العراق عام 2003م لحمل إيران على تغيير نهجها وسياساتها في المنطقة.

يدخل الغزو الأمريكي لأفغانستان في 7 أكتوبر 2001م والعراق في 20 مارس 2003م في صميم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جورج بوش الإبن تجاه طهران، لأن أفغانستان تقع ضمن الحدود الشرقية لإيران والعراق يقع في الحدود الغربية لإيران، ويمكن لنا تسمية هذه الاستراتيجية الأمنية بإستراتيجية "الكماشة" الهادفة إلى إحتواء التهديد الإيراني، والحد من التحركات الإيرانية في المنطقة، فقد استهدف الغزو الأمريكي للعراق اسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين وفي أفغانستان اسقاط حكومة طالبان. وتنصيب أنظمة موالية للولايات المتحدة الأمريكة في هاتين الدولتين الجارتين لإيران، وبالتالي فإن هذه الاستراتيجية هدفت إلى ردع إيران وتقويض كل مخططاتها في المنطقة عبر التواجد العسكري الأمريكي والغربي في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية للإدارات الجمهورية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما

شكلت إيران الشاه ركيزة استراتيجية أساسية للإدارات الأمريكية المتعاقبة سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية ضمن الاستراتيجية الأمريكية العالمية، واعتبرت قاعدة انطلاق لفرض الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط الجيواستراتيجية وأهم الحلقات الإستراتيجية لإحتواء النفوذ السوفيتي إبان تلك الفترة، ومع سقوط الشاه وقيام نظام ذو خلفية إسلامية متشددة واتخاذه مواقف معادية لمصالح الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، نظير وقوفها ضد الثورة الإسلامية في بداياتها ومآزرتها الشاه محمد رضا بهلوي، تحولت إيران من الناحية الفعلية إلى معوق وكابح للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة بنظامها الجديد.

3-1)- غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة رونالد ريغان الجمهورية تجاه إيران 1981–1988م:

كشفت إدارة رونالد ريغان عن الخطوط العريضة للسياسة الأمريكية وأهدافها في العالم، وبالأخص في الأقاليم التي تكتسب أهمية جيواستراتيجية لدى صناع القرار في الولايات المتحدة

الأمريكية، وتمثلت في التركيز على دحر الشيوعية والحد من الخطر السوفيتي ومحاربة الإرهاب الدولي التي تقوم به الدول للتقويض مصالح الكيانات الأخرى المنافسة، وفي هذا السياق وضعت إدارة رونالد ريغان إيران ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، لتورطها في اختطاف ما يقارب 104 رهينة من دول الغربية في لبنان عن طريق حزب الله اللبناني بين عامي 1982-1992م.

إن إدارك إدارة رونالد ريغان الجمهورية لأهمية موقع إيران الاستراتيجي الفعال في منطقة الخليج ودروها في صد التوسع السوفيتي إبان حكم الشاه محمد رضا بهلوي، عزز الرغبة الأمريكية في إحداث انفراجة في العلاقات الأمريكية الإيرانية وإدماج إيران في السياسات الأمريكية بما يحقق المصالح الأمريكية، فقد حددت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران لإدارة رونالد ريغان مجموعة من الغايات والأهداف الاستراتيجية. أبرزها العمل على تعديل السلوك الإيراني المعادي للولايات المتحدة الأمريكية عبر آليات دبلوماسية الغرض منها إيجاد قنوات اتصال مع إيران وخاصة بين عامي 1985-1986م حيث قام مستشار الأمن القومي الأمريكي روبرت ماكفرلين بزيارة سرية لإيران هدفت إلى نقل رغبة أمريكية لفتح صفحة جديدة على مستوى العلاقات الثنائية بين البلدين ورفع العقوبات الأمريكية على إيران، واشراكها في الترتيبات الإقليمية والدولية، وبالاضافة إلى دفعها للتأثير على خاطفي الرهائن الأمريكيين في لبنان لإطلاق سراحهم، لكن الهدف الرئيسي التي سعت إليه إدارة رونالد ريغان من هذه الخطوة هو إعادة إيران إلى النفوذ الأمريكي ودعائم الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والعمل على تحييدها عن النفوذ السوفيتي[52]، وهذا وما أكده تقرير وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر بقوله "إن ما نسعى إليه هو إعادة إيران بشكل كامل إلى الحظيرة الأمريكية حيث تتفوق أهمية إيران على أية دولة أخرى في المنطقة ولهذا لابد من الإهتمام بإيران أيا كانت طبيعة النظام الحاكم فيه"[53].

رأت إدارة رونالد ريغان في نشوب الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م فرصة ذهبية ومثالية لإحتواء النظام الإيراني، وعملت إدارة رونالد ريغان على استغلال حاجة إيران للأسلحة الأمريكية وقطع غيار السلاح الأمريكي، وذلك لأن أغلب مخزون السلاح الذي ورثه نظام الخميني من الشاه محمد رضا بهلوي ذا منشأ أمريكي ولا يمكن استعماله إلا في وجود قطع الغيار الأمريكية اللازمة لتفعيل استخدام هذه الأسلحة ؛ لاسيما في ظل التفوق السلاح العراقي أمام الأسلحة الإيرانية، ومن هنا انتهجت إدارة رونالد ريغان استراتيجية الدعم المتوازي وذلك بدعم العراق بصورة

[52]- محمد طالب حميد، **مرجع سابق**، ص 41.

[53]- **المرجع نفسه**، ص 40.

علنية، ودعم إيران بصورة سرية عبر صفقة الكونترا "إيران كونترا" التي عقدتها إدارة رونالد ريغان مع إيران تم بموجبها توريد شحنات أسلحة أمريكية متطورة بواسطة إسرائيلية. ابتغت إدارة رونالد ريغان من هذه الاستراتيجية تهشيم كل منهما قوة الأخر واطالة أمد الحرب بدون منتصر ومهزوم، وإذعان كل منهما للهيمنة الأمريكية للمحافظة على حرية الوصول إلى مصادر الطاقة، وحماية الناقلات الأمريكية التي تمر عبر مضيق هرمز الإستراتيجي، وكذلك منع إحداث تداعيات سلبية على الاقتصاد الأمريكي نتيجة نقص الإمدادات النفطية من منطقة الخليج.

3-2)- غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جورج بوش الأب الجمهورية تجاه إيران 1989–1992م:

استندت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران لفترة مابعد الحرب الباردة لإدارة جورج بوش الأب على منطلقات تهدف إلى احتواء التهديدات الإيرانية للمصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وفرض النفوذ والهيمنة الأمريكية عن طريق تعزيز التواجد العسكري الأمريكي الذي بلغ ذروته عقب قيادة الولايات المتحدة تحالف دولي لتحرير الكويت من العراق عام 1991م، وإنشاء بيئة أمنية في الشرق الأوسط مستقرة بغية تأمين المصادر الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

سعت إدارة جورج بوش الأب الجمهورية إلى السيطرة على التحركات الإيرانية، وإقصائها من لعب أي دور أمني في منطقة الخليج. لأن ذلك من شأنه أن يوفر امكانية السيطرة على المفاصل الجغرافية الحيوية في منطقة الشرق الأوسط، وهذه السيطرة تمكن الولايات المتحدة الأمريكية من الهيمنة الأحادية على امدادات الطاقة التي تسد حاجياتها منها، وتؤدي أيضاً إلى مزيد من العزلة على إيران وتحجيم دورها الإقليمي وإخارجها من معادلة التوازنات الإقليمية الأمنية في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد الخليج.

إن السياسات الواقعية متجسدة في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لفترة إدارة جورج بوش الأب التي تسعى إلى تكريس الهيمنة الأمريكية وتحقيق المصالح الأمريكية الاستراتيجية العليا. بنشر مبادئ الديمقراطية ودعم النظام العالمي الجديد التي تشكل بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، وطرح مبدأ انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وفي هذا الإطار هدفت السياسات الأمريكية لإدارة جورج بوش الأب إلى فرض رقابة صارمة على التسلح وبرامجه في إيران، وتحشيد الرأي العام الدولي تجاه إيران وما تمثله من تهديد على السلم والأمن الدوليين، ومحاولتها تصدير نموذج الثورة الإسلامية للدول الجوار الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية.

يعد الوجود العسكري المكثف للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج بعد انتهاء حرب الخليج الثانية ضمن استراتيجية أمنية أمريكية متعددة الأهداف، تصبو إلى تحقيق أعلى درجات الأمن والاستقرار في المنطقة بما يتناسب مع تحقيق وحماية المصالح الأمريكية، وتطويع التهديدات الإيرانية في المنطقة، وحماية الأنظمة الحليفة لواشنطن التي تؤمن مصادر الطاقة لها، وتكييف دول المنطقة مع الواقع الدولي الجديد الذي انفردت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم.

3-3)- غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة جورج بوش الإبن الجمهورية تجاه إيران 2001–2008م:

طرحت إدارة جورج بوش الإبن في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2002م فور تسلمها زمام السلطة أربعة أهداف رئيسية هي :

1) حماية السلام الدولي بمحاربة الطغاة والإرهابيين والأنظمة المارقة؛
2) بناء علاقات جيدة مع القوى الكبرى لتعزيز الأمن والسلام الدولي؛
3) توسيع السلام عن طريق دعم المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل قارة؛
4) تقوية الحلفاء ضد الإرهاب العالمي، ومنع حدوث هجمات ارهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها[54].

ومن خلال هذه الرؤية الأمنية لإدارة جورج بوش الإبن نرى أنها قد ربطت الإرهاب بالدكتاتورية والدول السائرة في محور اشر كمصدر تهديد للأمن الدولي، ومن هذا المنطلق صنفت إدارة جورج بوش الإبن إيران في خانة الدول السائرة في محور الشر[55]، من خلال دعمها للتنظيمات الإرهابية كحزب الله والفصائل الفلسطينية في نظر الإدارة الجمهورية الأمريكية. بالاضافة إلى سعيها للتملك النووي وتطويره، وفي هذا السياق تصاعد الضغط الأمريكي على إيران عبر المنظمات الدولية باستصدار قرارات دولية تدين إيران بهدف تشكيل إجماع دولي يمنع إيران من تطوير برامج نووية ويثنيها عن سياسات دعم الإرهاب.

---

[54]- **National Security Strategy of America**, **September 2002**, **op.cit**, pp 1,2.

[55]- سعد حقي توفيق، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، (الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008، ص 7). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=VTWuCgAAQBAJ&pg=PA7&lpg=PA7&dq

حماية المصالح الحيوية الأمريكية، تعزيز الثقل الاستراتيجي الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، حماية الحلفاء وضمان أمن إسرائيل، أهداف سعت إدارة جورج بوش الإبن لتحقيقها من خلال دعم القدرات العسكرية الأمريكية في المنطقة وإعداد ترتيبات أمنية للمرحلة الجديدة بعقد اتفاقيات أمنية مشتركة ثنائية أو متعددة الأطراف، كآليات ووسائل لمواجهة الأخطار الإيرانية والحركات الحليفة لها.

تركزت الجهود الأمريكية لإدارة جورج بوش الإبن في منع إيران من إمتلاك التقنية النووية التي تؤهلها لحيازة أسلحة الدمار الشامل، لغرض تجنيب المنطقة من الوقوع في معادلة توازن القوى، بالشكل الذي يفضي إلى تقويض النفوذ الأمريكي ومصالحه وإسقاط البيئة الأمنية الرادعة التي تشكلها إسرائيل وجه ورمز الهيمنة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

ترجمت إدارة جورج بوش الإبن جل استراتيجياتها الأمنية وفق منظور التيار اليميني المحافظ والمتشدد داخل الحزب الجمهوري الموالي لإسرائيل، فقد تبنى مجموعة من التصورات تدعو إلى تفعيل مبدأ الاستباق وتوجيه الضربات الوقائية لبؤر التهديد المحتملة بغية القضاء عليها، وهذا ما طبق بشكل عملي في العراق وأفغانستان بشن حملة عسكرية أمريكية ضد هاتين الدولتين لإسقاط أنظمتها نظير اتهامهما بدعم الإرهاب وتشكيل تهديدات على أمن الولايات المتحدة والعالم، وعُدت هذه الحملة العسكرية تهديداً لإيران على امكانية قيام الولايات الأمريكية شن حملة عسكرية ضدها إن تطلب الأمر ذلك، لعدم استجابتها للمطالب الأمريكية، والمجتمع الدولي بوقف أنشطتها النووية وانتهاج سياسات أكثر اعتدالاً.

في خطاب لجورج بوش الإبن في الجامعة الوطنية للدفاع في 1ماي 2001م صرح أنه لايمكن أن يستند الردع على التهديد بالردع الإنتقامي النووي فقط بل تطوير القوات الهجومية والدفاعية لمحاربة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والصواريخ العابرة للقارات، والحؤول دون وصولها إلى دول محور الشر والتنظيمات الإرهابية، وفي هذا دعوة إلى انتهاج استراتيجيات أكثر ردعاً ضد إيران، تقوم على دعم الحلفاء وطمأنتهم بأن أمن أمريكا من أمنهم، وأن مصالحها لاتنفصل عن مصالحهم[56]، وأن الهدف الأسمى هو إقامة منظومة دفاعية لردع إيران والدول المعادية على اتباع مسارات عدائية ضد أمن ومصالح الولايات المتحدة وحلفائها.

[56]– سعد حقي توفيق، **مرجع سابق**، ص 24.

المطلب الرابع: مصادر التهديد الأمني الإيراني للمصالح الأمريكية من منظور الإدارات الجمهورية المتعاقبة قبل صعود إدارة باراك أوباما

يأتي سياق تعاقب حكم الإدارات الجمهورية للولايات المتحدة الأمريكية "رونالد ريغان 1981-1988م - جورج بوش الأب 1989/1992م – جورج بوش الإبن 2001-2008م" حاملاً لمجموعة من الأحداث والتغيرات المؤثرة على النسق الأمني الإقليمي والدولي لكل إدارة والحقبة الزمنية التي تسلمت فيها سدة الحكم. فمهما اختلفت الاستراتجيات والمنطلقات والوسائل الاستراتيجية المتبعة في معالجة الملف الإيراني، فإن الرؤية الأمنية لهذه الإدارات في تحديد المخاطر والتهديدات المنبثقة من نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية لم تختلف في تصاوراتها لطبيعة وحجم هذه التهديدات على الأمن القومي الأمريكي. إلا باختلاف التفاعلات والأحداث التي جرت لكل إدارة.

تحددت الهواجس الأمريكية لإدارة رونالد ريغان من إيران في المخططات التي اتبتعها والهادفة إلى إعاقة الإجندات والغايات الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، ورفضها المطلق لعملية السلام في بين العرب وإسرائيل وتدخلها في شؤون الدول الأخرى، وزعزعة استقرارها من خلال محاولاتها فرض نموذج الثورة الإسلامية في دول الجوار كاستراتيجية إيرانية هدفها إقامة أنظمة تتبع التوجهات والسياسات الإيرانية، ودعمها للمنظات الإرهابية المصنفة من إدارة رونالد ريغان كحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية ذات التوجهات الراديكالية المعادية للسياسات الأمريكية التي تحرص على أمن إسرائيل وتفوقها في المنطقة.

تصنف إيران وفق منظور الإدارات الجمهورية المتعاقبة منذ قيام الثورة الإسلامي 1979م كأحد مراكز تصدير الإسلام الراديكالي الداعم للجماعات الإرهابية والأصولية، كما تسهم السياسات الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط على إعاقة الترتيبات الأمنية الأمريكية، وسعيها الدؤوب لأمتلاك قدرات تسلحية تقليدية وغير تقليدية، مما يعرض المنطقة إلى مزيد من التصادم والإخلال بموازين القوى وتعزيز قدرات إيران الرادعة ضد دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية.

مع قيام الثورة الإسلامية وتبني النظام الإيراني إيديولوجية قائمة على معادة الغرب ورفض الهيمنة والوصاية الأمريكية على إيران، أصبحت بهذا تشكل معضلة استراتيجية لكل الإدارات الجمهورية المتعاقبة وحتى الإدارات الديمقراطية، وذلك لفشل كل السياسات الأمريكية في تطويع إيران ودمجها في الترتيبات الأمنية والاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وفق المصلحة الأمريكية، أو ماتقتضيه

متطلبات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الهادفة لتحقيق الأمن القومي الأمريكي وتقويض كل التهديدات التي تسعى إلى إلحاق الضرر بالمصالح الحيوية الأمريكية، وفي هذا الصدد تورد وثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2006م بالقول "أننا لن نواجه تحدياً من أي دولة أكبر من إيران"[57].

يمكن القول أن الرؤية الأمنية الأمريكية للإدارات الجمهورية المتعاقبة في تعريف التهديدات الإيرانية قد تدرجت من اعتبار إيران الثورة الإسلامية دولة راعية للإرهاب، ومقوض لعملية صنع السلام، ومهدد للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم إدارة رونالد ريغان وجورج بوش الأب. إلى دولة ساعية لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وعامل مخل بأمن واستقرار في الشرق الأوسط على خلفية مشروعها التوسعي في المنطقة محور المصالح الأمريكية الحيوية، ودعمها المستمر للحركات الإرهابية ذات النهج العسكري المتطرف "الملشيات الشيعية في العراق وحزب الله في لبنان وجماعة أنصار الله في اليمن" لفترة إدارة جورج بوش الإبن.

خاتمة الفصل الأول:

استعرضنا في هذا الفصل مكونات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران للإدارات الديمقراطية والجمهورية بعد سقوط نظام حكم الشاه محمد رضا بهلوي 1979م. وما كانت تمثله إيران من تهديد أمني للولايات المتحدة الأمريكية من منظور الإدارات الديمقراطية والجمهورية، وحاولنا في هذا الفصل أيضاً الإبانة والكشف عن الأداء الاستراتيجي الأمني الأمريكي للإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة على الحكم تجاه إيران، وذلك برصد نقاط التشابه والإختلاف، وظروف البيئة الداخلية والدولية المحيطة بعمل كل إدارة، حيث يجمع الخبراء الاستراتيجيون أن البيئة الدولية لها تأثير كبير على رسم الاستراتيجيات لكل دولة، فالبيئة الدولية تتسم بالغموض والتوجس والتقلب والتعقيد، فهذه الخصائص التي تتسم بها البيئة الدولية الخارجية أثرت بشكل كبير على الأداء الاستراتيجي تجاه إيران لكل إدارة من خلال تغير السياسات ووسائل التعامل مع إيران وآليات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية. وإدارك المصالح الأمريكية تجاه إيران، كما أن المرجعية الحزبية لها دور كبير في صياغة استراتيجية كل حزب.

[57]-**National Security Strategy of America**, **march 2006**, Washington: The White House, p 20, Available on the link: https://www.state.gov/documents/organization/64884.pdf

تعرفنا من خلال هذا الفصل واقع التحول الذي عرفته العلاقات الأمريكية الإيرانية بعد سقوط الشاه وقيام نظام ولاية الفقيه، وخروج إيران من مظلة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت معضلة أمنية تؤرق الإدارات الأمريكية سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية، وعليه انبرت جهود كل إدارة في محاولة تطويق الأخطار الإيرانية في منطقة الشرق الأوسط والعمل على احتوائها وتحجيم دورها في منطقة الخليج. ومن أهم ما تم رصده في هذا الفصل هو أن وسائل وآليات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية للإدارات الديمقراطية والجمهورية تجاه إيران قد تنوعت وتعددت حسب البيئة الدولية والداخلية للولايات المتحدة، وانطوت على فرص ومخاطر، غير أن السمة البارزة والمشتركة بين هذه الإدارات هي وحدة الأهداف تجاه إيران وتحقيق المصالح الأمريكية العليا، والقضاء على أي تهديد تشكله إيران للمصالح الأمريكية في المنطقة.

إن الاطلاع على الموروث الاستراتيجي الأمريكي تجاه إيران للفترة الممتدة من 1979م إلى غاية 2009م سيسهم في تشكيل خلفية علمية ومعرفية تساعدنا في تحليل ومعالجة الفصل الثاني، ومعرفة تأثير المعطيات التاريخية لاستراتيجية كل إدارة على استراتيجية إدارة باراك أوباما الديمقراطية ضد إيران التي خصص لها الفصل الثاني، وكذا معرفة المتغير والمستمر في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة باراك أوباما الديمقراطية.

الفصل الثاني:

محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد الرئيس باراك أوباما 2009–2016م

الفصل الثاني: محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد باراك أوباما 2009-2016م

مقدمة الفصل الثاني:

بعد أن تأكد لنا أهمية دراسة السياق التاريخي لتبلور الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران للإدارات الديمقراطية والجمهورية 1979-2009م في سبر أغوار الدراسة، وتكوين خلفية معرفية تساعد الباحث والباحثين في إدراك حقيقة صياغة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية وأدائها ورصد طبيعة الإختلاف في الأداء الاستراتيجي بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، وتحديد عناصر التشابه والإتفاق بينهما في الموقف الاستراتيجي حيال إيران لفترة زمنية تقارب الثلاث عقودا كانت زاخرة بالأحداث الداخلية والإقليمية والدولية، وتناوب فيها الحزبان العتيدان على التعاطي مع إيران كجمهورية "وطنية إسلامية"، ذات نظام ثوري مناهضة للمصالح الأمريكية.

وانطلاقاً من هذا الإطار المنهجي الذي يعزز التكامل والترابط العلمي والمعرفي لهذا الجهد البحثي، سنحاول في الفصل الثاني تفكيك وتحليل المضامين الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة باراك أوباما الديمقراطية، من خلال التعمق في دراسة الوثائق الرسمية التي يصدرها البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية التي يتم فيها الكشف عن معالم الاستراتيجية الأمريكية العالمية، وفي ظل ما تشكله إيران من تهديد للمصالح الأمريكية نظير سياساتها غير المتلائمة مع سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، وإدراجها على لائحة الدول الداعمة للإرهاب ودولة تسير ضمن محور الشر لسعيها الحثيث لإمتلاك القنبلة النووية وفق المنظور الأمريكي لإيران.

كما نسعى بشكل علمي ومنهجي دقيق للإجابة عن الإشكالية المطروحة وتأكيد صحة الفرضية المطروحة في مقدمة البحث، أي إدارك محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة باراك أوباما الديمقراطية تجاه إيران، والتعرف على ما إذا كان للمرجعية الفكرية للحزب الديمقراطي تأثير في صياغة وتجسيد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران، وكذلك تحديد وتوضيح نقاط ضعف وقوة الأداء الاستراتيجي الأمني لإدارة باراك أوباما تجاه إيران، بالإعتماد على المناهج الكلاسيكية: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي وتقنية تحليل المضمون، ومنهج دراسة الحالة.

المبحث الأول: صعود إدارة باراك أوباما إلى الحكم السياق والتشخيص للوضع الموروث

المطلب الأول: السياق الداخلي والخارجي لصعود إدارة باراك أوباما الديمقراطية إلى الحكم

اختار الحزب الديمقراطي باراك حسين أوباما Barack Hussein Obama مرشحاً رسمياً للحزب في الأنتخابات الرئاسية الأمريكية في 27 أوت 2008م، بعد تنافس انتخابي حاد مع هيلاري كلينتون Hillary Clinton في الإنتخابات التمهدية للحزب الديمقراطي، ليدخل معترك الإنتخابات الأمريكية ضد المرشح الجمهوري جون ماكين John McCain في 4 نوفمبر 2008م. فاز باراك أوباما بالإنتخابات الرئاسية الأمريكية بنسبة 52.7% أمام المرشح الجمهوري جون ماكين الذي حاز على 45.9% من الأصوات، ليصبح باراك حسين أوباما الرئيس الرابع والأربعين للولايات المتحدة الأمريكية، وتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بذلك مرحلة جديدة شعر فيها عامة الأمريكيون بالفخر والإنتماء للولايات المتحدة لصعود أول رئيس أمريكي من أصول أفريقية كينية مسلمة، فقد علقت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس Condoleezza Rice في عهد إدارة جورج بوش الإبن قائلة "بأن هذا فخر لأمريكا التي قطعت شوطاً طويلاً في إلغاء التمييز العنصري كمعيار أساسي للحياة لدى البعض وفق تعبيرها"[58].

رحبت عديد الدول والعواصم بفوز باراك أوباما في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية 2008م، لما حمله برنامجه الإنتخابي من سياسات معتدلة أمام القضايا الدولية التي كانت مطروحة في تلك الفترة وروئ أوباما الإصلاحية والتقدمية والمستقبيلة للقضايا الدولية على حد تعبير رئيس الوزراء البريطاني جوردن براون Gordon Brown، وعبر الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف Dmitry Medvedev عن عزمه إجراء حوار بناء مع باراك أوباما وعن أمله في أن يحدث فوز باراك أوباما تأثيراً إيجابياً في الأوضاع الإقتصادية والأمنية في العالم[59]. فقد شكل شعار

---

[58]- إبراهيم أبو كيلة، **باراك أوباما حلم التغير وإعادة البناء**، (مصر: كتاب الجمهورية، 2008، ص 127). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=wdYlDwAAQBAJ&pg=PA1&lpg=PA1&dq=

[59]- إبراهيم أبو كيلة، **المرجع نفسه**، ص 127.

"التغيير" و"الأمل" الركيزة الأساسية في الحملة الإنتخابية للرئيس باراك أوباما، حيث وعد باراك أوباما خلال حملته الإنتخابية إحداث تغييرات جذرية في مجال السياسة الخارجية لاسيما في منطقة الشرق الأوسط المنطقة التي تعاني من أوضاع هشة سياسياً وأمنياً، وتعد بؤرة استقطاب لتصادم المصالح الدولية ومنطقة صراع دولي مفتوح.

فقد استبشرت القيادة السياسية في إيران بصعود باراك أوباما خيراً من خلال الخطابات الإيجابية التي ساقتها الحملة الإنتخابية الرئاسية لإدارة أوباما الداعية للحوار والدبلوماسية وتفهم قضايا الشعوب الإسلامية والعربية ومد جسور التعاون في كافة المجالات، ودعم مسارات الديمقراطية وتعزيز الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط. ومن ذلك أن وزير الخارجية الإيراني آنذاك، منوشهر متكي Manouchehr Mottaki أشاد بفوز باراك أوباما بإلانتخابات الرئاسية الأمريكية كعلامة تشير بأن الأمريكيين يريدون أن تعمل بلادهم على إحداث تغييرات جوهرية في سياساتها الداخلية والخارجية حيث قال: "نأمل أن تتمكن الإدارة الأمريكية الجديدة من الوفاء بمطالب شعبها وتنأى بنفسها عن تكرار أخطاء سابقة"[60].

غير أن الشيء اللافت هنا أن الشعارات البراقة التي سوقتها حملة أوباما الانتخابية اصطدمت بضغوط سياسية وانتخابية. دفعت أوباما للتخلي عن الخطابات المثالية والميل تدريجاً نحو اليمين المتشدد داخل الحزب الديمقراطي[61]، أو ما يعرف بصقور الحزب الديمقراطي الذين يتبنون سياسات أكثر تشدد في مجال السياسة الخارجية لا تقل تشدداً عن تيار المحافظين الجدد داخل الحزب الجمهوري إزاء ملفات السياسة الخارجية وبالأخص منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد فيما يتعلق إسرائيل وتقويتها أمنيا وسياسيا واقتصاديا أمام جيرانها لأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة في نظر الإدارة الأمريكية، كما لاننسى دور منظمة إيباك "لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية" أقوى جماعات الضغط "اللوبي" داخل الولايات المتحدة الأمريكية في ترجيح كفة المرشحين للفوز في الانتخابات الأمريكية، والتي تسهر على توجيه السياسات الأمريكية الخارجية في

[60]- الجزيرة نت، **أحمدي نجاد يهنئ أوباما وليفني تحذره من محاورة إيران**، تاريخ آخر تعديل: 2008/11/6، تاريخ الإطلاع: 2018/3/11، متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/international/2008/11/6/

[61]- علاء بيومي، **باراك أوباما والعالم العربي**، ط1، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2008، ص 47). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:

[http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2008/11/5/1_864459_1_51.pdf

صالح إسرائيل فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي الفسطيني العربي والملف الإيراني، وهدفها الأساسي والمعلن هو تحقيق الدعم الأمريكي لإسرائيل على كافة الأصعدة وتحييد المخاطر والتهديدات عنها.

مع وصول باراك أوباما للرئاسة في البيت الأبيض بدأ السباق في تعريف وتحديد عقيدة أوباما فيما يخص قضايا الشأن الدولي بين مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية والأوساط الأكاديمية وجموع المهتمين بالشأن الأمريكي، فمعرفتها والإحاطة بها يفيدنا في معرفة التوجهات الفكرية لأوباما على الصعيد الخارجي. إن إدراك البنية الفكرية لعقيدة أوباما يتم من خلال تفكيك خطابه عقب نيله جائزة نوبل للسلام في 9 أكتوبر 2009م الذي دعى فيه إلى حق أمريكا في شن الحروب العادلة، وأنه لن يقف مكتوف اليدين أمام التهديدات التي تواجه الشعب الأمريكي وأضاف أنه على الرغم من إعجابه بأفكار غاندي Gandhi ومارتن لوثر كينج Martin Luther King حول اللاعنف، فإن هناك أوقاتا تجعل استخدام القوة ليس ضروريا فحسب بل مبرراً أخلاقياً، وأن الحرب قد تكون أحسن الخيارات في بعض الأحيان[62].

وفي هذا السياق علق دانيال دريزنر Daniel W. Drezner أستاذ العلاقات الدولية بجامعة "تافتس" الأميركية في دورية فورين بوليسي Foreign Policy بقوله: "إن أساتذة العلاقات الدولية حول العالم يشكرون صانعيها لماذا؟ لأن الرئيس باراك أوباما استغل جميع النظريات التي تضفي الحيوية على دراسة العلاقات الدولية الحديثة من الواقعية والبنائية الإجتماعية إلى نظرية السلام الديمقراطي والنظرية الليبرالية الجديدة، وهذه مؤونة مثالية للطلبة المفترض لهم أن يكونوا قادرين على تحديد النظريات السائدة في هذا المجال وتعريفها". وينوه دانيال دريزنر بأن وجود نظريات منافسة لايعني في نهاية المطاف أن نقول بأن الرئيس باراك أوباما يحمل نظرة غير متماسكة للشؤون الدولية، بل يعني البئية الدولية معقدة وأن معرفة متى تطبق كل نظرية في العالم هو فن أكثر منه علم[63]، أي أن الطبيعة الديناميكية للعالم والتغييرات التي تطرأ عليه من حين إلى آخر هي التي تفرض ما هي النظرية الأمثل للتطبيق وفق الحدث ومتغيراته على النسق المحلي والإقليمي والدولي للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[62]- bbc عربي، **أوباما يتسلم جائزة نوبل للسلام**، آخر تعديل: 2009/12/10، تاريخ الإطلاع: 2018/3/16، متاح على الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/12/091205_mek-obaba_nobel_tc2

[63]- فرانكي ستروم، استمرار في القيادة ومشاركة في تحمل الأخطاء، **مجلة أفاق المستقبل**، العدد 4، الإمارات، 2010، ص 38. متاح على الرابط:

http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3173_issue4.pdf

في واقع الحال ليست هناك أي عقيدة أو استراتيجية تنطبق وتنسجم في جميع الأمكنة والأوقات صياغة وتخطيطاً وتنفيذاً، لإختلاف الأحداث وتداعياتها ومجريات التفاعلات والعلاقات الدولية وتداخلها ذات الميزة المعقدة والمتشابكة والمتغيرة وغير المستقرة على حال. إن ما يجب فهمه والتركيز عليه هو معرفة الرؤية الفكرية لأوباما للتهديدات الأمنية التي تواجه الولايات المتحدة في عالم متغير متقلب حين تسلمه مسؤولية الحكم، وما هو الدور الأنسب الولايات المتحدة التي يجب أن تضطلع به في العالم؟ من وجهة نظره، ويمكن القول بأن سياق صعود أوباما للحكم أتى مع تصاعد النشاطات الإرهابية ؛ وتعاظم خطر انتشار الأسلحة النووية ؛ ووقوع الولايات المتحدة الأمريكية في المستنقع العراقي والأفغانستاني ؛ وتشوه صورة واشنطن على المستوى العالمي ؛ والتعافي الجزئي للإقتصاد العالمي من الأزمة الإقتصادية التي شهدها عام 2007م ؛ بالإضافة إلى التغيرات المناخية[64]. وقد رأت إدارة أوباما الديمقراطية في هذه المعطيات تهديدات أمنية تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، وفي خضم ذلك شددت على انتهاج مبدأ التعاون الدولي لحل الأزمات الدولية مع الإيمان بريادة وتفوق الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، والدولة التي لا غنى عنها في حلحلة الملفات العالقة من منطلق القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية الأمريكية.

إن إدراك العقيدة الأوبامية في إدارة القضايا والملفات الدولية الملغمة التي شهدتها بدايات فترته الرئاسية لا يمكن تحديدها وحصرها في إطار نظري واحد، إذا كان ليبرالياً أو واقعياً أو من دعاة السلام الديمقراطي، فواقع العلاقات الدولية لا يتسم بالإستقرار والإستمرارية على نسق واحد، فكما أشرنا في السابق الإطار الزماني والمكاني للأحداث الدولية ذات العلاقة المباشرة بالولايات المتحدة الأمريكية، هو الذي يحدد المرجعية النظرية والفكرية لتعامل إدارة أوباما مع الملفات الدولية المطروحة على إدارته وفق ما تقتضيه المصلحة الأمريكية. فمثلاً حملت خطابات أوباما حين حملته الإنتخابية مؤشرات توحي بإنتهاجه سياسات خارجية أكثر مثالية وانعزالية، لكن هذا الخطاب اصطدم بضغط اليمين المتشدد داخل الحزب الديمقراطي بعد الإنتخابات الرئاسية أمام التيار اليساري ذو التوجهات الإنعزالية والرافضة للحروب والسياسات المتشددة، مما دفعه إلى تعديل السياسات الأمريكية الخارجية في صورة متزنة وفق منظور التيار اليميني المحافظ والتيار اليساري داخل الحزب الديمقراطي.

[64]- فرانكي ستروم، **المرجع نفسه**، ص 39.

المطلب الثاني: إدارة باراك أوباما الديمقراطية وتشخيص الوضع المورث من إدارة جورج بوش الإبن الجمهورية

انتهجت إدارة باراك أوباما سياسة التغيير كمنهج أساسي في برنامجه الرئاسي ونقطة انطلاق أثناء ولايته الأولى لإعادة الإعتبار لصورة الولايات المتحدة الأمريكية المتزعزة في العالم ورسم سياسات تصحيحية فيما يخص قضايا السياسة الخارجية[65]، من خلال نقد سياسات وبرامج الإدارة الجمهورية السابقة لجورج بوش الإبن التي أدت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الوقوع في شبح الإنهيار المالي في أعقاب الأزمة الإقتصادية التي شهدها العالم عام 2007م. وأثرت بشكل كبير على الإقتصاد الأمريكي من خلال ارتفاع نسب البطالة وتحرير عدد كبير من العمال وسقوط حر للأسهم والسندات. فالأزمة الإقتصادية التي عصفت بالولايات المتحدة الأمريكية شكلت هاجساً لدى الأمريكيين، مما دفعهم إلى إعتبار فترة حكم جورج بوش الإبن من أسوء فترات الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ومهدت لميل الناخب الأمريكي نحو الحزب الديمقراطي ابتدأً من سيطرته على مجلس الشيوخ والكونغرس الأمريكي من سنة 2006م في الإنتخابات التشريعة الأمريكية بعد 12 عاماً من سيطرة الجمهوريين ؛ إلى غاية انتصار المرشح الديمقراطي باراك أوباما في الإنتخابات الرئاسية الأمريكية التي أجريت في 4 نوفمبر 2008م. وفي هذا الصدد صرحت النائبة الديمقراطية نانسي بيلوسي Nancy Pelosi التي أصبحت أول أميركية تتولى رئاسة مجلس النواب: "الأميركيون لم يقولوا في تاريخهم يوماً إننا بحاجة إلى توجه جديد، كما يقولون اليوم بالنسبة إلى الحرب في العراق). وأضافت: "الأميركيون صوتوا من أجل التغيير وصوتوا لصالح الديمقراطيين لأخذ بلدنا في اتجاه جديد...وهذا بالضبط ما ننوي فعله"[66].

ورثت إدارة أوباما الديمقراطية التركة الإيديولوجية لتيار المحافظين الجدد الذي أكد أولوية الخيار العسكري في الوصول إلى عالم آمن، وأن العنف لا يمكن استخدامه كملاذ أخير بل لابد من توجيهه على نحو استباقي لمواجهة التهديدات العالمية وتفعيل مبدأ المواجهة لا الحوار ضد القوى

---

[65]- صالح مصلح أبو ختلة، **سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه القضية الفلسطينية 2009-2012**، قاعدة بيانات المنهل، ص 12، متاح على الرابط:

https://platform.almanhal.com/Files/2/72334

[66]- الوسط، **الديمقراطيون يدعون بوش إلى تغيير سياسته في العراق**، تاريخ آخر تعديل: 2007/11/8، تاريخ الإطلاع: 2018/3/23، متاح على الرابط:

http://www.alwasatnews.com/news/748678.html

المعادية[67]، وترى إدارة أوباما أن سياسات إدارة سلفه جورج بوش الإبن خلال عهدتيه الرئاسية عمقت مشاعر العداء والكراهية بين الشعوب الإسلامية – العربية والولايات المتحدة الأمريكية، ووسعت من حدة الفجوة وإنعدام الثقة بين المسلمين والولايات المتحدة نظير سياساتها التي ربطت الإرهاب بالإسلام والدعم المطلق لإسرائيل، وغض الطرف عن ممارستها الخارقة للقانون الدولي بحق الفلسطنيين.

انتقدت إدارة أوباما الديمقراطية سياسات التدخل والضربات الإستباقية أحادية الجانب، أو ما عرف بمبدأ بوش القائم على توجيه ضربات وقائية ضد أماكن الخطر والتهديد للولايات المتحدة الأمريكية بدون الحاجة للتعاون الدولي في هذا الإطار، وشكلت مرتكزاً أساسياً في الإستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م في ظل إدارة جورج بوش الإبن. التي فضلت مبدأ القوة في مقدمة أولويات التعامل الأمريكي مع الغير في النسق الدولي.

اكتشفت إدارة باراك أوباما في هذا الجانب أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع مجابهة تحديات وتهديدات هذا القرن لوحدها، لكن العالم أيضاً لا يستطيع مواجهة هذه التهديدات بدون الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه رأت إدارة أوباما أنه لابد من تحرير سياسات واستراتيجيات قائمة على التعاون الدولي من خلال توسيع حلفاء واشنطن أي العمل بمبدأ الشراكة في إدارة الملفات الدولية دون مبدأ الصدارة الذي عملت إدارة جورج بوش الابن على تكريسه في مواجهة التحديات الأمنية العالمية التي تواجه أمريكا، الأمر الذي أدى إلى الإضرار بمصداقية الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي من منظور إدارة باراك أوباما الديمقراطية.

وفي هذا السياق توجهت إدارة باراك أوباما إلى الإستثمار في المؤسسات الدولية الفاعلة مثل الأمم المتحدة وحلف الناتو ومجموعة العشرين ومجموعة الثمانية لتفعيل أسلوب الشراكة العالمية في مواجهة الأخطار العالمية التي فرضتها تلك المرحلة من انتشار الإرهاب وخطر انتشار أسلحة الدمار الشمال، وينطوي هذا التوجه أيضا على انتقاد سياسة إدارة جورج بوش الأب القائمة على عزل الخصوم في حل الصراعات الدولية، وبصيغة أخرى إشراك الخصوم بدل عزلهم من خلال استخدام الوسائل الدبلوماسية في مع القوى التي أعتبرت معادية للولايات المتحدة إيران روسيا كوريا

[67]– مايكل كودنر، دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة أفاق المستقبل**، العدد 4 الأمارات، 2010، ص ص 52، 53. متاح على الرابط:
http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3173_issue4.pdf

الشمالية كوبا وسوريا[68]، حيث تمكن من الوصول إلى أرضية تفاهم مشتركة لحل المشكلات العالقة التي تفضي إلى الاستقرار الدولي. وفي هذا الصدد يقول باراك أوباما "بأن في مثل هذه الحالات كل جهد يجب أن يبدل لكسب الدعم ومشاركة الدول الأخرى"[69].

شكلت قضايا الشرق الأوسط محور إنتقاد إدارة باراك أوباما للسياسات التي اتبعها سلفه جورج بوش الإبن من خلال الأداء الاستراتيجي لهذه الإدارة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن القومي الأمريكي، وبالأخص الحرب الأمريكية على العراق التي رأى فيها بأنها ألحقت ضراراً كبيراً بمصداقية وصورة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي وكذلك بأمن الولايات المتحدة وأمن حلفائها لاسيما إسرائيل[70]، وذلك لأن الحرب قوّت شوكة تنظيم القاعدة وتمدده إلى منطقة الخليج وإيجاد أرضية خصبة لنموه وقاعدة انطلاق لضرب المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة والعالم.

كما أعطت الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان فرصة لإيران لتطوير برنامجها النووي والتسلحي بشكل عام وتعاظم قوتها العسكرية وزيادة أنشطتها التوسعية في المنطقة، فالإطاحة بنظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين على يد القوات الأمريكية وقوات التحالف عام 2003 شكّل فرصة تاريخية لإيران لتوسيع نفوذها في العراق، وتحويله من عدو إلى شريك وحليف وإيجاد موطئ قدم يعزز التحركات الإيرانية. بما يسمح بتمرير مشاريعها التوسعية في المنطقة عبر استعمال النفوذ الإيراني في العراق من خلال الأحزب الشيعية المهيمنة على المشهد السياسي في العراق، فقد عملت إيران على توحيد الأحزاب الشيعية ومشاركتها في الحياة السياسية العراقية بعد الغزو الأمريكي لترجمة أهمية المكون الشيعي المهيمن ديموغرافيا[71]، على باقي مكونات المجتمع العراقي إلى نفوذ سياسي واقتصادي يخدم المصالح الإيرانية في منطقة الخليج.

---

[68]- تشارلز كوبشان، الشراكة وليس الصدارة، **مجلة أفاق المستقبل**، العدد 4، الإمارات، 2010، ص 39. متاح على الرابط: http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3173_issue4.pdf

[69]- اسكندر وولف، **تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ظهور مذهب باول**، دراسة منشورة، متاحة على الرابط: http://www.au.af.mil/au/afri/aspj/apjinternational/apj-a/2011/2011-2/2011_2_03_Wolf.pdf , p49

[70]- علاء بيومي، **مرجع سابق**، ص 68.

[71]- Michael Eisenstadt, **Iran and Iraq**, The Washington Institute for Near East Policy, date of visit: 12/4/2018, Available on the link: http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-and-iraq

بالإضافة إلى تعزيز دعمها المتواصل للنظام السوري والحركات الجهادية كحزب الله وحركة حماس الفلسطينية، فهذه رؤية إدارة أوباما للمكاسب الإستراتيجية التي جنتها إيران من العزو الأمريكي للعراق عام 2003م، اعتبر باراك أوباما أن العراق لم يكن يشكل تهديداً جديا للولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما كانت إيران تشكله للولايات المتحدة الأمريكية لتطلعاتها النووية وسياساتها التي تتسم بالتحدي والمواجهة للمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، فقد وصف باراك أوباما الحرب الأمريكية على العراق بالغبية والخائبة وأن إدارة جورج بوش الإبن شتت الدور الأمريكي في العالم[72]، وورطت الولايات المتحدة في معضلة غير قابلة للحل إلا بالانسحاب التدريجي من العراق.

توجهت إدارة باراك أوباما الديمقراطية إلى تحسين صورة الولايات المتحدة الأمريكية في العالم، وإحداث تغييرات جذرية للسياسات التي إنتهجتها إدارة جورج بوش الإبن الجمهورية والتي وصفت بالكارثية، من خلال تنفيذ وعد الانسحاب العسكري الأمريكي التدريجي من العراق في غضون 16 شهراً التي أطلقه أثناء حملته الإنتخابية، وعدم ربط مصطلح الإرهاب بالإسلام، وتفعيل الدبلوماسية في حلحلة الملفات والقضايا الدولية، وإنشاء صندوق الشراكة بقيمة خمسة مليارات دولار لمساعدة الدول على محاربة الإرهاب أراضيها[73].

المبحث الثاني: مكونات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد باراك أوباما

المطلب الأول: منطلقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة باراك أوباما الديمقراطية تجاه إيران

تصوغ الولايات المتحدة الأمريكية استراتجياتها الأمنية في العالم وفق ما تقتضية المصلحة العليا لأمريكا والمنصبة أساساً في تحقيق الأمن القومي الأمريكي وحمايته من كل أشكال التهديد والمخاطر، بتمرير حزمة من السياسات والاستراتيجيات والإجراءات المتسلسلة القائمة على أسس ومنطلقات محددة تفضي إلى تحقيق الأهداف النهائية للمصالح الأمريكية، والتعامل الجيد مع

---

[72]- علاء بيومي، **مرجع سابق**، ص 62.

[73]- أسامة أبو ارشيد، سياسة إدارة أوباما الخارجية، **محاولة تحقيق التوازن بين الميول الإنعزالية وضغوط التدخل الخارجي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 9. متاح على الرابط:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_C053A89F.pdf

التغييرات الحاصلة في البيئة الأمنية العالمية، وتحديد الوسائل والأنماط الأنسب لمواجهة وإتقاء التحديات الأمنية الأساسية التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد تشير نشرية مراجعة الدفاع الأمريكية لسنة 2010م بالقول "تواجه الولايات المتحدة مشهداً أمنياً معقداً وغير أكيد حيث لاتزال وتيرة التغيير آخذة في الإسراع فتوزيع القوة السياسية والإقتصادية والعسكرية في العالم أصبح مقسماً بشكل أكبر..."[74].

من خلال استقراء ومعالجة الوثائق الرسمية الخاصة بإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي تصدر من البيت الأبيض كل أربعة سنوات والموقعة بخط قلم الرئيس الأمريكي باراك أوباما لعامي 2010 و2015م، بالإضافة إلى وثائق وتقارير المراجعة الدفاعية الصادرة في سنة 2010م، تتجلى الخيوط العريضة في فهم المنطلقات الأساسية لتعامل إدارة باراك أوباما الديمقراطية مع التحدي الإيراني وما تشكله من تهديدات أمنية للولايات المتحدة الأمريكية من منظور الإدارة الديمقراطية، ويعد الملف الإيراني من أعقد الملفات التي طرحت على أجندة عمل إدارة أوباما بل وحتى الإدارات الديمقراطية والجمهورية السابقة على حد سواء ؛ حيث تشكل إيران معضلة استراتيجية أمنية حقيقية للولايات المتحدة وذلك لتداخل وتقاطع المصالح الاستراتيجية الأمريكية والإيرانية في منطقة الشرق الأوسط ؛ لما رأته الولايات المتحدة الأمريكية لقيام الثورة الإسلامية الإيرانية من خطر يهدد المصالح الأمريكية ويخل بأمن ووجود إسرائيل وبقية الأهداف الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة.

تبنت إدارة باراك أوباما منهجاً مغايراً لما إتبعته إدارة جورج بوش الإبن تجاه إيران من خلال إستقراء التحولات الاستراتيجية التي حملتها وثيقة الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010م، وذلك بإستخدام النهج الدبلوماسي وسياسات أقل تشدداً وتلين الخطاب الأمريكي تجاه إيران، بدل سياسة المواجهة والتهديد والوعيد بالتدخل العسكري التي مارستها الإدارة الجمهورية السابقة، وقد صرح باراك أوباما في أكثر من مناسبة خلال حملته الإنتخابية إلى غاية فوزه في الانتخابات أنه سيعمل على فتح قنوات حوار وإلتقاء المسؤولين الإيرانيين لحل القضايا العالقة وبالاخص الملف النووي الإيراني، وفتح صفحة جديدة بين البلدين وإعادة دمجها في المجتمع الدول. وفي هذا الصدد يورد باراك أوباما في مقدمة وثيقة الأمن القومي لسنة 2010م قائلاً: "..ولن يتحقق أمننا على

[74]- **تقرير المراجعة الدفاعية 2010**، وزارة الدفاع الأمريكية، متاح على الرابط:
http://archive.defense.gov/qdr/formatted%20Exec%20Summ%20_ARABIC_.pdf

المدى الطويل من قدرتنا على زرع الخوف في الشعوب الأخرى ولكن من خلال قدرتنا على التحدث مع آمالهم..."[75].

أدركت إدارة باراك أوباما الديمقراطية أهمية الحفاظ وتنمية القوة الأمريكية وحماية المصالح الأمريكية وضمان أمن الحلفاء الشركاء وبالتحديد في منطقة الشرق الأوسط. كركائز أساسية في صياغة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الشاملة، وذلك في ظل التغيرات الهيكلية التي يعاني منها النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، التي أفضت إلى بروز تحديات وتهديدات لم تعهدها الولايات المتحدة الأمريكية في السابق، حتى وإن لم تكن في نفس مستوى التهديدات التي كان يشكلها الإتحاد السوفيتي على الولايات المتحدة الأمريكة من وجهة نظر القائمين على الشأن الأمريكي والذي أعتبر أخطر تهديد واجه الولايات المتحدة الأمريكية منذ نشوئها. وعلية، فإن القوة الأمريكية وحماية المصالح الأمريكية وتأمين أمن الحلفاء تشكل المنطلقات الرئيسية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة أوباما الديمقراطية تجاه إيران، وكيفية التعامل مها في تحديد المخاطر والفرص والأهداف.

1-1)- تحديث القوة الأمريكية وضمان تفوقها:

اتهجت إدارة أوباما الديمقراطية منذ تسلمها الحكم إلى تعزيز مفهوم القوة الأمريكية وتفوقها كاستجابة للتحديات الأمنية الإيرانية وضمان أعلى مستويات الردع ضد إيران والخصوم المحتملين، بالإعلان عن الموازنة الدفاعية الجديدة لعام 2011م والتي قدرت بـ 708.8 مليار دولار التي زادت بنحو 44 مليار دولار عن الأعوام السابقة[76]، إن الهدف المسطر من هذه الخطوة هو زيادة فعالية الردع للتحديات التي يفرضها الخصوم والأعداء واللاعبين الحكوميين وغير الحكوميين من خلال دعم وتقوية القدرات الجوية والبحرية والأرضية الأمريكية المدعومة بالإمكانيات الفضائية، وبمنظومة الدفاع الصاروخي وبانتشار عالمي فعّال للقوات الأمريكية وبأسلحة نووية، بما يجعلها قادرة على خوض نزاعات محدودة وكبيرة في بيئة صعبة ومعقدة تفرض بذل أقصى المجهودات الوقائية والإحترازية لمواجهة هذه التحديات، ففي الفقرة الأولى من وثيقة الأمن القومي الأمريكي 2010م

[75]- **National Security Strategy of America**, **May 2010**, Washington: The White House,p5, Available on the link:
http://nssarchive.us/NSSR/2010.pdf

[76]- علي حسن باكير، **المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010**، تاريخ أخر تعديل: 2010/3/30، تاريخ الإطلاع: 2018/3/23، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/20117211350246169.html

تقول الاستراتيجية "في مطلع القرن الحادي والعشرين تواجه الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة واسعة من التحديات لأمننا القومي، وكما أن الولايات المتحدة الأمريكية ساعدت على تحديد مسار القرن العشرين، علينا أن نبني الأن مصادر القوة أمريكا ونفوذها، وأن نصوغ نظاماً دولياً قادراً على التغلب على تحديات القرن الحادي والعشرين"[77].

وفي هذا المجال إتبعت إدارة باراك أوباما استراتيجية متكاملة الجوانب لإعادة صياغة القوة الأمريكية بحيث قامت على:

- تخطي المأزق العراقي الذي استنزف القدرات الأمريكية. وحد من قدرة التحركات الأمريكية في المنطقة وأضعف دورها في المنطقة وتركت الباب مفتوح لإيران لملء الفراغ الإستراتيجي في سبيل تقوية برنامجها النووي ودعم الجماعات الحليفة لها، وجعلت الولايات المتحدة الأمريكية تقدم تضحيات جسيمة لم يكن لها أي داعي من نظر إدارة باراك أوباما[78]، وذلك بالانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية من العراق، فهذا الإجراء سيكون عامل ضغط ضد إيران التي تشعر بأريحية كبيرة في انغماس الولايات المتحدة الأمريكية في المأزق العراقي؛
- إعداد ترتيبات أمنية قائمة على أولوية القيادة الأمريكية في إطار العمل متعدد الأطراف مع الشركاء الدوليين، وخاصة دول حلف الناتو لمواجهة التحديات الأمنية الإيرانية لاسيما وأن معاهدة الحلف تنص على الدفاع المشترك في حالة تعرض مصالح إحدى دول الحلف للخطر، وفي هذا السياق تقول استراتيجية الأمن القومي لسنة 2010م "بلدنا يمتلك سمات القيادة التي دعمت قيادتنا منذ عقود عبر التحالفات الدولية المتينة القوية، القوة العسكرية التي لا مثيل لها..."[79] وعليه فقد ركزت الإدارة الديمقراطية على مبدأ الشراكة الدولية للولايات المتحدة الأمريكية مع الفاعليين الدوليين لإدارة الأزمات الدولية لا انفراد الولايات المتحدة وتحمل الأعباء وحدها.

1-2)- حماية المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط:

لطالما شكلت المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم ككل المنطلق الرئيس في صياغة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية، ويقوم التعريف التلقيدي للمصالح الأمريكية على أمن الموارد

[77] - National Security Strategy of America, May 2010, **op.cit**, p 1.

[78]- علاء بيومي، **مرجع سابق**، ص 69.

[79]- National Security Strategy of America, May 2010, **op.cit**, p 1.

الطاقوية في الشرق الأوسط، وتصنف المصالح الأمريكية في المنطقة بمصالح إستراتيجية واقتصادية، وتكمن المصلحة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في الحيلولة دون خضوع منطقة الخليج لهيمنة أي قوة عالمية أخرى. وبالتالي لابد من تحييد الأطماع الإيرانية في منطقة الخليج وضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز والعمل على تعظيم قدرة واشنطن على التأثير في قدرة الفاعليين الأقلميين بما يحقق المصالح الإستراتيجية الأمريكية.

أما المصلحة الاقتصادية فإنها تنحصر في ضمان تدفق النفط بأسعار مناسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وحماية الإستثمارات الأمريكية المنتشرة في المنطقة وسوق السلاح الأمريكي الرائج في المنطقة، وما يرتبطه من إستقرار لدول الخليج الغنية بالنفط بغية الحفاظ على قوة الإقتصاد الأمريكي منبع القوة الأمريكية العالمية. وهنا تقول استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010م " ..الإلتزام بتجديد اقتصادنا الذي هو منبع قوتنا...في الوقت الذي نعيد فيه بناء القوة الإقتصادية التي تعتمد على دورنا القيادي نعمل على الدفع نحو تحقيق نمو متوازن ومستدام يعتمد على الرخاء والإستقرار العالمي..."[80] وهنا ربطت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية تعزيز دور أمريكا القيادي والطلائعي بتحقيق القوة الاقتصادية.

1-3)- حماية الحلفاء والشركاء الإقلميين في الشرق الأوسط:

تلتزم الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود طويلة بحماية حلفائها وشركائها في منطقة الشرق الأوسط، وتشكل هذه السياسة أحد أعمدة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، كمنطلق قوة في مجابهة التحديات الإيرانية من خلال إستخدامها كوسائل وأوراق ضغط ضد إيران وإبراز قوة الوجود الأمريكي من خلال حماية هذه الدول ودعمها بكل وسائل القوة والتفوق خاصة في الجانب التسلحي والعسكري، لاسيما دول الخليج وإسرائيل. إن تجديد هذا الإلتزام يعد أمراً مهماً وحيوياً لضمان الأمن والإستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد قالت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2015م[81] "تبقى الدبلوماسية والقيادة الأمريكية وبدعم من جيش قوي أساسية لردع العدوان بين الدول من خلال تأكيد إلتزاماتنا مع شركائنا وحلفائنا وسوف نجعل تلك الدول التي تهدد جيرانها وتنتهك المعايير الدولية الأساسية تدفع الثمن

[80]- Ibid, p 2.

[81]- **National Security Strategy of America**, **February 2015**, Washington: The White House,p10, Available on the link: https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf

..."، وما تجدر الإشارة به هنا إلى أن استراتيجية الأمن القومي لسنة 2015م ربطت الوسائل الدبلوماسية بالقوة العسكرية كأساس للتحرك ضد الدول التي تهدد مصالح الولايات المتحدة وأمن حلفائها كمنطلق قوة، وهذا ما يؤكد أولويات الخيارات الدبلوماسية لإدارة أوباما في التعامل مع الدول المعادية .

وقد شكل البرنامج النووي الإيراني أبرز تهديد واجه دول الخليج الحليفة لواشنطن، بالإضافة إلى إسرائيل التي هددت في أكثر من مناسبة على أنها لن تردد في شن هجوم عسكري بصورة انفرادية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية[82]. إذا لم ينجح المجتمع الدولي في ثني إيران عن مساعيها النووية، رغم أن الأخيرة تدحض المزاعم الإسرائيلية والغربية، وتصر على أن برنامجها النووي موجه للأغراض السلمية، وأن من حق إيران إمتلاك التكنولوجيا النووية السلمية. وتدرك إدراة أوباما جيداً استحالة تصور سيناريو ضربة عسكرية إسرائيلية ضد إيران وأن هذا التحرك لا يصب في المصلحة الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، رغم إشارتها إلى عدم استبعاد هذه الخيار إن لم تستجب إيران للمطالب الدولية واعتبارها البرنامج النووي أكبر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية، وفي هذا السياق أتى التحرك الأمريكي باعتماد الوسائل الدبلوماسية مدعوما بالقوة الأمريكية لمواجهة التحدي النووي الإيراني، وطمأنة الحلفاء والشركاء بنجاعة هذا الخيار وأن الولايات المتحدة تلتزم بأمن واستقرار حلفائها في المنطقة، وفي هذا الإطار تضمنت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010م عزم الولايات المتحدة الأمريكية على مواجهة المخاطر النووية الإيرانية التي تهدد مصالحها باعتبار أن أمن حلفائها من أمنها وأمن مصالحها في المنطقة؛ وذلك بالقول: "لا يوجد تهديد للشعب الأمريكي أخطر من أسلحة الدمار الشامل، لاسيما الخطر الماثل في سعي متطرفين عنفين لحيازة أسلحة نووية انتشارها لدى دول أخرى، ولهذا السبب فإننا نسعى لتنفيذ برامج شاملة لمنع الانتشار النووي، مبنية على أساس حقوق ومسؤوليات الدول.....كما سنقوم بتعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي، لكونها الدعامة الأساسية لمنع الإنتشار النووي، وفي الوقت ذاته نعمل من خلال هذه المعاهدة لمحاسبة دول مثل إيران وكوريا الشمالية، لإحجامها عن الوفاء بإلتزاماتها الدولية..."[83].

---

[82]- الجزيرة نت، **أسباب تمنع إسرائيل من شن حرب على إيران**، تاريخ آخر تعديل: 2012/8/25، تاريخ الإطلاع: 2018/3/28، متاح على الرابط :

http://www.aljazeera.net/news/presstour/2012/8/25/

[83] - National Security Strategy of America, May 2010, **op.cit**, p 4.

المطلب الثاني: غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة أوباما الديمقراطية تجاه إيران

إن ما يجب فهمه هو أن صياغة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية وتحديد أهدافها من منطلق الرؤية الديمقراطية لا يحيد من المنطق الوظيفي القائم على التداول السلس والمرن للسلطة بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري الذي تدار به الولايات المتحدة الأمريكية. فمنطق الثنائية الحزبية المعمول به في إدارة الولايات المتحدة الأمريكية يقوم أساساً على تلبية متطلبات وأهداف الولايات المتحدة الأمريكية داخلياً وخارجياً. فمهما اختلفت الايديولوجيات الفكرية والوسائل وأنماط التسيير بين الحزبين فإن الغاية واحدة خاصة فيما يتعلق بالشأن الخارجي وهو الحفاظ على القوة الأمريكية وتأثيرها الخارجي وحماية المصالح الأمريكية، فالحضور الديمقراطي يعني التركيز على الجانب الأمني وتقوية الاقتصاد الأمريكي ورفاهية المواطن الأمريكي، واستعمال الدبلوماسية والشراكة الدولية في حلحلة الأزمات الدولية، أما الحضور الجمهوري فيعني الاهتمام أكثر بمسائل الدفاع، والهيمنة الأحادية الأمريكية في العالم والحفاظ على التفوق العسكري النوعي الأمريكي، وامكانية شن الحروب مطروح دائما، فالجمهوريون لايذهبون للحروب إلا وأمريكا قوية اقتصادياً ومحصنة داخلياً. والديمقراطيون لايأتون إلى السلطة إلا ولهم الفرصة في معالجة مخلفات الجمهوريين في الأمن والاقتصاد[84]، هذه هي الصيغة المتناغمة التي تعمل وفقها منظومة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

من خلال الرؤية الديمقراطية لإدارة أوباما في صياغة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية هدفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحجيم خطر الإرهاب النووي، وكذلك الانتشار النووي بين الدول خاصة بين الدول التي تختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وتضع المراجعة الدفاعية الأمريكية الخاصة بالوضع النووي لعام 2010م إيران على رأس هذه الدول. ومن هنا انبرت الجهود الأمريكية في كبح مساعي إيران النووية ومواجهة تهديداتها الأمنية في المنطقة، بإنماء وتقوية مظلة الردع الأمريكي واستكمال برامج الدرع الصاروخية في أوروبا والشرق الأوسط وإضفاء تحسينات عليها، لمواجهة الصورايخ البالستية الإيرانية كاجراءات وقائية لحماية المصالح الأمريكية. وهذا ما عبر عنه تقرير المراجعة الدفاعية لسنة 2010م بالقول: "..من خلال الحفاظ على رادع نووي ذي

---

[84]- أكرم حجازي، **الإستراتيجيات الأمريكية والتحالفات الدولية**، منتدى المفكرين المسلمين ومركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، تاريخ آخر تعديل: (لا يوجد)، تاريخ الإطلاع: 2018/4/1، متاح على الرابط:
http://almoraqeb.org/2016/06/10/

مصداقية وتعزيز ينيان الأمن الإقليمي بالدفاعات الصاروخية والقدرات العسكرية التقليدية الأخرى.. "[85]

من خلال تحليل المضامين الاستراتيجية لوثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنوات 2010م و2015م بالإضافة إلى الوثائق الصادرة عن الهئيات الرسيمة الأخرى كاستراتيجية الدفاع الوطني والاستراتيجية الوطنية العسكرية الأمريكية التي تصدرهما وزارة الدفاع الأمريكية البنتاغون، نجد أن إدارة أوباما الديمقراطية سعت، إلى تبني استراتيجية أمنية متكاملة تجاه إيران والدول الأخرى ذات الطموحات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية، والمنظمات الإرهابية والفواعل اللاتناظرية التي تقوض منظومة الأمن العابر للقارات. وتشكل تحدي وتهديد للأمن القومي الأمريكي في ظل بيئة أمنية ترى فيها القيادة الأمريكية أنها سريعة التغيير متأثرة بعوامل عدة أبرزها: تداعيات العولمة التي أدت إلى انفتاح الأسواق وصعود قوى صناعية جديدة، كما تنامت امكانية المواجهة النووية وأشكال الإرهاب والعنف المنظم إنه عصر المواجهة على حد تعبير آلان بلانتي[86]- وانتشار التكنولوجيا بشكل زاد من خطر فقدان الولايات المتحدة الميزة التنافسية في مجال التكنولوجيات المدنية والعسكرية المتطورة.

شكلت إيران في ظل الاضطراب الذي شهدته البيئة الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال ماسمي دعائياً بأحداث الربيع العربي التي مست عدداً من الدول العربية من تونس إلى مصر وليبيا واليمن بسوريا، وبروز تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)" واحتلاله مناطق واسعة من التراب العراقي والسوري أبرز تحدي واجه إدارة باراك أوباما الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط. ففي استراتيجة الأمن القومي لكل من عام 2010م-2015م من خلال تفكيك مضامينها الاستراتيجية، تركزت الأهداف الأمنية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم ككل في النقاط التالية:

- تعزيز الدفاع القومي الأمريكي وتحديث القوة الأمريكية؛
- تقوية الإقتصاد الأمريكي؛
- تعزيز وتدعيم الأمن القومي الداخلي من خطر الإرهاب[87]؛

---

[85]- **Nuclear Posture Review Report**, **U.S. Department of Defense**, April 2010, p7, Available on the link:
https://www.defense.gov/News/Special-Reports/NPR/

[86]- قاسم حجاج، **فجر العولمة الجديدة**، ط1، (الجزائر: دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، 2013، ص 123).

[87]- National Security Strategy of America, May 2010, **op.cit**. p1.

- مكافحة الإرهاب في أفغانستان ودحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛
- منع إيران وكوريا الشمالية وسوريا وليبيا من حيازة أسلحة الدمار الشامل[88]؛
- الالتزام مع الحلفاء والشركاء في مواجهة التهديدات الأمنية؛
- تقوية العمل الجماعي داخل المؤسسات الدولية الذي يمكن أن يخدم المصالح المشتركة.

من خلال استقراء وتحليل الغايات والأهداف الأمريكية المعلنة في وثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2010م و2015م فيما يخص الجانب الأمني. نرى أن الغاية المركزية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة أوباما تجاه إيران محصورة في منع إيران من امتلاك أسلحة الدمار الشامل والحؤول دون ذلك بأي وسيلة، فقد تبنت إدارة أوباما الديمقراطية النهج الدبلوماسي من خلال آلية المفاوضات مع إيران بالشراكة مع المؤسسات الدولية والفاعليين الدوليين فيما عرف بمجموعة 5+1 (الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – الصين – فرنسا – بريطانيا + ألمانيا)، التي تولت المفاوضات النووية مع إيران لغرض وقف برنامجها النووي. وفي هذا السياق قالت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لسنة 2010م "علينا تقوية وتعزيز المؤسسات الدولية وتنشيط العمل الجماعي الذي يمكن أن يخدم المصالح المشتركة مثل القضاء على التطرف العنيف ووقف انتشار الأسلحة النووية، وضمان تأمين المواد النووية..."[89]. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة تبنت استراتيجية المسار الثنائي (الولايات المتحدة – إيران)، والمسار المتعدد الأقطاب (مجموعة 5+1 وإيران) في المفاوضات النووية مع إيران، حيث توجت هذه الاستراتيجية بتوقيع اتفاقية نهائية بين إيران والدول الست الكبرى في 14 جويلية 2015م في العاصمة النمساوية فيينا، أنهى مسلسل المفاوضات الماراثونية بين إيران والدول الكبرى رغم معارضة تيار المحافظين في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى إسرائيل لبنود الاتفاق النووي.

عُدت السياسات الإيرانية الداعمة لنظام المالكي في العراق أثناء رئاسته لمجلس الوزراء العراقي وقمعه للإنتفاضات الشعبية في المدن العراقية ذات الغالبية السنية فيما عرف بثورة العشائر، ووقوفها مع نظام الرئيس بشار الأسد، ومشاركة وحدات عسكرية من قوات الباسيج[*] في الحرب الأهلية السورية وعملية تحرير العراق أيضاً. أسباباً جوهرية في نشوء وتمدد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو ما يعرف بتنظيم داعش وشكل بيئة أمنية خصبة لتزايد صفوف المجندين داخل التنظيم، الذي أخلط الأوراق الأمريكية وزاد من هشاشة الوضع الأمني للمنطقة، وأصبحت سوريا

[88]- National Security Strategy of America, February 2015, **op.cit**. p11.

[89]- Ibid, p3.

والعراق قاعدة انطلاق للتنظيم في شن هجمات تفجيرية ضد المصالح الأمريكية والغربية. فقد حددت وزارة الأمن الداخلي الأمريكي في تقرير لها عام 2016م أن 40% من هجمات داعش استهدفت الولايات المتحدة ومصالحها في الخارج، ووضع التقرير الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى لهجمات تنظيم (داعش)[90].

وفي هذا الإطار رأت الإدارة الديمقراطية لباراك أوباما أن إيران عامل تهديد للأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ويهدد المصالح الأمريكية، وعليه ربطت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة أوباما بين مكافحة تنظيم (داعش) واحتواء التهديد الإيراني، وتمدد نفوذها في العراق وسوريا وتهديدها لسيادة الدول الحليفة لواشنطن عبر أذرعها العسكرية والسياسية التي تعمل سراً وعلناً في بعض دول الشرق الأوسط، كغاية إستراتيجية أمنية لحماية المصالح الأمريكية المتمثلة في الإمدادات النفطية المهمة في دعم الإقتصاد الأمريكي وإستقرار الإقتصاد العالمي وأمن الطاقة، وكذلك السعي لحماية الحلفاء والشركاء، وبالأخص إسرائيل والشريك الأوروبي من تأثيرات المناخ الأمني السلبي القائم في الشرق الأوسط، التي برزت في مشكلة تدفق اللاجئين إلى أوروبا بأعداد هائلة فهي المعضلة الأمنية الكبيرة التي واجهت دول الإتحاد الأوروبي ولا زالت تعاني منها. واستغلال تنظيم (داعش) مشكلة اللاجئين لإختراق الدول الأوروبية أمنيا عبر اندساس عناصر داعش داخل صفوف اللأجئين، بالإضافة إلى الحؤول دون وصول الأسلحة غير التقليدية للمنظمات الإرهابية في المنطقة.

*- وتعني قوات تعبئة الفقراء والمستضعفين، هي قوات شبه عسكرية تتكون من متطوعين من المدنيين ذكور وإناث، أسست بأمر من القائد السابق للثورة الإسلامية روح الله الخميني في نوفمبر 1979م.، معرفون بالولاء التام للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية، تشارك في أنشطة مثل الأمن الداخلي وتوفير الخدمات الاجتماعية، وقد تم توثيق عملية مشاركة عناصر من قوات التعبئة الباسيج في الحرب الدائرة بسوريا.

[90]- قناة العالم، **داعش حاولت تنفيذ 100 هجوم في الغرب ..نجحت في 44% منها**، تاريخ آخر تعديل: 2016/8/5، تاريخ الإطلاع: 2018/3/18، متاح على الرابط:

http://www.alalam.ir/news/1846914/-

الأهداف المركزية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة باراك أوباما تجاه إيران

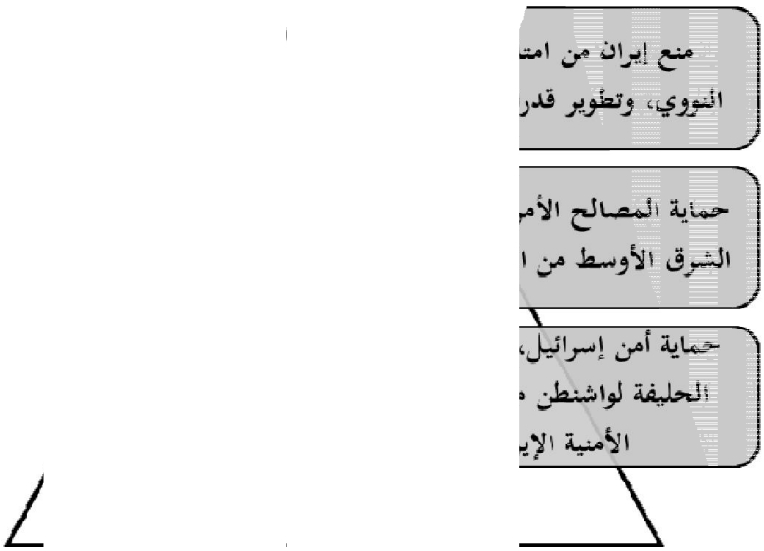

الشكل (1): إعداد وتصميم الطالب.

حملت البيئة الأمنية ذات الطبيعة الديناميكية في الشرق الأوسط مجموعة من الفرص والمخاطر بالنسبة للعلاقات الأمريكية الإيرانية، فبروز (داعش) وتشكيل تحالف دولي لمحاربته عام 2014م أتاح فرص التقارب والانضواء تحت لواء واحد في محاربة هذا التنظيم الذي اعتبرته كلا الدولتين خطراً على أمنهما القومي. غير أن هذا السيناريو لم يقم لرفض إيران المشاركة في هذا الحلف على لسان المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي[91]، وعدم قبول دول الخليج السنية أن تكون إيران طرفاً في هذا الحلف، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن متحمسة لدخول إيران هذا الحلف فدخولها للحلف يعني اعترافاً أمريكاً غربياً بالتدخل العسكري الإيراني على الأرض في سوريا لدعم نظام الأسد الحليف الاستراتيجي لإيران، التي سعت إدارة أوباما لإسقاطه عبر دعم المعارضة السورية المعتدلة. فالولايات المتحدة أدانت التدخل العسكري الإيراني في الأزمة السورية ورأت فيه عملاً يعمق الأزمة ويخل بإستقرار المنطقة ويقوض أمن إسرائيل ويجعلها في مرمى الصواريخ

[91] – قناة الميادين، **خامنئي: الأميركيون طلبوا منا التعاون معهم في محاربة داعش ونحن رفضنا لأن أيديهم "ملطخة بالدماء"**، تاريخ آخر تعديل: 2014/09/15، تاريخ الإطلاع: 2018/03/11، متاح على الرابط:
http://www.almayadeen.net/news/593062/

الإيرانية، فمن الأهداف الأمريكية تجاه إيران ردعها من التدخل في الشؤون العربية، وطمأنة شركائها من أن الولايات المتحدة ترفض الهيمنة الإيرانية في المنطقة وأنها تعمل جاهدة لمنع ذلك[92].

المطلب الثالث: آليات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد إدارة باراك أوباما

لا يمكن فهم استراتيجية أي دولة مها كان توجهها ومجالها أمني، سياسي، اقتصادي، ثقافي ..الخ من دون الولوج إلى مرجعيتها الفكرية واطارها النظري الذي تصاغ فيه، وبنائتها الفكرية التي تستمد من رؤية معينة، تترجم إلى أفعال وسياسات وأداءات استراتيجية للدولة، بوسائل وآليات محددة، بشكل منسجم مع هذه الروئ الفكرية لضمان تطبيقها بشكل جيد على أرض الواقع، بغية الوصول إلى الغايات والأهداف المرسومة ضمن هذه الاستراتيجية.

إن المرجعية الفكرية لإدارة أوباما الديمقراطية في صياغة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لا تخرج عن سياق الفكري العام للحزب الديمقراطي في تحديد الأهداف والوسائل والآليات الاستراتيجية المنتهجة في إدارة منظومة الحكم الأمريكية خلال فترة ولايته داخلياً وخارجياً. فمن المعروف حين وصول الحزب الديمقراطي للحكم يتم التركيز على الوضع الداخلي بشكل أساسي من خلال تقوية الإقتصاد الأمريكي وتعزيز رفاهية المواطن الأمريكي، كما يهتم الحزب الديمقراطي بما تقدمه مراكز ومخازن التفكير من رسم للسياسات والاستراتيجيات التي تقود صانع القرار الأمريكي لصوغ مواقفه وأولوياته تجاه الأطراف الدولية والفواعل اللاتناظرية. فالقوة الداخلية هي انعكاس للقوة الخارجية الأمريكية في المنظور الديمقراطي وهذا ما عبرت عنه وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010م بالقول "إن ما يحدث داخل حدودنا سيقرر حجم قوتنا ونفوذنا وراء هذه الحدود"[93]. إن القوة الأمريكية بكل أشكالها واستخداماتها تعد الآلية الأساسية في ردع التحديات والتهديدات الأمنية التي تعيشها الولايات المتحدة لاسيما مع بدايات القرن الحادي والعشرين، الذي حمل متغيرات عميقة في بنية النظام الدولي ومناخه الأمني الذي يعج بالأزمات والحروب والثورات والنزاعات الحدودية بين الدول، أثرت بشكل جلي في تحديد المسارات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية من حيث الوسائل والآليات والاستخدامات والأهداف.

---

[92] – أولبرايت هادلي، وستيفين هادلي، **استراتيجية جديدة للشرق الأوسط**، تقرير مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلنطي، 2016، متاح على الرابط:
http://idraksy.net/wp-content/uploads/2017/01/MIDDLEEASTNEWSTRATEGY.pdf

[93] – National Security Strategy of America, May 2010, **op.cit**. p9.

اعتمدت الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م، آلية القوة الخشنة في فرض رغباتها وسياستها واستراتجياتها من أجل حماية مصالحها والقضاء على الخصوم، وهذا ما طبق فعلياً في العراق وأفغانستان، غير أن هذا المسار خلف نتائج مؤلمة للولايات المتحدة على الصعيد الاقتصادي والأمني، ومع قدوم إدارة باراك أوباما إلى الحكم أصبح من الواضح وبشكل متزايد أن معظم تحديات الأمن القومي التي تواجه الولايات المتحدة يجب معالجتها من خلال مسارات استراتيجية متعدد الأبعاد لاسيما تجاه قضايا منطقة الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار تبنت إدارة باراك أوباما مفهوم القوة الذكية كأداة استراتيجية في النظام الدولي. طور جوزيف ناي Joseph Nye وريتشارد أرميتاج Richard Armitage هذا المفهوم داخل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS وخرج إلى حقل الدراسات السياسية والاستراتيجية بمسمى نظرية القوة الذكية Smart Power [94] كآلية للتغيير في الاستراتيجية الأمريكية الشاملة نتيجة تراجع الأداء الاستراتيجي الأمريكي، وتقهقر صورة أمريكا ونفوذها في العالم.

ويقوم هذا المفهوم على توليف متوازن من القوة الصلبة والناعمة حيث يصف جوزيف ناي، مساعد وزير الدفاع السابق في عهد بيل كلينتون والعميد السابق لكلية كينيدي للحكم في جامعة هارفارد، القوة الذكية بأنها "القدرة على الجمع بين القوة الناعمة Soft power والقوة الخشنة – الصلبة Hard Power في استراتيجية واحدة للتأثير في سلوك الآخرين"[95]. ويرى في كتابه مستقبل القوة[96] أن القوة الذكية هي "الإدماج الذكي وشبكة العمل الدبلوماسي والدفاع والتنمية والأدوات الأخرى لما يسمى بالقوة الموجعة والناعمة"، وعليه يمكن القول أن هذه الاستراتيجية تقوم على التوظيف الأمثل لعناصر القوة الخشنة – الصلبة وعناصر القوة الناعمة الأمريكية لمواجهة التحديات والتهديدات المعقدة التي يزخر بها النظام الدولي.

---

[94]- مايكل كوكس، **القوة الذكية بديل لثنائية الصلبة والناعمة**، مجلة أفاق المستقبل، العدد 4، الإمارات، 2010، ص 51، متاح على الرابط:
http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3173_issue4.pdf

[95]- سيف الهرمزي، **مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً**، ط1، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص 57). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://ia800605.us.archive.org/27/items/005VX/005VW00441.pdf]

[96]- جوزيف ناي، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع، **مستقبل القوة**، ط1، (مصر: المركز القومي للترجمة، 2015، ص 241). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://drive.google.com/file/d/0B6iPTxW6AdOlaUN0amNGcmJreGs/view]

مكونات القوة الذكية

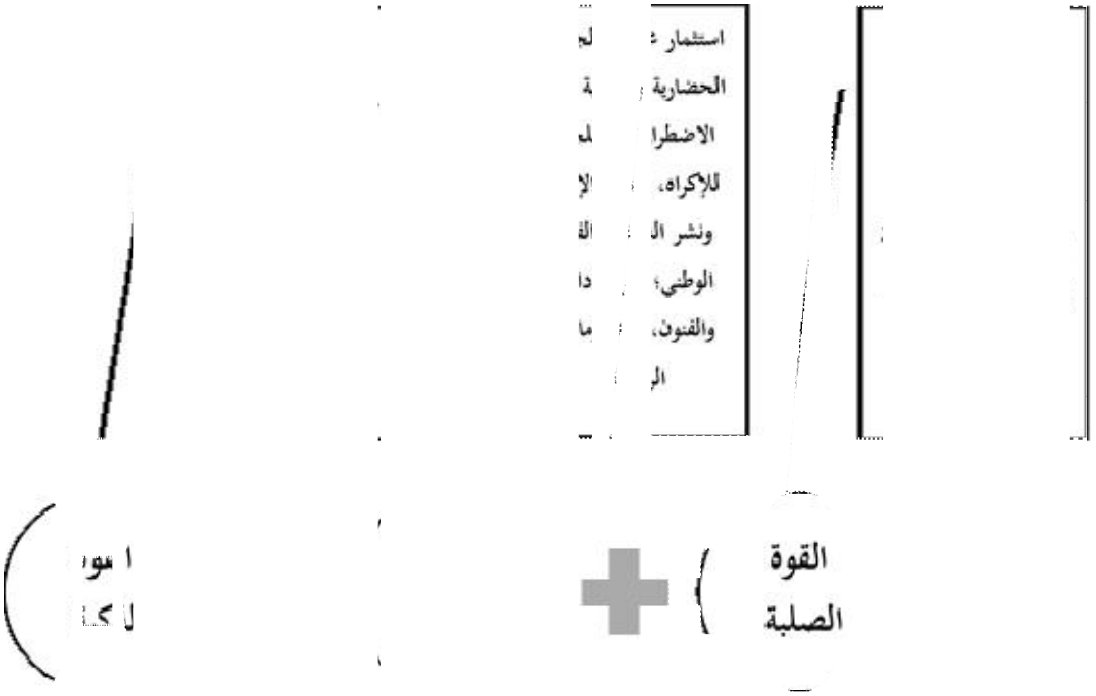

الشكل (2): إعداد وتصميم الطالب.

توجهت إدارة أوباما الديمقراطية إلى استخدام تكتيكات مرنة وصلبة في آن واحد ضد الدول التي تتخذ مواقف معادية للولايات المتحدة الأمريكية في إطار آلية القوة الذكية، من خلال إدراكها بأن القوة العسكرية ليست الخيار الأمثل دائما والوحيد في درء المخاطر رغم أنها قد تتيح الإخضاع التام للخصوم، غير أن تكلفتها باهضة وخطورتها مرتفعة ؛ وهذا ما أيقنته إدارة باراك أوباما بعد التداعيات السلبية التي خلفتها استراتيجية الضربات الاستباقية لإدارة جورج بوش الإبن في العراق وأفغانستان على الاقتصاد والأمن الأمريكي، وتصدع المكانة العالمية للولايات المتحدة. وعليه فقد وضعت إيران كهدف تطبيقي لهذه الاستراتيجية، وذلك بتفعيل جملة من التكتيكات الاستراتيجية ودمجها في استراتيجية واحدة ذات هدف واحد هو إذعان الطرف الإيراني للمطالب الأمريكية وتحجيم تهديداته الأمنية، وتمثلت هذه التكتيكات في العقوبات الاقتصادية، السياسات العقابية، والعلميات الإلكترونية الموجهة والدعاية، ودعم المعارضة في الداخل والخارج. كل هذه

التكتيكات وجدت مجالا واسعاً للتطبيق على أرض الواقع ضد إيران خلال إدارة باراك أوباما الديمقراطية، نتناولها بالتفصيل على النحو التالي:

1) العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران:

تعد العقوبات الاقتصادية الركيزة الأساسية في استراتيجية القوة الذكية الأمريكية تجاه إيران، فقد دأبت واشنطن على سن حزمة من الإجراءات الاقتصادية العقابية، وذلك ضمن مسارين مسار أحادي ومسار دولي، فالمسار الأحادي شمل فرض عقوبات أمريكية تجاه إيران؛ ففي جانفي 2010م أعلنت إدارة أوباما قانون عقوبات شاملة ضد إيران يهدف لمنع الاستثمار فيها، أتبعتها إدارة باراك أوباما بقرار آخر في جوان 2011م، إستهدف تجميد الأصول المالية لقوات الحرس الثوري الإيراني وشخصيات بارزة في جهاز الباسيج الإيراني، وصنفت إدارة أوباما إيران في نفس العام منطقة رئسية لتبييض الأموال في العالم في مسعى أمريكي لمنع البنوك الدولية من التعامل مع إيران[97]. أما المسار الدولي فيدخل في سياق الضغط الأمريكي على مجلس الأمن والهيئات الدولية الأخرى لفرض عقوبات دولية ضد إيران لإحجامها على الوفاء بالتزاماتها الدولية حيال برنامجها النووي، فقد أصدر مجلس الأمن الدولي في 9 جوان 2010م القرار رقم 1929[98] الذي يهدف إلى تشديد العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران ومنع شخصيات بارزة مشاركة في البرنامج النووي الإيراني من السفر وتجميد أصولها المالية، كإجراء عقابي تجاه إيران لاستمرارها في مساعيها النووية، فالعقوبات الاقتصادية هي العصا ومسألة رفعها هي الجزرة، فهي استراتيجية استخدمت من طرف إدارة أوباما كورقة ضغط خلال المفاوضات الدولية مع إيران في اطار مجموعة 5+1 لدفعها عن المضي قدما في برنامجها النووي.

---

[97]- الجزيرة نت، **سجل العقوبات الدولية ضد إيران**، تاريخ آخر تعديل: 2012/1/23، تاريخ الإطلاع: 2018/3/22، متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/23/

[98]- مجلس الأمن الدولي، الجلسة 6365، **القرار رقم 1929**، تاريخ الإطلاع: 2018/4/11، متاح على الرابط:
https://www.state.gov/strategictrade/documents/organization/190380.pdf

2) السياسات العقابية ضد النظام الإيراني[99]:

تمثلت الإجراءات السياسية العاقبية الأمريكية تجاه إيران في تحشيد الرأي العام الدولي ودفع الدول إلى الأخرى الحليفة لواشنطن إلى اعتبار إيران دولة مارقة تهدد الأمن والسلم الدوليين، وجب مقاطعتها سياسياً واقتصاديا وعزلها دولياً، فالتمثيل الدبلوماسي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية منعدم منذ قطع العلاقات الدبلوماسية عام 1980م. في حين تقوم السفارة السويسرية برعاية المصالح الأمريكية في إيران، كما سعت السياسة الأمريكية إلى ابعاد إيران من أي تسوية اقليمية أو دولية تكون طرفاً فيها، فقد استبعدت إيران من مؤتمر جنيف الدولي 2 حول سوريا في 22 جانفي 2014م نتيجة ضغط أمريكي ومن المعارضة السورية لرفضها القبول ببنود اتفاق جنيف 1، ودعمها نظام الأسد عبر نقل مقاتلين إيرانيين للقتال إلى جانب القوات السورية النظامية.

3) العلميات الإلكترونية الموجهة والدعاية ضد النظام الإيراني:

وظفت إدارة باراك أوباما وسائل التواصل الاجتماعي التي أحدثت ثورة في عالم الاتصال والتواصل والمعلومات في أغراض الدعاية والحرب النفسية تجاه إيران، وشكلت أحداث الثورة الخضراء التي شهدتها إيران العام 2009م إثر نجاح أحمدي نجاد في الدورة الثانية للإنتخابات الرئاسية ضد مرشح المعارضة المعتدلة مير حسين موسوي. ما اعتبرته قوى المعارضة انتخابات مزورة، وقد انتشرت احتجاجات عارمة في إيران رفضاً لنتائج الانتخابات وجهتها قوى الأمن الإيرانية بقمع أمني خلف مقتل العشرات واعتقال المئات من قيادات وأنصار المعارضة الإيرانية. وقد سعت الإدارة الأمريكية إلى الاستثمار في وسائل التواصل الإجتماعي والفضاءات الافتراضية لما لها من تأثير كبير على منظومة القيم الاجتماعية بما ينعكس على الوضع السياسي الداخلي لأي دولة، من خلال دعم الاحتجاجات الإيرانية والعمل على شحن الشارع الإيراني، وإدانة السلطات الإيرانية لاستعمالها القوة الغاشمة في تعاملها مع المتظاهرين ؛ وذلك بشن حملة شرسة على وسائل التواصل الإجتماعي تستهدف تشويه النظام الإيراني[100]، بنقل صور ما يحدث في داخل إيران إلى العالم وفضح الانتهاكات الإيرانية لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق صرح مساعد الشؤون السياسية في الحرس

---

[99]- ديفيد غومبرت وهانس بينديك، **القدرة على لإرغام مواجهة الأعداء بدون حرب**، أبحاث مؤسسة راند، 2016، ص 6، متاح على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1000/RR1000/RAND_RR1000z1.arabic.pdf

[100]- سيف الهرمزي، **مرجع سابق**، ص 276.

الثوري الإيراني العميد يد الله جواني "بأن إيران دخلت فعلا ساحة الحرب الناعمة، مشيرا لما وصفه بالدعم الأميركي والإسرائيلي السافر للموسوي بعد الانتخابات"[101].

يؤكد مجموعة من الباحثين والمتتبعين للشأن الإيراني عن وقوف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وراء الهجمة الفيروسية التي تعرض لها البرنامج النووي الإيراني. وقد تعرضت إيران عام 2009م لحملة إلكترونية تمثلت في استهداف فيروس "ستكسنت" و"فيلم" البرنامج النووي الإيراني[102]، تعطلت حينها مجموعة من أجهزة الكومبيوتر الخاصة بأنظمة االمنشآت النووية الإيرانية، وقد هدفت هذه الهجمة إلى اعاقة تقدم البرنامج النووي الإيراني.

مثلت التغيرات الداخلية التي شهدتها إيران بعد الانتخابات الرئاسية عام 2009م الفرصة السانحة لإدارة باراك أوباما في تغيير النظام الإيراني، وسعت جاهدة لتقديم الدعم للحركات الشعبية المناهضة للنظام الإيراني ولو بصورة محدودة، وتركيز الآلة الإعلامية الأمريكية لتغطية هذا الحدث واعتباره ثورة شعبية في وجه الظلم والاستبداد ؛ وهذا ما يدخل في استراتيجية الحرب النفسية وتكتيكاتها باستغلال العالم الإفتراضي عبر وسائل التواصل الاجتماعي (الفيس بوك وتويتر وغيرهما من منصات التواصل الاجتماعي) بغية نقل المعركة للداخل الإيراني والعمل على هز ثقة النظام الإيراني واضعافه.

4) دعم المعارضة الإيرانية في الداخل والخارج:

من بين أهم الأوراق التكتيكية التي وظفتها إدارة باراك أوباما ورقة المعارضة الإيرانية المناهضة للنظام الإيراني، دعمها للأحزاب المعارضة في الداخل الإيراني إبان اندلاع الثورة الخضراء عام 2009م[103] التي تزعمها قادة التيار الإصلاحي أمثال مير حسين موسوي ومهدي كروبي. ويجمع الخبراء والمراقبون أن هذا الدعم اكتسب صبغة محدودة واجهت انتقادات عديدة من كتلة

---

[101]- الجزيرة نت، **الحرس الثوري: حرب ناعمة بإيران**، تاريخ آخر تعديل: 2009/9/3، تاريخ الإطلاع: 2018/4/9، متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/international/2009/9/3/

[102]- رامي عبود، **ديجيتولوجيا، الأنترنت، اقتصاد المعرفة، الثورة الصناعية الرابعة، المستقبل**، (مصر: دار العربي للنشر والتوزيع، 2017، ص 51). [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
https://archive.org/details/ghareebtouse_yahoo_20180420_1609]

[103]- موسوعة، **الحركة الخضراء الإيرانية.. "ثورة" شعبية لم تكتمل**، تاريخ آخر تعديل: (لايوجد)، تاريخ الإطلاع: 2018/4/13، متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/24/

المحافظين الأمريكيين، فقد توجست الإدارة الأمريكية الديمقراطية خيفة من أن يؤثر الدعم الأمريكي الكامل على مسارها التفاوضي مع إيران حيال البرنامج النووي الإيراني، وأن يؤدي إلى مزيد من التصعيد والتعنت الإيراني واستغلالها هذا الموقف لصالحها دولياً، من خلال اتهام الولايات المتحدة الأمريكية بالتدخل في شؤونها الداخلية وأنها دولة لا تحترم القوانين الدولية القاضية باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وهذا ما يمكن أن نسميه بالمهارة الاستراتيجية التي تتميز بيها آلية القوة الذكية في اتخاذ المواقف السليمة التى لا تبنى على خيار واحد أو الاستعجال والارتجال في تحديد الموقف الأمريكي حيال التغيرات الداخلية في إيران دون مراعاة إلى ما قد تؤول إليه الأحداث وهل ستتمكن الثورة الخضراء من من احداث التغيير المأمول أم لا؟.

أما على مستوى الدعم الخارجي للمعارضة فقد نشطت الولايات المتحدة الأمريكية في تقديم الدعم الكامل للمنظمات الإيرانية المعارضة في الخارج لا سيما منظمة مجاهدي خلق الإيرانية التي قارعت النظام الإيراني؛ وشكلت هاجساً طويلاً له ؛ وتعد أبرز حركة إيرانية معارضة للنظام الإيراني، تأسست في عام 1965م تتزعمها مريم رجوي[104]، دخلت في صدام كبير مع نظام ولاية الفقيه لرفضها صيغة نظام الحكم الإقصائية للحركات السياسية الإيرانية الأخرى، ورغم ادارجها على لائحة المنظمات الإرهابية طيلة عقود طويلة إلا أن الولايات المتحدة في ظل حكم إدارة باراك أوباما شطبت منظمة مجاهدي خلق من لائحة الإرهاب في سبتمبر 2012م، وسهلت عملية نقل مقرها من العراق إلى فرنسا بعد الإنسحاب الأمريكي من العراق. وهذا الإجراء سعت منه الولايات المتحدة الأمريكية لحماية هذه المنظمة من خطر أذرع إيران في العراق، وضمان تواصل نشاطها المعارض للحكومة الإيرانية في خارج إيران وداخلها على أمل تقويض نظام الحكم الإيراني واضعاف أركانه وإرخاء قبضته على السلطة وكسر ارادته[105] كأهداف لآلية القوة الذكية تجاه إيران.

لقد أثرت العولمة بشكل كبير في تحجيم فعالية آلية القوة الخشنة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات العالمية المتنامية ولا سيما من دول مثل إيران وكوريا الشمالية وكوبا. فالعولمة مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تطوير وسائل وآليات أخرى للمواجهة، مستفيدة بذلك من انخراط الدول مثل إيران في الاعتماد على التكنولوجيا العالمية المنتشرة والأسواق العالمية

[104]- مريم رجوي، **السيرة الذاتية**، تأريخ آخر تعديل: (غير موجود)، تاريخ الإطلاع: 2018/4/13، متاح على الرابط: https://www.maryam-rajavi.com/ar/about/biography

[105]- سيف الهرمزي، **مرجع سابق**، ص 276.

وفرص الإستثمار التي تتحكم فيها الولايات المتحدة بنسب هائلة[106]، كلها عوامل أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية من تعظيم قدرتها على اخضاع الدول دون الحاجة للقوة العسكرية.

الجدول (2)

فرص ومخاطر الأداء الاستراتيجي الأمني الأمريكي لإدارة باراك أوباما تجاه إيران

الفرص	المخاطر
استحداث آلية جديدة في التعامل مع الدول المعادية أقل تكلفة وتورط.	اضعاف منظومة الردع العسكري الأمريكي، واستغلال ثغرات الآلية الجديدة.
زيادة فرص التعاون في الملفات الإقليمية ذات الإهتمام المشترك.	تصادم وتضارب المصالح، وزيادة حدة التنافس الإقليمي.
احداث تغيير ايجابي في سلوك النظام الإيراني.	تصاعد سلبية سلوك النظام الإيراني، وتشدد موقفه.
المحافظة على المصالح الحيوية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.	تعريض المصالح الحيوية الأمريكية للخطر في منطقة الشرق الأوسط.
زعزعة تماسك النظام الإيراني داخلياً.	التفاف الشعب الإيراني حول قيادته، وزيادة قوة تماسكه.

المصدر: من إعداد وتصميم الطالب.

[106]- ديفيد غومبرت وهانس بيننديك، **مرجع سابق**، ص 6.

الجدول رقم (3)

تقييم التكتيكات الاستراتيجية لإدارة باراك أوباما تجاه إيران من حيث الفعالية، والمساندة الدولية، والتكاليف والمخاطر

	العقوبات الاقتصادية	السياسات العقابية	العمليات الإلكترونية الموجهة والدعاية	دعم المعارضة الإيرانية في الداخل والخارج
الفعالية	**واعدة:** انهاك الاقتصاد الإيراني وزعزعة ثقة واستقرار الطرف الإيراني.	**واعدة:** تضيق الخناق على النظام الإيراني.	**واعدة بشكل كبير:** بوسعها التسبب في تعطيل القدرات الإيرانية التكنولوجية، وزعزعة تمساك النظام الإيراني مع شعبه.	**واعدة بشكل كبير:** زيادة فرص اسقاط النظام الإيراني، وامتلاك اوراق ضغط كبيرة.
المساندة الدولية	**واعدة:** مشاركة المؤسسات الدولية والهيئات العالمية المالية المتخصصة.	**واعدة:** وجود حلفاء اقلميين ودوليين لهم نفس الموقف تجاه إيران.	**واعدة:** لا تحتاج إلى دعم دولي.	**واعدة:** بدون مساندة دولية.
التكاليف والمخاطر	**معتدلة:** قد تؤدي إلى ركود الاقتصاد العالمي، وتأثر سوق النفط سلباً وإيجاباً.	**معتدلة:** قد تؤدي إلى اصرار النظام الإيراني على اتخاذ مواقف متشددة.	**مكلفة:** احتمالية الرد والتصعيد، وقد تؤدي إلى تشويه صورة الولايات المتحدة الأمريكية.	**مكلفة:** صعوبة اداراتها والتحكم فيها.

المصدر: من إعداد وتصميم الطالب، بالإعتماد على المرجع التالي: ديفيد غومبرت وهانس بيننديك، **مرجع سابق**، ص 33.

المبحث الثالث: تقييم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة باراك أوباما "قراءة تقيمية وصفية"

المطلب الأول: نقاط قوة ونجاح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد باراك أوباما 2009–2016م

منذ وصول باراك أوباما إلى سدة الحكم في البيت الأبيض عام 2009م ظلت إيران في صدارة الاهتمام الأمريكي لإدارة أوباما الديمقراطية. ومن خلال تقييم إدارة أوباما الديمقراطية للأداء الاستراتيجي الذي انتهجته إدارة جورج بوش الإبن تجاه إيران، والذي قام على المواجهة والتهديد والمقاطعة وتشديد العقوبات، ولم تثمر هذه الاستراتيجيات في تحقيق أي نجاحات تحجم الخطر الإيراني وتضع حداً للنشاطات الإيرانية النووية وسياساتها التي تقوض أمن واستقرار الشرق الأوسط. غيرت الإدارة الديمقراطية لباراك أوباما من الوسائل والمضامين الاستراتيجية الأمنية في التعامل مع إيران، والتخلي عن الأساليب الأحادية في التعامل كقوة العسكرية أو التهديد بها إلى غير ذلك من الأساليب الخشنة التي تميزت بها إدارة جورج بوش الإبن الجمهورية. وذلك بالإتجاه أكثر نحو الشراكة في حل القضايا الخلافية وتقوية العمل الدبلوماسي وتفعيل الوسائل الناعمة والذكية التي منحتها الثورة التكنولوجية والمعلوماتية التي اخترقت المجالات الثقافية للدول وأثرت فيها، وقد أتاحت العولمة نشر الممارسات الثقافية للشعب الأمريكي بين ربوع العالم إرتفاع نسبة الإعتماد المتبادل بين الدول، وكذلك الفرص التي قد تحملها مرحلة مابعد العولمة أو نهاية العولمة الليبرالية منذ الأزمة الإقتصادية العالمية 2008م.

تميز الأداء الإستراتيجي الأمريكي لإدارة أوباما الديمقراطية في شقه الأمني تجاه إيران بالمرونة والتعامل الإيجابي في تطويق المخاطر الإيرانية وتحجيمها، وتوفير وسائل وطرق لم تكن معهودة في ظل حكم الإدارات السابقة والتي ساهمت بشكل جلي في تثبيت والمحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. وتعظيم الدور الأمريكي العالمي من دون اتخاذ تدابير حربية وعسكرية مباشرة، من خلال توظيف آلية القوة الذكية التي تجمع بين الوسائل الصلبة – الخشنة والناعمة لزيادة أكبر قدر من هامش المناورة والقدرة على الإرغام والإخضاع، وبأقل قدر من التكاليف والتورط والخطورة وبصورة أكثر فعالية وأداء ؛ لا سيما وأن إدارة باراك أوباما قد أدركت بشكل يقيني أن الفائدة المرتجاة من الارتكاز على وسيلة دون أخرى لن يحقق كل متطلبات الأمن القومي الأمريكي المتأثر بالبيئة الدولية غير المستقرة، فهذه هي السمة البارزة في إدارك نجاحات الاستراتيجية

الأمنية الأمريكية تجاه إيران، وذلك في المواءمة بين مجموعة من الوسائل والأساليب الاستراتيجية في ظروف ملائمة أسهمت في تقليص النفوذ الإيراني في منطقة الخليج وتغيير سياساته العدائية وسلوكه مسارات أكثر دبلوماسية ؛ وقابلية على الدخول في تفاهمات حول القضايا محل الخلاف بين إيران والولايات المتحدة والغرب، وتقليص نسب المخاطر ورفع من مستوى الفرص السانحة للتقارب الأمريكي الإيراني.

لقد أبلى الأداء الإستراتيجي الأمريكي لإدارة باراك أوباما بلاء حسناً في التأثير على نتائج الانتخابات الإيرانية الرئاسية العام 2013م[107]، من خلال ما أثرت به العقوبات الاقتصادية والمالية الأمريكية تجاه إيران من تأزم للوضع الداخلي الإيراني في الجانب الاجتماعي والاقتصادي بارتفاع كبير في نسب البطالة وارتفاع أسعار المواد الأساسية داخل إيران وانهيار الريال الإيراني[108] أمام العملات الأجنبية الأخرى وانسحاب مجمل المستثمرين من إيران، وركود الاقتصاد الإيراني وتكبده خسائر فادحة نتجية العقوبات الأمريكية والدولية الاقتصادية والمالية. مما عمق مشاعر السخط الاجتماعي تجاه تيار المحافظين الإيراني المتشدد في الشؤون الخارجية وخاصة في الملف النووي الإيراني ورفضه تقديم أي تنازلات خلال مسار المفاوضات النووية الإيرانية مع السداسية الدولية، وهددت أيضا هذه العقوبات تماسك النظام الإيراني وامكانية حدوث انتفاضة شعبية داخل إيران ضد حكم ولاية الفقيه.

إن كل هذه التغيرات الداخلية في إيران التي أحدثتها العقوبات الاقتصادية الأمريكية والدولية، دفعت الشعب الإيراني إلى التصويت لصالح التيار المعتدل في إيران، فقد ظفر مرشح التيار المعتدل حسن روحاني بالفوز ضد خصومة المحافظين في 14 جوان 2013م، مما انعكس إيجاباً على مسار المفاوضات الدولية حيال برنامج إيران النووي. فالتفاوض مع التيار المعتدل في إيران وفق التصور الأمريكي الديمقراطي يحمل فرصاً كبيرة في تذليل الصعوبات نحو ايجاد تسوية سلمية مع إيران فيما يخص برنامجها النووي، وزيادة فرص التقارب الأمريكي الإيراني وإعادة إحياء العلاقات الدبلوماسية مع إيران بعد قطيعة دبلوماسية دامت أكثر من ثلاثة عقود.

---

[107]- ديفيد غومبرت وهانس بيننديك، **مرجع سابق**، ص 12.

[108]- روسيا اليوم، **الريال الإيراني يهوي والسلطات تعتقل صرافين**، تاريخ آخر تعديل: 2018/2/15، تاريخ الإطلاع: 2018/4/22، متاح على الرابط:

https://arabic.rt.com/business/927196-

أدت الاستراتيجية الأمريكية المرنة المرتكزة على آلية القوة الذكية تجاه إيران بدفع هذه الأخيرة إلى القبول بمبدأ المفاوضات الدولية مع مجموعة 5+1 حيال برنامج إيران النووي الذي شكل هاجساً وتحدياً للأمن القومي الأمريكي والأمن الإقليمي والدولي. فمع قدوم التيار الإصلاحي للحكم في إيران عملت السلطة الجديدة على تليّن الموقف الإيراني إزاء برنامجها النووي، وذلك بمناقشة جملة من النقاط الخلافية بين إيران والسداسية الدولية كنسبة تخصيب اليورانيوم؛ وإنشاء محطات نووية أخرى كانت في عهد الرئيس المحافظ أحمدي نجاد خطوط حمراء غير قابلة للنقاش والتفاوض.

فقدوم الإصلاحيين للسلطة في إيران الذين استفادوا من تراجع التأييد الشعبي للتيار المحافظ نتجية فشلهم في مواجهة العقوبات الاقتصادية الأمريكية والغربية التي كانت سبباً كبيراً في الإطاحة بهم، مهد من كسر الجمود الدبلوماسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، حيث شهد تاريخ 26 سبتمبر 2013م وبالتحديد في مدينة نيويورك الأمريكية أول لقاء بين وزير خارجية أمريكي "جون كيري وزير خارجية إدارة باراك أوباما الديمقراطية" ونظيره الإيراني "محمد جواد ظريف وزير الخارجية الإيراني وكبير المفاوضين الإيرانيين" منذ قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ووصف هذا اللقاء في الأوساط الإعلامية باللقاء التاريخي، تبعته سلسلة من اللقاءات الثنائية في عُمان 9 نوفمبر2014م، وجنيف السويسرية 15 جانفي 2015م، وفيينا النمساوية 30 ماي 2015م. لتؤكد الرغبة الإيرانية في إيجاد تسوية سليمة لبرنامجها النووي ترفع عنها عبء العقوبات الاقتصادية والمالية الخانقة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، وتؤكد أيضاً نجاح النهج الإستراتيجي الأمريكي في إرغام إيران على الجلوس للمفاوضات وفق مسار ثنائي ومتعدد الأقطاب.

نجحت إدارة أوباما الديمقراطية ضمن منطلقاتها الإستراتيجية الأمنية تجاه إيران في صياغة نظام عقوبات إقتصادي ومالي قوي، أربك الموقف الإيراني وأثر نسبيا على مصالحه في الشرق الأوسط، وحد من نفوذه وعزله وتأثيره على محصلة التفاعلات الأمنية والسياسية الاقتصادية في الشرق الأوسط. وقاد إيران تحت وطأة العقوبات الاقتصادية الخانقة إلى إرغامها على التفاوض ومن ثم التوصل إلى اتفاق تاريخي بين إيران ومجموعة 5+1 أنهى معضلة البرنامج النووي الإيراني في 14 جويلية 2015م، وقطع الطريق – ولو مرحليا – أمام إيران في تصنيع أسلحة نووية، وعُد هذا الإتفاق أبرز نجاحات إدارة باراك أوباما الإستراتيجية على مستوى السياسة الخارجية الأمريكية، لما

كان يشكله البرنامج النووي الإيراني من تحدي أمني وسياسي واجه إدارة أوباما الديمقراطية والإدارات الديمقراطية والجمهورية السابقة التي فشلت استراتيجياً في كبح جموح إيران النووية.

كما أسهمت الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة أوباما الديمقراطية المستندة على تطبيق آلية القوة الذكية تجاه إيران في تحييد المخاطر الأمنية الإيرانية على المصالح الحيوية الأمريكية في الشرق الأوسط. وأثبتت نجاعتها بدليل عدم إقدام إيران بغلق مضيق هرمز الاستراتيجي الذي يؤمن وصول إمدادات الطاقة نحو العالم، رغم تهديداتها المتكررة على لسان مسؤوليها السياسيين والعسكريين، بالإضافة إلى التواجد المكثف للبوارج وحاملات الطائرات الأمريكية للأسطول الخامس الأمريكي في الخليج والمحيط الهندي، لردع أي تدخل خارجي إيراني يعيق حرية الملاحة داخل مضيق هرمز، ويؤمن أمن الدول الشريكة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة كما أبانت عليه الوثائق الرسمية الخاصة بالدفاع والأمن القومي الأمريكي لفترة حكم إدارة باراك أوباما الديمقراطية.

المطلب الثاني: نقاط ضعف وإخفاق الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد باراك أوباما 2009–2016م

وقعت الإدارة الديمقراطية لبراك أوباما في خطأ استراتيجي فادح وذلك بتسرعها في تطبيق عملية الانسحاب العسكري من العراق عام 2011م حسب ما أجمع عليه المراقبون الاستراتجيون، فالانسحاب من دون تقوية الوضع الداخلي العراقي المحتقن طائفياً والمخترق إقليمياً من إيران. والعملية السياسية الهشة بين المكونات السياسية العراقية، اضافة إلى عدم استكمال بناء جيش عراقي قوي ومتماسك يضمن الوحدة العراقية ويحيد العراق من أي تبعية والانتقاص من السيادة الاستراتيجية العراقية، جعل العراق عرضة لتصاعد نفوذ الإيراني أكثر من أي وقت مضى وجعل الساحة خالية لإيران في تعزيز قوتها في المنطقة وامتداد نفوذها الاستراتيجي عبر تشكيل خط طهران–بغداد–دمشق–بيروت وصولاً إلى ضفة المتوسط والحدود الإسرائيلية مما يعني تهديد أمن إسرائيل رمز المصالح الأمريكية في المنطقة، واتساع مدى تحليق الصواريخ الإيرانية وصولاً حتى دول أوروبا حلفاء واشنطن التقليديين.

فالنفوذ الإيراني حاضر بقوة في العراق عبر الأحزاب الشيعية المسيطرة على السلطة في العراق منذ اسقاط نظام الرئيس الراحل صدام حسين عام 2003م، وأبرزها التحالف الوطني العراقي المشكل من ائتلاف دولة القانون والمجلس الأعلى الإسلامي والتيار الصدري، ويمتد هذا النفوذ أيضا إلى سوريا الحليف الاستراتيجي لإيران في المنطقة، لنصل إلى النفوذ الإيراني في لبنان

والذي يمثل حضوره حزب الله اللبناني المدرج على لائحة المنظمات الإرهابية من قبل الإدارة الأمريكية. إن الخط أو المحور الإستراتيجي (طهران– بغداد– دمشق– بيروت) – إن جاز التعبير– الذي تشكل لإيران بعد قرار إدارة باراك أوباما الانحساب من العراق دون تقدير كلفة المخاطر الأمنية المترتبة عن هذا الانسحاب العسكري والتي نستعرضها في النقاط التالية:

1) زيادة هامش المناورة ومواجهة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية القائمة على تطويق واحتواء النفوذ الإيراني، ولعبها أدواراً أكثر في منطقة الشرق الأوسط وفرض نفسها كقوة إقليمية لا يمكن تحييدها عن مجمل الترتيبات والتفاعلات الأمنية والسياسية في المنطقة؛
2) تهديد عمق المصالح الحيوية الأمريكية، وتقويض أمن المنطقة عبر زعزعة استقرار الدول الحليفة لواشنطن؛
3) إيجاد ممرات آمنة لنقل الأسلحة العسكرية المتطورة لحزب الله اللبناني والمنظمات الفلسطينية، وبالتالي تهديد أمن إسرائيل وجعل البارجات الأمريكية المستقرة في البحر الأبيض المتوسط في مرمى صورايخ حزب الله اللبناني الذي قد يدير حروباً بالوكالة عن إيران؛
4) امتلاك القدرة على الالتفاف حول العقوبات الاقتصادية الأمريكية بايجاد مصادر أخرى لتوريد البضائع الإيرانية واستيراد حاجياتها من المستلزمات الممنوعة عنها، وهو مايفسر الصمود الإيراني ضد العقوبات الاقتصادية الأمريكية والغربية؛
5) امتلاك أوراق ضغط اضافية واستعمالها في المفاوضات النووية الإيرانية مع السداسية الدولية، كمسألة المشاركة في الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، واستخدام وكلائها في العراق وسوريا واليمن ولبنان والبحرين لزعزعة استقرار المنطقة بغية تحسين الموقف التفاوضي الإيراني مع السداسية الدولية.

خريطة رقم (2)

خط طهران–بغداد–دمشق–بيروت

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج scribblemaps

صحيح أن الإتفاق النووي في 14 جويلية 2015م بين إيران ومجموعة 5+1 وصف بصفقة القرن وأبرز النجاحات الاستراتيجية لإدارة باراك أوباما الديمقراطية، فقد منع إيران من امتلاك القدرة التصنعية اللازمة في صنع اسلحة نووية وفرض قيوداً دولية صارمة على برامجها النووية وأبقى إيران بعيداً عن عتبة التصنيع النووي. غير أن هذا الإتفاق انطوى على مخاطر وتحديات كبيرة خصوصاً على الوضع الإقليمي والجيوسياسي في الشرق الأوسط، فمسألة رفع العقوبات الاقتصادية على إيران بعد الاتفاق من شأنه يؤدي إلى استغلال الموارد المالية التي سوف تتدفق لإيران من أصولها المالية المجمدة في الخارج والتي تقدر بالمليارات الدولارات، في زيادة دعمها لوكلائها في المنطقة الحكوميين وغير الحكوميين، وتكريس نفوذها وهيمنتها بشكل أكبر ويظهر هذا جلياً في الحضور الإيراني في العراق؛ والدعم الإيراني المستميت لنظام بشار الأسد فاقد الشرعية السياسية والقانونية من المنظور الأمريكي والغربي وعدد كبير من دول المنطقة؛ واخلالها بالأمن والاستقرار في اليمن عبر

دعم جماعة الحوثي وتثبيت سلطتها الانقلابية في اليمن على حساب الشرعية الذي يمثلها عبد ربه منصور هادي، مما دفع دول الخليج وبعض الدول العربية وفي مقدمتها السعودية إلى شن حملة عاصفة الحزم عام 2015م لاعادة الشرعية في اليمن غير أن حقيقة هذا التحرك هو التصدي للنفوذ الإيراني في اليمن، مقتنعة بضرورة التخلي عن الحليف الأمريكي من باب أن إدارة باراك أوباما الديمقراطية قد فشلت في ردع توجهات إيران التوسعية في المنطقة وقدمت لإيران تنازلات كبيرة بشأن برنامجها النووي. وهذا ما يقودنا إلى القول بأنها أخلت بمبدأ دعم الحلفاء والشركاء المحليين في منطقة الشرق الأوسط أحد أهم منطلقات وأهداف الاستراتيجية الأمنية لباراك أوباما والإدارات السابقة، وهذا ما قد يؤدي إلى شرخ كبير في العلاقات الأمريكية مع دول الخليج.

اتجهت كل من روسيا والصين عقب الاتفاق النووي بين إيران والسداسية الدولية، إلى تعزيز حصتها من فرص الاستثمار الواعدة في السوق الإيرانية في المجالات النفطية، والغذائية، والبنية التحتية، والعسكرية بعد عقود طويلة من الحصار الغربي المفروض على إيران، فقدت زودت روسيا إيران بمنظومة الدفاع الصاروخي أس 300 المتطورة مباشرة بعد رفع العقوبات الدولية عن إيران[109]. وقد أتاح الاتفاق النووي امكانية مقارعة الصين وروسيا النفوذ الأمريكي وتهديد المصالح الحيوية الأمريكية في الخليج وتعزيز موقعهما الجيوسياسي في الشرق الأوسط، وإفقاد الولايات المتحدة الأمريكية ميزة الاستئثار والقيادة في الشرق الأوسط، وهذا ما نلمسه في الأزمة السورية من خلال فشل استراتيجية باراك أوباما القائمة على برنامج دعم المعارضة المعتدلة بالتدريب والسلاح في إزاحة نظام الأسد المدعوم من طرف إيران وروسيا سياسياً وعسكرياً والصين عبر الدعم السياسي وإعاقة قرارات مجلس الأمن التي تدين سوريا، فهذه المعطيات تطلعنا على القول بأن استراتيجية باراك أوباما تجاه إيران لم تقييم بشكل كافي حجم المخاطر الإقليمية المنجرة عن الاتفاق النووي مع إيران، ولا إعداد استرايجيات للتعامل مع التداعيات الإيجابية للصين وروسيا من الاتفاق النووي أكبر المستفدين من هذا الاتفاق أمنياً واقتصاديا وسياسياً.

من الاخفاقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية البارزة تجاه إيران على الصعيد الإقليمي هو فشل الولايات المتحدة الأمريكية في تحويل إيران من فاعل سلبي إلى فاعل إيجابي في منطقة الشرق الأوسط، فقد راهنت إدارة باراك أوباما الديمقراطية بأن الاتفاق النووي المبرم مع إيران سيجعل

[109] – فاطمة الصمادي، **ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟.. الرابحون والخاسرون**، تاريخ آخر تعديل: 2015/6/25، تاريخ الإطلاع: 2018/4/14، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156259435992376.html

الأخيرة أكثر انفتاحاً واعتدالاً على الصعيد الإقليمي والدولي، غير أن التطورات التي حصلت في مرحلة مابعد الإتفاق النووي أظهرت العكس، فإيران استغلت الخروج من جبهة المفاوضات الدولية الشاقة وتوجهت إلى التفرغ والتركيز على تعظيم نفوذها واستكمال مشروع الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط ودعم وكلائها الحكوميين وغير الحكوميين كما أشرنا سابقاً. فمن النقاط السلبية التي يمكن تسجليها على أداء الاستراتيجية الأمريكية الشاملة تجاه إيران خلال المفاوضات النووية معها هو عدم ربط قضايا المنطقة الحساسة ومسار المفاوضات النووية، بحيث تلزم الدول الغربية إيران بوقف سياساتها المقوضة للأمن والاستقرار في ربوع منطقة الشرق الأوسط. في حين نرى إيران قد استخدمت هذه الورقة بشكل فعال خلال مسار المفاوضات وحسنت بشكل كبير من موقفها التفاوضي أمام الدول الست الكبرى، فلا يمكن تحييد التغيرات والتطورات الإقليمية التي حصلت وما زالت تحصل في الشرق الأوسط عن مسار المفاوضات الإيرانية مع مجموعة 5+1. ومن زاوية أخرى كان في إمكان واشنطن أن تستغل الموقف الإقليمي المجمع على رفض البرنامج النووي الإيراني، والارتكاز على هذا الموقف الإقليمي في اضعاف الطرف الإيراني وفرض مزيد من الضغط على طهران لاجبارها على تقديم أكبر قدر من التنازلات بشأن برنامجها النووي.

ومن جهة أخرى، تتجلى مواطن الضعف في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في عهد إدارة باراك أوباما تجاه إيران حيث أنها كانت مرنة إلى حد بعيد، فالقيادة الإيرانية بالرغم من ثورتها ذات التوجهات الإيديولوجية الثورية المثالية، ظلت كيان عقلاني أثبتت قدرا كبيراً من الحنكة والبراعة في قلب الموازين لصالحها، من خلال جر الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بشرعية النظام الإيراني، الذي رفضته لعقود عديدة وسعت بكل الوسائل والطرق إلى اسقاطه، فالاعتراف بشرعية النظام الإيراني يعني الاعتراف بسياساته التوسعية في المنطقة، والإعتراف ضمنياً بنفوذه ونشاطاته العسكرية في العراق وسوريا واليمن وبشكل أقل في لبنان، وهذا ما قد يؤدي بأن تصبح الولايات المتحدة أمام الأمر الواقع في الاعتراف بإيران فاعلاً أساسيا ومحورياً في المنطقة وجب إشراكها والتعامل معها، وهو سيناريو لن تستصيغه الدول السنية الحليفة لواشنطن. ضف إلى ذلك الموقف الإسرائيلي الذي يخشى ويرفض تمدد العسكري الإيراني في سوريا ولبنان ويشكك في قدرة الإتفاق النووي مع إيران على منعها من امتلاك السلاح النووي ؛ وهي رؤية تشترك فيها مع دول الخليج التي ترى أن الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الاتفاق قد سلمت منطقة الخليج إلى إيران على طبق من ذهب.

وهنا سوف تصبح الولايات المتحدة الأمريكية أمام خيارات وتحديات صعبة تفرضها إيران على المستوى الأمني والسياسي الاقتصادي، من خلال أن دول المنطقة سوف تبدأ في إطلاق برامج نووية موازية للبرنامج النووي الإيراني مما قد يضعف في الأخير نظام منع الانتشار النووي[110] الذي تعتمده الولايات المتحدة في تحييد دول العالم عن امتلاك برامج نووية غير سلمية. كما قد تواجه الولايات المتحدة الأمريكية تصدعاً في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع حليفاتها دول الخليج وحتى اسرائيل أبرز الرافضين للأداء الاستراتيجي لإدارة أوباما الديمقراطية تجاه إيران، اضافة إلى إضعاف الموقف الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط. وهي نقاط سلبية سجلها الحزب الجمهوري للأداء الاستراتيجي لإدارة باراك أوباما الديمقراطية على الصعيد الخارجي وعمل في هذا الإطار على عرقلة سياسات إدارة باراك أوباما بعد سيطرة الجمهوريين على غالبية مقاعد مجلس الشيوخ والنواب في الكونغرس الأمريكي في أخر سنة من حكمه وهي السنة التي يطلق عليها بمصطلح البطة العرجاء*، بحيث يكون فيها الرئيس الأمريكي غير قادر على تمرير سياساته لإفتقاره الدعم داخل الكونغرس الأمريكي.

وعمل الحزب الجمهوري أيضاً على توظيف نقاط ضعف الأداء الاستراتيجي خلال حملة الانتخابات الرئاسية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية في 9 نوفمبر 2016م، تمخض عنها فوز الحزب الجمهوري بمرشحه دونالد ترامب Donald Trump ضد المرشحة الديمقراطية ووزيرة الخارجية السابقة هيلاري كلينتون Hillary Clinton، حيث تعهد الرئيس الجمهوري الجديد دونالد ترامب بانتهاج سياسات أكثر تشددًا مع إيران ؛ وإعادة النظر في بنود الاتفاق النووي مع إيران الذي انتهى بتصديق الرئيس الجمهوري دونالد ترامب قرار الانسحاب من الاتفاق النووي المبرم بين مجموعة 5+1 وإيران مساء 8 ماي 2018م؛ واستئناف وتجديد العقوبات الأمريكية ضد إيران، وإعادة صياغة استراتيجيات أمنية شاملة تجاه إيران والشرق الأوسط ككل تعيد المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية.

---

[110] – فاطمة الصمادي، **مرجع سابق**.

*– هو اصطلاح سياسي أميركي يطلق على الرئيس في السنة الأخيرة من عهده التي تسمى سنة البطة العرجاء. ويعبر المصطلح عن رئيس منتخب على رأس السلطة التنفيذية مضطر للتعامل مع سلطة تشريعية منتخبة ولكن أغلبيتها تنتمي للحزب المنافس والمعارض لحزبه، بحيث يجد الرئيس عراقيل وصعوبات في تمرير وتنفيذ سياساته وبرامجه الانتخابية.

خاتمة الفصل الثاني:

تناولنا في هذا الفصل سياق صعود إدارة باراك أوباما للحكم، وللتركة الثقيلة التي ورثتها إدارته عن إدارة سلفه جورج بوش الإبن الجمهورية على الصعيدين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى توجه إدارة باراك أوباما في ترميم صورة الولايات المتحدة الأمريكية المتصدعة على الصعيد الخارجي، التي رسمتها استراتيجية إدارة جورج بوش الإبن القائمة على الضربات الاستباقية في معالجة التهديدات الدولية التي هندست لها كتلة المحافظين الجدد داخل الحزب الجمهوري، وجلعت منها أداة ترهيب للدول التي تفكر بالحاق الضرر بالولايات المتحدة الأمريكية على غرار إيران وكوريا الشمالية. ومن هنا عكفت إدارة باراك أوباما على تغير النهج الاستراتيجي الأمريكي في جميع جوانبه وربطه بالسياقات والظروف الدولية التي أفرزت آليات وأدوات قوة جديدة للولايات المتحدة الأمريكية، دفعت هذه الأخيرة بأن تستغني على مبدأ التدخل العسكري المباشر إلا في حالات استثنائية تستوجب التدخل العسكري الأمريكي المباشر.

ومن خلال المعطيات الواردة في الفصل الثاني التي تم التوصل إليها، رأينا ولمسنا حقيقة التغير الأستراتيجي الأمني الأمريكي في محتواه الذي صاغته إدارة باراك أوباما في تعاطيها مع المعضلة الإستراتيجية الإيرانية خلافا للإدارات السابقة، من حيث منطلقاتها الاستراتيجية وآليات ووسائل التعامل مع الجانب الإيراني، غير أن الأهداف واحدة ومنبثقة من الإدارك القومي للمصالح الأمريكية العليا التي تتخطي كل الاعتبارات الحزبية، وفي سياق آخر رصدنا الفرص والمخاطر والرهانات التي حملتها استراتيجية إدارة باراك أوباما الأمنية حيال إيران.

إن النتيجة المؤكدة والمتوصل إليها في هذا الحيز البحثي هو إدراك واقع تأثير المرجعية الفكرية للحزب الديمقراطي في صياغة الاستراتيجية الأمنية العالمية بشكل عام وتجاه إيران بشكل خاص، بدليل اعتماد باراك أوباما وفريق إدارته لمفاهيم القوة الذكية التي طرحها جوزيف ناي منظر الحزب الديمقراطي في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية التي تهدف لتحقيق المصالح الأمريكية وصون الأمن الأمريكي، وقد تجلى هذا الطرح الاستراتيجي بشكل لافت في تعاطي إدارة باراك أوباما مع الملف الإيراني أكثر من الملفات الدولية الأخرى التي كانت مطروحة على أجندة عمل إدارته. ومن المؤكد أيضاً على أن استراتيجية باراك أوباما الأمنية تجاه إيران قد انطوت على نقاط نجاح وإخفاق جرى بيانها في متن هذا الجزء البحثي، فما من استراتيجية تصوغها الدول لا تشتمل على نقاط ضعف وقوة أو نقاط نجاح واخفاق تقود الدول إلى تعظيم وتثمين نجاحاتها الإستراتيجية واستدراك ومعالجة اخفاقاتها الاستراتيجية تجاه مشكلة ما.

الخاتمة

الخاتمة

- في نهاية المطاف، نأتي إلى خلاصة إجمالية لمحتوى هذا البحث؛ وهذا لأن التعبير عن هذه النهاية بالخلاصة لا الخاتمة أفضل منهجيا وموضوعيا، لأن موضوع هذا البحث وكما هو مبسوط في هذه الصفحات لم يكن ليغطي كل جوانب وحثيات هذا البحث بالقدر الوافي والنصيب الكامل الذي ينبغي له، وذلك بالنظر لاتساع الموضوع وعمقه، وعليه فقد تمحور هذا العمل البحثي على إشكالية رئيس فحواها: " **ما هو محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل الإدارات الديمقراطية والجمهورية الأمريكية المتعاقبة منذ 1979، إلى نهاية عهد إدارة الرئيس باراك أوباما 2009–2016؟**"

وحول الفرضية الرئيس التي كان فحواها: "**بإعتبار إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما(2009–2016) من الحزب الديمقراطي فقد تأثر محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران خلال 1979 إلى 2016، بالمرجعية الفكرية المميزة للحزب الديمقراطي الأمريكي، مقابل المرجعية الفكرية المميزة للحزب الجمهوري الأمريكي**"

وسعياً منا لاثبات كل من الإشكالية الرئيس والتسأولات الفرعية والفرضية الرئيس، استلزم أن نستخدم مجموعة من المناهج العلمية، تمثلت في أربعة مناهج كلاسيكية وتقنية بحثية: **المنهج التاريخي والوصفي والمقارن وتقنية تحليل المضمون ومنهج دراسة الحالة**. في كل مراحل وجوانب هذا الجهد البحثي

وإلى هنا، نأتي إلى خلاصات واستنتاجات جامعة لهذا البحث:

توصلت الدراسة في فصلها الأول إلى معرفة واقع الأداء الاستراتيجي الأمني الأمريكي تجاه إيران للإدارات الديمقراطية والجمهورية منذ التحول الاستراتيجي الذي أحدثته الثورة الإسلامية الإيرانية والإطاحة بحكم الشاه محمد رضا بهلوي عام 1979م، أي انتقال إيران من دعامة استراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وخط مجابهة للإتحاد السوفياتي في غرب أسيا ومنطقة الشرق الأوسط. كما برهنت الدراسة على الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها إيران في إدراك الإدارات الديمقراطية والجمهورية سواء ذلك قبل الثورة الإسلامية أم بعدها، نظراً للتموقع الجيوسياسي المميز والثروات النفطية الهائلة والثقل السياسي والاقتصادي والاستراتيجي لإيران على الساحة الإقليمية بشكل خاص.

كما تمكنا من التعرف على الفروق الجوهرية التي اتسمت بها الاستراتيجية الأمنية الأمريكية للإدارات الديمقراطية والجمهورية، في صياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية حيال إيران، وتحديد

منطلقاتها وأهدافها والمنظور الديمقراطي والجمهوري لما تشكله إيران من تهديد للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها والإحاطة بواقع البيئة الدولية والداخلية للولايات المتحدة الأمريكية في كل فترة تتسلم بها إدارة جديدة مقاليد الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، فمن النقاط المهمة التي تم التوصل إليها وتسجيلها في الفصل الأول هو تأكيد حجم تأثير السياق الدولي والداخلي في صياغة الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران، والتعرف على الاستراتيجات الإيرانية المضادة للاستراتيجية الأمنية الأمريكية لكل إدارة.

إن الهدف المركزي الذي حدد في الفصل الأول بدراسة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية للفترة الممتدة من 1979م إلى غاية بداية عهد إدارة باراك أوباما حقق بتشكيل إطار معرفي ومنهجي شامل لفهم السيرورة التاريخية لصياغة الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل تعاقب الإدارات الديمقراطية والجمهورية، من حيث الفروق في توجهات الفكر الاستراتيجي للحزبين الديمقراطي والجمهوري تجاه إيران. والشئ الثابت والأكيد الذي نسجله هو أن الأداء الاستراتيجي بين الحزبين تجاه إيران تميز بتعدد الوسائل والآليات التي تحددت في التدابير ما دون الحربية وهي نقطة إلتقاء بين الحزبين وتمثلت هذه التدابير في الحظر، والعقوبات الاقتصادية المشددة، ودعم الحلفاء عبر التسليح العسكري، والتهديد، والتفاوض. غير أن التدابير الحربية لم يحدث وأن طبقتها أي من الإدارات باستثناء عملية مخلب النسر في 25 أفريل 1980م لتحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين في السفارة الأمريكية إبان فترة حكم إدارة جيمي كارتر الديمقراطية والتي منيت بفشل ذريع.

وعليه فإن الدراسة بعد اختبار صحة الفرضية قد انتهت إلى تأكيد أن محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل فترة حكم إدارة باراك أوباما قد تأثر بالمرجعية الفكرية للحزب الديمقراطية الأمريكي ؛ من خلال تناول المضامين الاستراتيجية التي ساقتها وثائق استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عن إدارة باراك أوباما، والتي تؤكد على سُبل تفعيل القوة الذكية التي طرحها جوزيف ناي منظر الحزب الديمقراطي، وأخرجها من الحقل التنظيري إلى حقل الممارسة السياسية عبر دمج مقومات القوة الأمريكية التي أفرزتها التطورات التاريخية لمسيرة الهيمنة الأمريكية من القوة الصلبة والقوة الناعمة ؛ والتي تشكلت في آلية القوة الذكية لمواجهة التهديدات الدولية وفي مقدمتها إيران وبما يحقق مصالحها وأهدافها تجاه هذه الدولة.

وفي إطار سرد النتائج المتوصل لها في الفصل الثاني توصلت الدراسة إلى تحديد محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران والتي تقوم على اتباع نهج مخالف للإدارات السابقة، أي الاستثمار الذكي في كل مقومات القوة الأمريكية من القوة العسكرية، والتي تمظهرت في التهديد

بشن ضربة عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية انطلاقاً من امتلاك أمريكا قوة عسكرية لا نظير لها على الساحة الدولية، مروراً بالقوة الناعمة التي قامت على الاستثمار في النفوذ الأمريكي داخل المؤسسات الدولية والحلفاء الاستراتيجيين للولايات المتحدة الأمريكية لفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية والسياسية ضد إيران نظير تهديدها للأمن والسلم الدوليين. وصولاً إلى استحداث آلية القوة الذكية التي تقوم على المزاوجة بين القوة العسكرية والقوة الناعمة كما أشرنا سابقاً، التي انطوت على فرص للتقارب الأمريكي الإيراني ومخاطر لمزيد من التصعيد والتوتر في العلاقات بين البلدين، وانطوت أيضاً هذه الاستراتيجية على نقاط قوة ونجاح ونقاط ضعف واخفاق نرصدها على النحو التالي:

أ) نقاط القوة والنجاح في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران الإسلامية:

- تطوير وسائل وآليات لموجهة التحدي الإيراني لم تكن معهودة في حكم الإدارات الديمقراطية والجمهورية السابقة؛
- تحجيم التهديدات الإيرانية ضد المصالح الأمريكية دون اللجوء للقوة العسكرية؛
- تقليص نسب المخاطر ورفع نسب الفرص السانحة للتقارب الأمريكي الإيراني؛
- تأثير الأداء الاستراتيجي الأمريكي تجاه إيران على نتائج الانتخابات الإيرانية عام 2013م وذلك بالإطاحة بالتيار المحافظ المتشدد وصعود التيار الإصلاحي المعتدل؛
- إرغام إيران تحت وطأة العقوبات الأمريكية والدولية على القبول بالمفاوضات الدولية، والتوصل إلى اتفاقات دولية نجحت في تجميد وعرض أنشطة إيران النووية على رقابة دولية صارمة.
- نجاح الإستراتيجية الأمريكية في تحشيد الرأي العام الدولي ودفعه لاستصدار قرارات دولية تدين الأنشطة النووية الإيرانية.

ب) نقاط الضعف والإخفاق في الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران الإسلامية:

- أن الاستراتيجية الأمريكية كانت مرنة لحد بعيد مما جعل إيران تستثمر في هذه النقطة لصالحها عبر اكتسابها لمزيد من الوقت لصالح برنامجها النووي ومشروعها التوسعي في منطقة الشرق الأوسط؛
- ترك منطقة الخليج عرضة للنفوذ الإيراني غداة التصديق على قرار الانسحاب من العراق عام 2011م، دون تقدير كلفة المخاطر الأمنية المترتبة عن هذا الانسحاب؛

- اغفال إدارة باراك أوباما لتداعيات تدفق الأصول المالية الإيرانية المجمدة في الخارج بعد الاتفاق النووي بين ايران والسداسية الدولية، التي قد تستغلها ايران في دعم وكلائها في منطقة الشرق الأوسط بما يهدد أمن المنطقة؛
- فشل إدارة باراك أوباما من تحويل إيران من فاعل سلبي إلى فاعل إيجابي في منطقة الشرق الأوسط؛
- إضعاف نسبي لنظام منع الانتشار النووي التي تعتمده واشنطن في منع دول العالم من امتلاك برامج نووية، نتيجية رفض دول الخليج وإسرائيل الاتفاقات النووية بين إيران والمجموعة الدولية 5+1 التي تسعى لإطلاق برامج نووية مماثلة رداً على البرنامج النووي الإيراني الذي تعتبره غير سلمي؛
- أتاحت الإتفاقات النووية المبرمة بين إيران والدول الست الكبرى امكانية الاستفادة الاقتصادية لكل من روسيا والصين وبعض الدول الغربية الأخرى، داخل السوق الإستثمارية الإيرانية المليئة بالفرص الاقتصادية الواعدة دون الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت خالية الوفاض.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع و المصادر المعتمدة باللغة العربية:

أولاً: الوثائق الورقية:

أ) الكتب الورقية:

1) حجاج(قاسم) ، **فجر العولمة الجديدة**، ط1، (الجزائر: دار نزهة الألباب للنشر والتوزيع، 2013م).

2) آر يارغر(هاري) ، **الإستراتيجية ومحترفو الأمن القومي**، (ترجمة: راجح محرز علي)، ط1، (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2011م).

ثانياً: الوثائق الإلكترونية:

أ) الكتب الإلكترونية:

3) البديوي (عادل) ، **الإدراك الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في المبادىء الجيوبوليتيكية، ط1**، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=kSIpDwAAQBAJ&pg=PA17-IA326&lpg=PA17-IA326&dq=

4) أبو كيلة (إبراهيم) ، **باراك أوباما حلم التغير وإعادة البناء**، مصر: كتاب الجمهورية، 2008م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=wdYlDwAAQBAJ&pg=PA1&lpg=PA1&dq=

5) الهرمزي (سيف) ، **مقتربات القوة الذكية الأمريكية كآلية من آليات التغيير الدولي الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً**، ط1، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://ia800605.us.archive.org/27/items/005VX/005VW00441.pdf

6) براون (سيوم) ، ترجمة : فاضل جتكر، **وهم التحكم القوة والسياسة الخارجية في القرن الحادي والعشرين**، ط1، لبنان: شركة الحوار الثقافي، 2004م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books/about/.html?id=MvOcQgAACAAJ&redir_esc=y

7) باحث للدراسات، **سباق إيران على الأعلوية الإقليمية: المضامين الإستراتيجية بالنسبة إلى الشرق الأوسط**، لبنان: مركز باحث للدراسات، 2009م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=jq5SDwAAQBAJ&pg=PA3&lpg=PA3&dq

8) بيومي(علاء) ، **باراك أوباما والعالم العربي**، ط1، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2008م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[http://www.aljazeera.net/mritems/streams/2008/11/5/1_864459_1_51.pdf

9) هادي علو الربيعي(عماد) ، **العراق و التحالف الغربي 1991 – 2003**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2013م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=A4CsDQAAQBAJ&pg=PA273&lpg=PA273&dq

10)زياد العلي (علي)، **القوة الأمريكية في النظام الدولي**، ط1، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=dZOzDAAAQBAJ&pg=PP1&lpg=PP1&dq=

11)حقي توفيق (سعد) ، **الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة**، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع، 2008م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=VTWuCgAAQBAJ&pg=PA7&lpg=PA7&dq

12)حماد عياد (خالد)، **أميركا وعملية السلام في الشرق الأوسط (1973–2013)**، الأردن: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2017م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=Qw1SDwAAQBAJ&pg=PA2&lpg=PA2&dq=(1973-2013&source

13)طالب حميد (محمد) ، **العلاقات الإيرانية الأمريكية توافق أم تقاطع**، مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2016م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:
[https://books.google.dz/books?id=y3TlDAAAQBAJ&pg=PA2&lpg=PA2&dq=

14)كارتر (جيمي)، **مذكرات البيت الأبيض**، (ترجمة: سناء شوقي حرب)،ط2، لبنان: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2013م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://docs.google.com/file/d/0Bw0JXzUnszw8SVI1WDFHMUR0VjA/view

15)محمد أحمد الجحيشي (فراس) ، **التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة**، العراق: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2015م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://books.google.dz/books?id=RwekDgAAQBAJ&pg=PA235&lpg=PA235&dq

16)محمود عليان (عليان)، **العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين**، ط1، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، 2017م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [http://democraticac.de/wp-content/uploads/2017/03/1.pdf

17)محسن العيساوي(مالك) ، **الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الإستراتيجية الأمريكية**، ط1، مصر: دار العربي للنشر والتوزيع، 2014م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [http://download1077.mediafire.com/57s25lq855xg/fm3vcd6kryqtx1m/.pdf

18)محمود منطاوي(محمد) ، **الحروب الأهلية و آليات التعامل معها وفق القانون الدولي**، ط1، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2015م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://books.google.dz/books?id=2WitDQAAQBAJ&pg=PA1&lpg=PA1&dq

19)محافظة (علي)، **العرب والعالم المعاصر**، ط1، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2008م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://books.google.dz/books?id=rpn_CgAAQBAJ&pg=PA9&lpg=PA9&dq

20)غريفتش (مارتن) وأوكالاهان (تيري)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات:مركز الخليج للأبحاث، 2008م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [http://boulemkahel.yolasite.com/resources/.pdf

21)نوري النعيمي (أحمد)، **السياسة الخارجية الإيرانية 1979–2011**، ط1، السودان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://archive.org/details/19792011PDFOptim]

22)نوري النعيمي(أحمد)، **عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنموذجاً**، ط1، الأردن: دار زهران، 2011م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://books.google.dz/books/about/html?id=QT8gvgAACAAJ&redir_esc=y]

23)نسيم (بلهول)، **إدارة الأزمة الإرهابية بعيون القوات الخاصة**، ط1، الأردن: أمواج للنشر والتوزيع، 2014م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://archive.org/details/idart_alazmah]

24)ناي(جوزيف)، ترجمة: أحمد عبد الحميد نافع، **مستقبل القوة**، ط1، مصر: المركز القومي للترجمة، 2015م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://drive.google.com/file/d/0B6iPTxW6AdOlaUN0amNGcmJreGs/view]

25)سرحان الحمداني (ضاري) ، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**، مصر: العربي للنشر والتوزيع، 2012م، [نسخة إلكترونية: متاح على الرابط: [https://books.google.dz/books/about/ا.html?id=AJDFDgAAQBAJ&redir_esc=y]

26)عبود (رامي)، **ديجيتولوجيا، الأنترنت، اقتصاد المعرفة، الثورة الصناعية الرابعة، المستقبل**، مصر: دار العربي للنشر والتوزيع، 2017م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://archive.org/details/ghareebtouse_yahoo_20180420_1609]

27)شوقي أبو العلا (هويدا)، **العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد 11سبتمبر 2001**، مصر: دار المكتب العربي للمعارف، 2015م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط: [https://books.google.dz/books/about/.html?id=QWmzDAAAQBAJ&redir_esc=y]

28)تقية (راي)، **إيران الخفية: التناقض الذاتي والقوة في الجمهورية الإسلامية**، (ترجمة : أيهم الصباغ)، ط1، السعودية: مكتبة العبيكان، 2010م، [نسخة إلكترونية، متاح على الرابط:

[https://archive.org/details/iran_al-khafia

ب) **المقالات والدراسات والمجلات والتقارير والموسوعات الإلكترونية:**

29)أبو دست (قاسم) ، **سياسة العقوبات الإقتصادية الدولية ونتائج التطبيق في الحالة الإيرانية**، قاعدة بيانات المنهل، متاح على الرابط:

https://platform.almanhal.com/Files/2/55973

30)أبو ارشيد (أسامة)، سياسة إدارة أوباما الخارجية، **محاولة تحقيق التوازن بين الميول الإنعزالية وضغوط التدخل الخارجي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014م، متاح على الرابط:

https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_C053A89F.pdf

31)إبراهيم (خالد) ، **الإستراتيجية الأمريكية والعراق**، شبكة البصرة، تاريخ آخر تعديل: 2005/3/7م، تاريخ الإطلاع: 2018/1/12م، متاح على الرابط:

http://articles.abolkhaseb.net/maqalat_mukhtara/arabic/0305/ibrahim_070305.htm

32)الصمادي (فاطمة) ، **ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟.. الرابحون والخاسرون**، تاريخ آخر تعديل: 2015/6/25، تاريخ الإطلاع: 2018/4/14، متاح على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/06/20156259435992376.htm1

33)القصير (عزام) وآخرون، **الواقعية في العلاقات الدولية**، تاريخ آخر تعديل : (غير موجود)، تاريخ الإطلاع: 2018/1/3، متاح على الرابط:

https://www.syr-res.com/article/6891.html

34)الجزيرة نت، **الحرس الثوري: حرب ناعمة بإيران**، تاريخ آخر تعديل: 2009/9/3، تاريخ الإطلاع: 2018/4/9، متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/international/2009/9/3/

35)الجزيرة نت، **أحمدي نجاد يهنئ أوباما وليفني تحذره من محاورة إيران**، تاريخ آخر تعديل: 2008/11/6، تاريخ الإطلاع: 2018/3/11، متاح على الرابط:

http://www.aljazeera.net/news/international/2008/11/6/

36)الجزيرة نت، **أسباب تمنع إسرائيل من شن حرب على إيران**، تاريخ آخر تعديل: 2012/8/25، تاريخ الإطلاع: 2018/3/28، متاح على الموقع :
http://www.aljazeera.net/news/presstour/2012/8/25/

37)الجزيرة نت، **سجل العقوبات الدولية ضد إيران**، تاريخ آخر تعديل: 2012/1/23، تاريخ الإطلاع: 2018/3/22، متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/1/2/

38)الوسط، **الديمقراطيون يدعون بوش إلى تغيير سياسته في العراق**، تاريخ آخر تعديل: 2007/11/8، تاريخ الإطلاع: 2018/3/23، متاح على الرابط:
http://www.alwasatnews.com/news/748678.html

39)المرصد الجزائري، **الدور الجزائري في حل أزمة الرهائن الأمريكيين في ايران**، تاريخ آخر تعديل: 2017/1/20، تاريخ الإطلاع: 2018/2/14م، متاح على الرابط:
http://marsadz.com

40)هادلي(أولبرايت) ، وهادلي(ستيفين) ، **استراتيجية جديدة للشرق الأوسط**، تقرير مجموعة عمل استراتيجية الشرق الأوسط التابعة للمجلس الأطلنطي، 2016، متاح على الرابط:
http://idraksy.net/wpcontent/uploads/2017/01/MIDDLEEASTNEWSTRATEGY.pdf

41)وولف(اسكندر) ، **تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية في الخارج ظهور مذهب باول**، دراسة منشورة، متاحة على الرابط:
http://www.au.af.mil/au/afri/aspj/apjinternational/apj-a/2011/2011_2/2011_2_03_Wolf.pdf

42)حشود (نور الدين)، الإستراتيجية الأمنية بعد الحرب الباردة: من التفرد إلى الهيمنة 1992-2012، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 9، الجزائر، جوان 2013م، متاح على الرابط:
https://dspace.univouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/7309/1/D0924.pdf

43)حميد ياسين(عمار) ، العلاقات الامريكية العراقية 1991 – 2001، **مجلة حولية المنتدى**، المجلد 1، العدد 7، العراق، 2011م، متاح على الرابط:
https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=78002

44)حسن باكير(علي)، **المراجعة الدفاعية الأمريكية 2010**، تاريخ أخر تعديل: 2010/3/30، تاريخ الإطلاع: 2018/3/23، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/20117211350246169.html

45)حجازي(أكرم)، **الإستراتيجيات الأمريكية والتحالفات الدولية**، منتدى المفكرين المسلمين ومركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، تاريخ آخر تعديل: (لا يوجد)، تاريخ الإطلاع: 2018/4/1، متاح على الرابط:
http://almoraqeb.org/2016/06/10/

46)يوسف (أيمن) ، إيران في الحسابات الإستراتيجية الأمريكية: من الإحتواء المزدوج إلى الشرق الأوسط الجديد. **مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب**، المجلد 5، العدد 1، العراق، 2008م، متاح على الرابط:
http://www.aauj.edu/sites/default/files/Publications/.pdf

47)كودنر (مايكل) ، دور القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية، **مجلة أفاق المستقبل**، العدد 4 الأمارات، 2010م، متاح على الرابط:
http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3173_issue4.pdf

48)كوبشان (تشارلز) ، الشراكة وليس الصدارة، **مجلة أفاق المستقبل**، العدد 4، الإمارات، 2010م، متاح على الرابط:
http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3173_issue4.pdf

49)كوكس(مايكل) ، **القوة الذكية بديل لثنائية الصلبة والناعمة**، مجلة أفاق المستقبل، العدد 4، الإمارات، 2010م، متاح على الرابط:
http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3173_issue4.pdf

50)مردان (باهر) ، **الاستراتيجية الامريكية :الاهداف والوسائل والمؤسسات**، (بكين، 2014م)، متاح على الرابط:
https://www.academia.edu/5860056/

51)مصلح أبو ختلة (صالح)، **سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه القضية الفلسطينية 2009-2012**، قاعدة بيانات المنهل، متاح على الرابط:
https://platform.almanhal.com/Files/2/72334

52)مجلس الأمن الدولي، الجلسة 6365، **القرار رقم 1929**، تاريخ الإطلاع: 2018/4/11، متاح على الرابط:
https://www.state.gov/strategictrade/documents/organization/190380.pdf

53)موسوعة، **الحركة الخضراء الإيرانية.. "ثورة" شعبية لم تكتمل**، تاريخ آخر تعديل: (لايوجد)، تاريخ الإطلاع: 2018/4/13، متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/10/24/

54)سلطاني(فخر الدين) وآخرون، ترجمة: زين العابدين بولبنان، **مستويات التحليل في العلاقات الدولية ونظرية المركب الأمني الإقليمي**، مقال منشور على الرابط:
https://www.academia.edu/22227100/

55)ستروم (فرانكي) ، استمرار في القيادة ومشاركة في تحمل الأخطاء، **مجلة أفاق المستقبل**، العدد 4، الإمارات، 2010م، متاح على الرابط:
http://www.ecssr.com/CDA/PDF_Bank/Bank_PDFs/3173_issue4.pdf

56)عبد الحي (وليد) ، **مراجعة كتاب جوزيف ناي (مستقبل القوة)**، تاريخ آخر تعديل: 2013/11/4، تاريخ الإطلاع: 2018/2/10، متاح على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/2013/12/2013124821704124.html

57)عودة (نبيل) ، **ديناميكية المواجهة والتعاون في منطقة الخليج: سقوط الشاه وحرب الخليج الأولى**، تاريخ آخر تعديل: 2017/3/2م، تاريخ الإطلاع: 2018/1/14م، متاح على الرابط:
http://www.nusuh.org/48-

58)قناة سياسة، **مدخل للدراسات الأمنية – باري بوزان**، تاريخ النشر: 2014/11/10، تاريخ الإطلاع: 2018/2/8، [ملف فيديو]، متاح على الرابط:
https://www.youtube.com/watch?v=sFArvoPmJkY

59)قناة العالم، **داعش حاولت تنفيذ 100 هجوم في الغرب ..نجحت في 44% منها**، تاريخ آخر تعديل: 2016/8/5، تاريخ الإطلاع: 2018/3/18، متاح على الرابط:
http://www.alalam.ir/news/1846914/-

60)قناة الميادين، **خامنئي: الأميركيون طلبوا منا التعاون معهم في محاربة داعش ونحن رفضنا لأن أيديهم "ملطخة بالدماء"**، تاريخ آخر تعديل: 2014/09/15، تاريخ الإطلاع: 2018/03/11، متاح على الرابط:
http://www.almayadeen.net/news/593062/

61)رجوي(مريم)، **السيرة الذاتية**، تأريخ آخر تعديل: (غير موجود)، تاريخ الإطلاع: 2018/4/13، متاح على الرابط:
https://www.maryam-rajavi.com/ar/about/biography

62)روسيا اليوم، **الريال الإيراني يهوي والسلطات تعتقل صرافين**، تاريخ آخر تعديل: 2018/2/15، تاريخ الإطلاع: 2018/4/22، متاح على الرابط:
https://arabic.rt.com/business/927196-

63)**تقرير المراجعة الدفاعية 2010**، وزارة الدفاع الأمريكية، متاح على الرابط:
http://archive.defense.gov/qdr/formatted%20Exec%20Summ%20_ARABIC_.pdf

64)غومبرت(ديفيد) وبيننديك (هانس) ، **القدرة على لإرغام مواجهة الأعداء بدون حرب**، أبحاث مؤسسة راند، 2016م، متاح على الرابط:
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1000/RR1000/RAND_RR1000z1.arabic.pdf

65)bbc عربي، **أوباما يتسلم جائزة نوبل للسلام**، آخر تعديل: 2009/12/10، تاريخ الإطلاع: 2018/3/16، متاح على الرابط:
http://www.bbc.com/arabic/worldnews/2009/12/091205_mek-obaba_nobel_tc2

قائمة المراجع والمصادر المعتمدة باللغة الإنجليزية

1) Government documents:

66)**National security strategy of engagement and enlargement February 1995**, Washington: The White House, Available on the link:
http://nssarchive.us/national-security-strategy-1995/

67)**National Security Strategy of America, September 2002**, Washington: The White House, Available on the link:
https://www.state.gov/documents/organization/63562.pdf

68) **National Security Strategy of America**, **march 2006**, Washington: The White House, Available on the link:
https://www.state.gov/documents/organization/64884.pdf

69) **National Security Strategy of America**, **May 2010**, Washington: The White House, Available on the link:
http://nssarchive.us/NSSR/2010.pdf

70) **National Security Strategy of America**, **February 2015**, Washington: The White House, Available on the link:
https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf

71) **Nuclear Posture Review Report**, **U.S. Department of Defense**, **April 2010**, Available on the link:
https ://www.defense.gov/News/Special-Reports/NPR/

2) Studies and articles

72) Eisenstadt (Michael), **Iran and Iraq**, The Washington Institute for Near East Policy, date of visit: 12/4/2018, Available on the link:
http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/iran-and-iraq

73) Matthews (Roland) and others, **Iran-Contra Affair**, date of visit: 4/03/2018, Available on the link:
https://www.britannica.com/event/Iran-Contra-Affair#ref1244100

الفهارس

الفهارس

فهرس الخرائط

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	خريطة المجمعات الأمنية الإقليمية كما عرفها باري بوزان	18
2	خريطة خط طهران-بغداد-دمشق-بيروت	85

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأهداف المركزية للاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة باراك أوباما تجاه إيران	70
2	مكونات القوة الذكية	73

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الأبعاد المعتمدة في تفكيك وتحليل مكونات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية منذ 1979م إلى غاية وصول إدارة باراك أوباما 2016/2009م	16
2	فرص ومخاطر الأداء الاستراتيجي الأمني الأمريكي لإدارة باراك أوباما تجاه إيران	78
3	تقييم التكتيكات الاستراتيجية لإدارة باراك أوباما تجاه إيران من حيث الفعالية، والمساندة الدولية، والتكاليف والمخاطر	79

الفهارس

فهرس المحتويات

مقدّمـة 9

الفصل الأول: توجهات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل الإدارات الديمقراطية والجمهورية المتعاقبة خلال 1979–2009م.....15

مقدمة الفصل الأول: 16

المبحث الأول: السياق التاريخي للاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران للإدارات الديمقراطية قبل صعود إدارة باراك أوباما.....18

المطلب الأول: سياق ظهور الاستراتيجية الأمنية للإدارات الديمقراطية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما.....18

المطلب الثاني: المنطلقات الاستراتيجية الأمنية للإدارات الديمقراطية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما 23

المطلب الثالث: غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية للإدارات الديمقراطية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما.....26

المطلب الرابع: مصادر التهديد الأمني الإيراني للمصالح الأمريكية من منظور الإدارات الديمقراطية الأمريكية قبل صعود إدارة باراك أوباما 31

المبحث الثاني: السياق التاريخي للاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران للإدارات الجمهورية قبل صعود إدارة باراك أوباما.....33

المطلب الأول: سياق ظهور الاستراتيجية الأمنية للإدارات الجمهورية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما 33

المطلب الثاني: المنطلقات الاستراتيجية الأمنية للإدارات الجمهورية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما 39

المطلب الثالث: غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية للإدارات الجمهورية الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران قبل صعود إدارة باراك أوباما.....43

المطلب الرابع: مصادر التهديد الأمني الإيراني للمصالح الأمريكية من منظور الإدارات الجمهورية المتعاقبة قبل صعود إدارة باراك أوباما 48

الفهارس

خاتمة الفصل الأول: 49

الفصل الثاني: محتوى الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد الرئيس باراك أوباما 2009–2016م 51

مقدمة الفصل الثاني: 52

المبحث الأول: صعود إدارة باراك أوباما إلى الحكم السياق والتشخيص للوضع الموروث.....53

المطلب الأول: السياق الداخلي والخارجي لصعود إدارة باراك أوباما الديمقراطية إلى الحكم....53

المطلب الثاني: إدارة باراك أوباما الديمقراطية وتشخيص الوضع المورث من إدارة جورج بوش الإبن الجمهورية 57

المبحث الثاني: مكونات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد باراك أوباما 60

المطلب الأول: منطلقات الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة باراك أوباما الديمقراطية تجاه إيران 60

المطلب الثاني: غايات وأهداف الاستراتيجية الأمنية الأمريكية لإدارة أوباما الديمقراطية تجاه إيران 66

المطلب الثالث: آليات تجسيد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد إدارة باراك أوباما 71

المبحث الثالث: تقييم الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في ظل إدارة باراك أوباما "قراءة تقيمية وصفية".....80

المطلب الأول: نقاط قوة ونجاح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد باراك أوباما 2009–2016م.....80

المطلب الثاني: نقاط ضعف وإخفاق الاستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه إيران في عهد باراك أوباما 2009–2016م.....83

خاتمة الفصل الثاني: 89

الخاتمة.....90

قائمة المراجع والمصادر.....95

الفهارس.....106

فهرس الخرائط 107

الفهارس

فهرس الأشكال.....107

فهرس الجداول.....107

فهرس المحتويات 108